

# قانون الفكر الإسلامي

بمقام  
الأستاذ الدكتور  
محمد عبد المنعم القيسي

الناشر  
مكتبة الكليات الأزهرية العلمية  
حسين محمد إمام وأولاده  
٩ من الصحافة - ميدان الأزهر  
٩٢١٢٩٦ ن

قانون الفكر الإسلامي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أودع تعالى أصول الفكر والنظر ، وأوحى إلى خاتم أنبيائه  
بجوامع الكلم ، ووفق الخالصين من عباده إلى الفقه في الدين ، وعلم التأويل ،  
وأصلى وأسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه ، ومن اهتدى بهديه ، وعلى  
سائر الأنبياء والمرسلين .

وبعد :

فهذا تقنين لأصول الفكر الإسلامي ، حسب الاستطاعة ، جمعته في مواد  
ليسهل ضبطه ، وليكون منهجا خاصا لي أفرع عليه للفروع ، فمن رأى رأيي فذلك  
له ، وإلا فلكل وجهة هو موليا ، فاستبقوا الخيرات .

وذلك المنهج خلاصة مطالعات متواصلة خمسة عشر عاما ، وضاعته أمام  
القارىء . والخواص منهم بصفة خاصة - لأنني أرى أن من يتصدى للحديث عن  
الإسلام - يجب أن يكون له منهج محدد ، يبنى عليه فتاواه كما كان لأئمتنا السابقين  
أصولهم التي فرعوا عليها المسائل ، وكانوا بحق أئمة مجتهدين .

وربما تختلف بعض المواد مع ما يراه بعض الأئمة أو الفرق ، ولا حرج  
علي في ذلك ، فالباحث أن يختار ما يقتنع به ولو لم يقل به سابق عليه .

وبالبحث يجب أن يحدد لنفسه منهجا ، وأن يلاحظ في التطبيق .

وقد لاحظت أن مشاهير المعاصرين ممن يكتبون عن الإسلام لا منهج لهم ،  
ولم يلتزموا بأصول معينة ، بل ربما لم يعرفوا الأصول أصلا ، ومع ذلك  
يتحدثون عن الإسلام ، وهم في تقديرى ما بين واحد - غزارة عليه في إكثاره



من ذكر أقوال السابقين ، ولو أحالنا إلى كتابه الذي رجع إليه ، ونقل لنا أكثره ، أو فطن ذلك لأغنت صحيفة واحدة عن مئات الصحف .

وثاني يقف جامدا عند الحروف والألفاظ ، وربما لا يفقه ما يردده .

وثالث كثرت مؤلفاته ، وأظنها أكثر مما قرأ ، يغلب على أسلوبه الإنشاء ، وإن تحدث في قضايا نقلية .

ورابع منافق عليم اللسان ، لا يرضى في الله حقا ، ولا للقدسات حرمة لم يعرف عن الإسلام أصوله ، ومع ذلك يخوض في أدق قضاياها .

وخامس يتحدث في غير تخصصه ، يقبل من الإسلام ومن الآراء ما يوافق هواه ، يتناقض مع نفسه . فينكر العقل مرة ، ويحتكم إليه أخرى ، لاضابط له يجرح جهابذة سابقين ، وهو أقل من همرة فيهم .

وسادس لا يعجبه إلا الفرائب ، وكل ما هو من الآراء خفي على العامة يزعم لنفسه أنه قد أتى بم جديد .

وسابع يرى الإسلام مظهرية لاخير ، يدخل على الناس وعلى العامة منهم بما يوافق عواطفهم ، ولو كان ما يقول مخالفا لبداية العقل .

وثامن سلمي ، مهمته الاسى في نفسه ، لا حركة له ، إن عوتب قال : حسينا الله ، ونعى أن الله يلوم على المعجز .

وتاسع منه جمع المال من وراء كتابة لفظية ، سطحية ، فارغة ، ليس وراءها معنى .

وعاشر قضى حياته في الانشغال بما لا يفيد .. وهكذا معظم رجال عصرنا .

ومن الإنصاف أن أذكر فضلا لقلّة قليلة جدا من المعاصرين ، لهم وجهة نظر سديدة في ترجيح بعض الآراء . بيد أنها لم ترتبط بمنهج كلي ، يكون على أساسه الترجيح :

فكانت هذه النظرة بمثابة استحصان جزئي في بعض القضايا .

وتحاشيا من الإطناب ، ألوم نفسي بذكر المسادة ، وتفصيلها تفصيلا لا هو بالخل ، ولا هو بالامل . وسأرتب الكتاب على أبواب ، راجيا من الله التوفيق ، وتعميم النفع به ، والله المحتعان .

المؤلف



مادة ٣ : ( لكل مادة من التراث الإسلامى كتبها ، والمنصوصون فيها . وليس من الدقة أن تؤخذ جزئية من غير أصولها ) .

فتلا : نقل ابن رشد المالكي أن الأحناف يعبدون للتلاوة في اثني عشر موضعا ، مع أن الأحناف يسجدون في أربعة عشر موضعا (١) .

مادة ٤ : ( على الباحث أن يعرف مسهمة الكتاب الذى يستند إليه ، وغرض مؤلفه منه ) .

ذلك هو التحقيق الصحيح ، الذى يرتضيه كل ذى عقل سليم . ومن الأمانة العلمية أن يكلف المؤلف نفسه بقراءة عنوان الكتاب ، وتاريخ مؤلفه - حتى لا يتورط فيما ينقذ .

فتلا : كانت مهمة الطبرى في تاريخه - جمع المعلومات - لينقذها من يجرى بعده ، وكذلك فعل أحمد بن حنبل في مسنده .

وجاء المحققون من بعدهما ففصلوا الغث عن الشمين ، ولم يكن ذلك قادحا في إمامة الطبرى وابن حنبل ، فجمع الغامات أمر لا بد منه أولا ، لتكون من بعدهما عملية الفرز .

فإن تمسك أحد الكتابين ببعض مرويات الطبرى عن سيد الأنبياء صلوات الله عليه وسلامه ، ثم نقلها في كتابه وقدمها على أنها حقيقة وقعت . فذلك منه تفريط ، لا تقتضيه الأمانة العلمية .

والمس البخارى أروع من أحمد ، فلكل منهما عمل لابد منه . فأحمد جامع ، والبخارى مايزم بذكر الصحيح من الحديث .

مادة ٥ : ( الطريقة الصحيحة للبحث ماقامت على تجرد الباحث من الأهواء ثم الملاحظة بنظر ناقب فيما ينقله ، ثم الموازنة والاستنباط بالتأمل في إمكان مايقوله ، ومناسبته لطبيعة البيئة ، وملاءمته للعصر الذى ينسب إليه ) (٢) .

## الباب الاول

### عموميات

مادة ١ : ( لامايع من إضافة مواد جديدة : أو تعديل هذه المواد ، إن ظهر في التعبير عن فكرتها تصور أو خطأ ، فلا عصمة إلا لمن عصمه الله ) .

مواد هذا الباب أحكام أولية ، وقواعد عمومية لم ترتبط بعلم واحد . ولست أدهى استيعاب كل جوانب الفكر ، بل أكتفى بتجلية الغامض ، أو التنبيه على ما لم ينتبه إليه الكثيرون ، فوقعوا في الخطأ ، كما لم تكن هذه المواد من الله المتعالى عن النقائص . بل هي من الفكر الإنسانى وطبيعة البشر الخطأ ، وخيرهم التوايون . والعاصم هو الله ، والمعصوم الأنبياء والملائكة وتلك الأمة مجتمعة .

مادة ٢ : ( تعتبر هذه المواد مدخلا أساسيا لفهم التراث الإسلامى ) . ذلك أن التراث الإسلامى إما معقول أو منقول يدركه العقل ، أو لا مجال للعقل فيه .

والذى يعصم الذهن عن الخطأ في التفكير هو المنطق الفطرى .

ومن وسائله : المنطق الاصطلاحي ، قديمه وحديثه .

والذى يعين على الاستنباط من المنقول هو أصول الفقه .

وأهم المنقول كتاب وسنة ، ولهما علومهما . والقضايا التى بحثت عقلا ونقلا ، هي في علم الكلام والفقه .

لهذا جمعت تلك المواد من التراث الموجود في علوم القرآن وعلوم الحديث وأصول الفقه ، وعلم الكلام .



ذلك هو الفصل بين طريقة الجامدين المنفرين ، والمنهويين المخلفين ، وليس من الأمانة تطوير المنقول إلى ما يوافق الهوى ، أو تجزئة القضية الواحدة ، فيأخذ منها ما ينفع به ، ويترك ما يكون حجة عليه ، وذلك سبيل أكثر المستهزئين وأذنانهم .

مادة ٦ : ( الدرس الحذر الذي لا يرفع دراسته إلى مرتبة اليقين إذا ، كانت الأدلة لا يتجاوز مجالها مراتب الشك والتجميع ) (١) .

فما أكثر المتطاولين على الحقائق بظن أو بغير علم ، فيهم يستمسكون بشبه لا ترتفع إلى درجة الأدلة الظنية ، ومع هذا يدعون فيها اليقين ، وربما يقوم البعض برمي مخالفهم بالكفر ، ولو أن الدارس ربط دراسته بالأدلة على أساس صحيح لما وقع في ذلك الخطأ .

أما إذا كانت الأدلة قطعية يقينية — فيجب اعتقاد نتائجها والعمل بها ، ويسعدني أن أردد ما قاله أسلافنا الأئمة الصالحون : رأينا صواب قابل للخطأ ، ورأى مخالفنا خطأ محتمل للصراب .

مادة ٧ : ( على الباحث أن يجمع المواد الصحيحة ، ثم يربطها ويحققها ، وينقد ما إن قبلت النقد ، ويوازن بينها وبين ما يعارضها ، ليصل بذلك إلى الحقيقة ) (٢) .

ومن الخطأ الفاحش أن يتمسك باحث بحديث مثلاً ، لم يبحث له عن مقيد أو مخصص أو معارض أو غير ذلك ، مما يجب على الباحث ، ثم يدعى أنه استنبط حكماً استدلل عليه بحديث ، والوحيدة الموضوعية شرط لصحة الاستنتاج .

مادة ٨ : ( لا تنظر إلى من قال ، بل إلى ما قال — فالقداسة للحق ولو مع

(١) المصدر السابق .

(٢) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه — العقاد .

أى شخص كان ) (١) .

من المأثور عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : « إعرف الرجال بالحق ، ولا تعرف الحق بالرجال » .

وفي الحديث : « الكلمة الحكمة ضالة المؤمن ؛ فأنى وجدها فهو أحق بها » .

مادة ٩ : ( لا يحتج باصلاح قوم على غيرهم ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وعلى الدارس الإسلام بمصطلحات أهل العلم حتى لا يختلط عليه شيء ) .

فمثلاً : السنة عند علماء الحديث غير ما عند علماء الفقه ، والأوجب عند الأحناف بخلاف ما اصطلاح عليه غيرهم ، العلة والعقلية غير العلة الشرعية . وهكذا .

مادة ١٠ : ( لا يحتج على الإسلام بتقصير المنتسبين إليه ، ولا بحوء فهمهم له . وعلى المقارنين بين الأديان أن يزنوها بميزان واحد . ليعزوا بين الحق والباطل ) .

الإسلام دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، فإن انحرفت فطرة منتسب إليه ، فالعيب في الشخص لا في الدين .

ومن المأثور عن مالك بن أنس رضي الله عنه : « كلكم راد ومردود عليه ، إلا صاحب هذا القبر — يشير إلى النبي ﷺ » .

وفي معنى الحديث : « أنزل الناس على ما تفهم من كتاب الله ورسوله ، فإنك لا تدري أصبت حكم الله ورسوله أو لا » .

ومن التعسف أن يلصق بالإسلام تهم ، قد ألصقت بغيره من الأديان . فعلى الموازنين بين الأديان أن يفحصوا في الإسلام ، لعلمهم أن يدركوا القليل من كنوز أسرارهِ .

مادة ١١ : ( مصادر الإسلام الأصلية : القرآن الكريم ، والسنة الصحيحة

(١) أعلام الموقعين لابن القيم .



والإجماع الشرعى الثابت ، وما عداها مصادر فرعية تفسيرية يستأنس بها (١) .  
ذلك أمر لا شك فيه ، قال تعالى : « فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله  
والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » .  
وفى الحديث : « لا تاجتمع أمتى على ضلالة » .

مادة ١٢ : القرآن والسنة عريان ، فيجب فهمهما على أساس الوحدة  
الموضوعية ؛ حسب ترتيب النزول مع فقه ألفاظهما (

لا شك فى عربيتهما ، أما الوحدة الموضوعية فلا بد منها . فالقرآن لا اختلاف  
فيه ، والسنة كذلك ، وهى شارحة له ومراعاة ترتيب النزول أو ترتيب الأقوال  
- ضرورة لتصحيح الفهم ،

فمثلاً : قوله تعالى : « لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » ، إن فهمت بمفردها  
ربما يظن بمفهومها أن الربا غير المضاعف لا تمنعه الآية . والأمر ليس كذلك ،  
وإن انضم إليها قوله تعالى : « وحرم الربا » - وحمل المطلق على المقيد -  
ربما يظن أن غير المضاعف ليس بمحرام .

وإن روعى ترتيب النزول - علمنا أن الآيتين من التدرج فى الحكم ،  
ويلغى القيد وهو قوله : « أضعافاً مضاعفة » ، وتكون النتيجة تحريم الربا  
مضاعفة أو غير مضاعف ، قال تعالى : « يحق الله الربا » .

مادة ١٣ : ( إذا كان الأول نكرة والثانى معرفة - كان الثانى هو الأول ،  
وبالعكس حسب القرائن . وثانى النكرتين غير الأول غالباً :

وثانى المعرفتين عن الأول فى الغالب ) (٢) :

هذه المسألة تتكون من أربع فقرات :-

( ١ ) الأول نكرة والثانى معرفة ، ومثاله « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ،  
فعصى فرعون الرسول » .

(ب) الأول نكرة والثانى نكرة .

(ج) الأول معرفة والثانى معرفة :

ومثالها قوله تعالى : « فإن مع العسر يسراً . إن مع العسر يسراً » ، وفى  
الأثر : « إن يغلب عسر يسرين » .

فقد اعتبر ثانى النكرتين غير الأول ، وثانى المعرفتين عين الأول .

( د ) الأول معرفة والثانى نكرة ، ومثاله مع عدم المغايرة قول الحامى :

صفحنا من بنى ذهل وقلنا القوم إخوان  
عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا

هذه القواعد هى الأصل ، واشتراطها شرطاً ، وهى : عدم قصد التكرار  
وعدم الفصل ، وأن يكون المتكلم واحداً ، وذلك لإخراج ما قد يعترض به على  
الأصل السابق من قوله تعالى : « وهو الذى فى السماء إله ، وفى الأرض إله » .  
فقد تكرر لفظ إله - وهو نكرة ، والثانى عين الأول ، والحق أن هذا  
قصد به التكرار .

وما قد يعترض به من نحو قوله تعالى : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ،  
واتقوا لعلمكم ترجعون ، أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا » ،  
فقد وقعت المعرفة بعد النكرة ، والثانى غير الأول ، لأن الكتاب المشار إليه  
فى قوله : « وهذا كتاب » هو القرآن .

أما الكتاب الذى أنزل على طائفتين من قبلنا - فهو التوراة ، والإنجيل ،  
والحق أن المتكلم مختلف ، فالمتكلم الأول هو الله ، والمتكلم الثانى هذه  
الامة - كما يحكيه القرآن عنهم بقوله : « أن تقولوا » .

وما قد يعترض به من قوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » ،  
وقوله « النفس بالنفس » .



والحق أن هذه المعارف فصل بين الأول والثاني ، فكان الثاني غير الأول وما قد يعترض به على الأصل السابق من قوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل قتال فيه كبير » . فقد تكررت للسكر ، والثاني عين الأول . والحق أن المتكلم مختلف ، وقس على ذلك ، وراعى للشروط الثلاثة لتطبيق القاعدة .

مادة ١٤ : ( الإيضاح بالصفة لمعنى في الموصوف والبديل هو المقصود بالحكم ، وعطف البيان وما عطف عليه — كلاهما مقصودان ) (١) .

فمثلا : « اهدنا الصراط المستقيم » . ميزته من صراط الجحيم ، ووضحت الصفة معنى في الموصوف . فإذا قلنا : جاء الرجل الكريم — فقد كشفت الصفة عن معنى في الموصوف .

أما البديل : فهو المقصود بالحكم . ولذلك لا أجمعه مخصصا للعام .

أما عطف البيان وما عطف عليه — فكلاهما مقصودان للتكلم — مثل — أقسم بالله أبو حفص عمر .

مادة ١٥ : ( الخبر وصف المبتدأ في المعنى ، فيجب أن يكون الخبر أهم من المبتدأ ، أو مساويا له على الأقل ، ولا يجوز أن يكون الخبر أخص من المبتدأ ) (٢) .

ذلك لأن الخبر محكوم به . فلا يصح أن يحكم بشئ هو أخص من المحكوم عليه — كما هو معروف في علومه .

مادة ١٦ : ( الدليل ما يفيد العلم لا ما يفيد الثبوت ، فإن ذلك شأن العامل والأسباب ) (٣) .

فمثلا : الدليل على رخصة الإفطار في رمضان للمعافى الآية : « فمن كان منكم

(١) المصدر السابق . (٢) شذور الذهب .

(٣) شرح منظومة السكواكبي في أصول الاختلاف لمن المنار .

مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » . أفاد الدليل العلم بالرخصة ، لكن الرخصة لم تثبت للإنسان إلا إذا سافر بالفعل ، أو حصل له مرض .

مادة ١٧ : ( العقل يوجب أهلية الحكم ، وليس موجبة ) (١) .

فالعاقل أهل للتكليف الشرعي ، وليس عقله هو الذي أوجب عليه ، في الشرع .

مادة ١٨ : ( المعتقد أهم من المثبت ، فقد يكون الشئ مستندا ولا يصلح أن يكون مثبتا — مثاله : قطعي سنده ظني ، فإن هذا السند لا يكون مثبتا للحكم للثابت من القطع الذي سنده ظني ) (٢) .

ومن هنا لا يكون القياس مثبتا للحد ، وصح معتقدا للحد — فمثلا — قال على رضي الله عنه في شارب الخمر : « إذا شرب هذى ، وإذا هذى افترى ، وحد الفرية ثمانون جلدة » .

فالقياس هنا سند ، وهو ظني ، أما لإثبات حد الشرب فبالإجماع على ذلك ، فالدليل المثبت هو الإجماع ، والقياس مستند الإجماع ، وهو ظني قبل الإجماع ، قطعي بعد الإجماع عليه .

مادة ١٩ : ( الاستدلال بالأدلة السهمية في المباحث العقلية إنما يتوقف على حكم العقل بعدم امتناعها بداهة واستدلالاتها على الجزم بإمكان مدلولها ، فيمكن الاستدلال بها على ذلك الجزم ) (٣) .

فمثلا : الآيات المتعلقة بالقرآن المتعلقة بالله ، والى ظاهرها التمجيس ( لا تصلح للاستدلال بظاهرها على التشبيه إذ يحكم العقل بامتناع حملها على الظاهر ويجزم بأنه لا يمكن حملها على ظاهرها ، كقوله تعالى : « بل يده مبسوطتان ، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » والفقه لإجرائها كما يليق بالله .

(٢) المصدر السابق ج ٢ .

(١) معلم الثبوت ج ١ .

(٣) المواقف للإيجي ج ٨ .



مادة ٢٠ : ( النظر الصحيح يفيد العلم بالمنظور فيه ) (١) .

النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونة ، للتأدى إلى أمر آخر . كقولهم : النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام .

والنظر الصحيح هو الذى يؤدى إلى المطلوب ، ويتضمن النظر علوما أربعة :

( أ ) العلم بالمقدمات المرتبة .

( ب ) العلم بصحة ترتيبها .

( ج ) العلم بلزوم المطلوب بعد صحة المقدمات .

( د ) العلم بأن ما علم لزومه عن تلك المقدمات كان صحيحا .

فلا يصح الإقناع بالنتيجة السابقة ، إلا من يعلم مقدماتها ويسلم بصحة المقدمات ، ويعترف بالنتائج المرتبة عليها . وبوقف بلزوم هذه النتيجة بعد التسليم بالمقدمات .

## الباب الثانى

### المنطق والمناظرة

مادة ٢١ : ( هو علم تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى الفكر ) (١) .

ليس من غرضنا الاستيعاب أو التلخيص ، وإنما نذكر ماله صفة العموم فيما يغفل عنه الناس أو يتجاهلونه .

والمنطق علم جليل القدر ، سمعت بعض المعاصرين كما قرأت لغيرهم التهور من شأنه ، مع أنهم يحتسبون إليه ، حتى فى دعواهم على هجر المنطق .

والنتيجة إذا لم تحتسبكم إليه أن يكون التفكير لاضابط له ويسكثر العناد والفسطحة .

فإذا لم تستوف الأشكال مثلا - وقع الخطأ فى النتيجة ، كأن تقوم ليس النبيذ خمرا ، وكل خمرة حرام ، فليس النبيذ حراما ، إذ يشترط فى الشكل الأول إيجاب الصغرى مع كلية الكبرى .

مادة ٢٢ : ( ينقسم إلى تصور والمقصود منه الحد ، وإلى تصديق والمقصود

منه معرفة النظرى عن طريق معرفة الضرورى ) (٢) .

التصور : إدراك المفرد من غير حكم عليه - كإدراكك عليا .

والحد - هو التعريف .. أما التصديق - فهو إدراك النسبة بين الطرفين :

المحكوم به . والمحكوم عليه . نحو : محمد عالم .

والضرورى : هو ما يدرك بلا تأمل . والنظرى : هو ما يدرك بعد الروية

والفكر .

(١) المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم - تأليف عوض الله حجازى .

(٢) مقدمة المستقصى للغزالي .

(١) المصدر السابق ج ١



مادة ٢٣ : (التعريف : إما بالحد ، أو الرسم ، أو شرح اللفظ ، وعلى المعرف أن يلتزم شروط التعريف الجامع المانع ، وبكفى في عرض الحقائق بالرسم ، أو شرح اللفظ لثلاث تضييع وراء معارك لفظية ، ومحاورات بيزنطية لافائدة منها) (١) .

الحد - ما كان بالجنس والفصل .. والرسم ما كان بالجنس والخاصة .. أما شرح اللفظ فهو تبديل لفظ على أن يحل محله لفظ معروف لدى المخاطب .

مادة ٢٤ : (الحد لا يبرهن عليه ، لأن البرهان واسطة ، ولا واسطة بين التعريف والمعرف) (٢)

فإن عرفت تعريفاً وفازتك آخر فيه - فطال به بتعريف آخر يرتضيه ، لتقف على التفاوت بين تعريفك وتعريفه .

مادة ٢٥ : (اللفظ المشترك لكل معنى منه حد ، وهو موضع لكثير من المغالطات والخلافات - نظراً لتنوع المراد منه وكثرة معانيه) (٣) .

فمثلاً : كلمة (الحجاز) - مشترك بين البطلان وبين استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة .. فيقول أحد الناس : لا حجاز في القرآن ، ويقول الآخر القرآن فيه حجاز .. وكلاهما يحمل اللفظ على معنى يفاير ما يحمله عليه الآخر .

مادة ٢٦ : (من طلب المعاني من الألفاظ - فقد أهلك نفسه ، وإنما الواجب أن يستقر المعنى في النفس أولاً من جوها الذي سبق في فهمه ، ثم ينظر إلى اللفظ) (٤) .

ذلك أن الشيء له في الوجود أربع مراتب :

١ - حقيقة في نفسه .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

٢ - ثبوت مثال حقيقته في الذهن ، وهو الذي يعبر عنه بالعلم .

٣ - تأليف صوت بحروف تدل عليه وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس .

٤ - تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة .

الرابعة تتبع الثالثة ، والثالثة تتبع الثانية . والثانية تتبع الأولى :

مادة ٢٧ : (كل قضية تتألف من موضوع ومحمول ، أو من مقدم وتالي - فلا بد من فهم اللفظ ، ويقع الخطأ في البرهان إما لعدم استيفاء شروط المقدمتين ، أو لعدم التسليم بهما ، وتقتبع النتيجة المقدمات في القوة والضعف) (١) .

القضية - هي الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب لذاته .

والموضوع - هو المحكوم عليه ، والمحمول : هو المحكوم به مثل : امرئ القيس شاعر ، والمقدم : هو الجزء الأول من الشرطية ، والتالي : هو الجزء الثاني . نحو : لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

مادة ٢٨ : (تؤلف القضايا من موادها الخاصة بها . فالجدل يتألف من القضايا المشهورة أو المسئلة ، وهو لإلزام من لم يقنع بالبرهان ، والخطابة تؤلف من القضايا المقبولة أو المظنونة ، وهي لترغيب السامع .

والشعر يتألف من القضايا الخيالية ، والغرض منه انفعال النفس لترغيبها أو لتفجيرها ، والسفسطة تؤلف من قضايا باطلة ، والغرض منها الإيقاع في التكرار والشبه ، وألحشها السفسطة الخارجية - كدهم المناظر (٢) .

المشهورات مثل الكذب قبيح .. والمسلمات مثل اعتبار الخبر الآلف - عشرين رغيماً .

(١) شرح العلم في المنطق .

(٢) المواقف ج ١ ومقدمة المستقصى .

(٢ - الفكر الاسلامي)



والمقبولات مثل : ما ينقل لأصحاب المذاهب من أقوال أئمتهم .  
والمغفونات ما غلب فيها أحد الطرفين بلوغاً ما ... مثل : كون ماء الجر  
الإلصاق في قوله تعالى : « امسحوا برؤوسكم » .  
والخياليات التي أدخلت عليها محسنات غير موجودة : كخيال الشعراء في  
قول بهار :

كأن مشار النقع فوق رؤوسنا  
وأسيافنا ليل تماوى كواكبها

وقولهم : بحر من مسك موجه الذهب .  
والقضايا الباطلة - هي التي لا وجود لها ، ولا يمكن أن توجد : كأوهام  
الفلاسفة في كون العالم موجوداً بالإيجاب المنافي للاختيار - تعالى الله عما يقولون  
هولاً كبيراً .

مادة ٢٩ : ( يتألف البرهان من اليقين أو الاعتقاد ) (١) .

مواد اليقين والاعتقاد : الأوليات ، والمحسوسات ، والتجريبيات ، وهي  
كلية ، وليس للعقل فيها مدخل ، بخلاف المحسوسات ، فإنها جزئية ، ثم  
المشاهدات الباطنة والمتواترات ، ولا يشترط فيها عدد معين ... ثم  
الحدسيات .

ومثال الأوليات : الواحد نصف الإثنين ، والتجريبيات كالسكر حلو .  
والمشاهدات الباطنة كالجوع ، والمحسوسات كل ما يدرك بالبصر أو السمع ، أو  
الشم ، أو اللس ، أو الذوق .  
والمتواترات : كوجود الأمم المتحدة ، والحدسيات : كوجود جاذبية  
الأرض .

مادة ٣٠ : ( اليقين : أن تقطع النفس بالشئ ، وأن تقطع بعدم تجويز الخطأ

(١) مقدمة المستصفي .

أو السهو فيما قطعت فيه أنه قطعي ، والاعتقاد : أن تقطع النفس بالشئ مع التفات  
إلى نقيضه إن قام عليه دليل ، والظن : أن ترجع النفس الشئ مع التفات إلى  
نقيضه إن قامت عليه شبهة (١) .

مثال اليقين : لا إله إلا الله ، ومثال الاعتقاد : اعتقاد المسلم أن آدم أول  
الخليقة . ومثال الظن : ظن الحنفى صحة زواج المرأة البالغة نفسها . أو ظنه أن  
العقد على المرأة التي زنى بها شبهة تدرك الحد عن الذي عقد عليها ثم زنى بها وهي  
لم تؤذ . ومثولة بالجل من زوج آخر :

مادة ٣١ : ينقسم البرهان إلى : برهان دلالة - وهو الاستدلال بالمعلول  
على العلة ، أو بأحد المعلولين على الآخر . وإلى : برهان علة - وهو الاستدلال  
بالعلة على المعلول (٢) .

مثال برهان العلة : أن تستدل على المطر بالغيم ، وعلى شبع زيد بأكله ،  
فإذا عكست بأن استدلت على الغيم بالمطر ، وعلى الأكل بالشبع - فبرهان  
دلالة .

ومثال الاستدلال بأحد المعلولين على الآخر في برهان الدلالة : قول الصافعية :  
الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة ، لأن كل وطء لا يوجب المحرمية ، فلا يوجب  
الحرمة ، وهذا لا يوجب المحرمية فلا يوجب الحرمة . فإن الحرمة والمحرمية ليست  
إحداهما علة للأخرى ، بل هما نتيجتا علة واحدة . وحصول إحدى النتيجتين  
يدل على حصول الأخرى بواسطة العلة .

مادة ٣٢ : ( القضية المبهمة كثيراً ما تكون موضع المغالطة ، فيراد بها مرة  
العموم ، وأخرى الخصوص . فيجب التحقق من المراد بها المعرفة ) (٣) .  
فمثلاً : نقول الإنسان في خمر - تعني الكافر . ويقول خصمك : الإنسان  
ليس في خمر - يعني المؤمن .

(١) المصدر السابق : (٢) المصدر السابق والجزء الأول من المواقف .

(٣) مقدمة المستصفي .



مادة ٣٣ : (الاستقراء الناقص والتمثيل ظنيان . أما الاستقراء التام فقطعي ، وشروطه :

(أ) أن يكون الحكم حقيقيا .

(ب) أن يكون المحكوم عليه كليا .

(ج) الوسيلة هي الملاحظة والتجربة (١) .

مثال الاستقراء الناقص قول الذهبي في رجال الحديث : لم يجتمع اثنان من أهل التمديل والتجريح على تضعيف ثقة ، أو توثيق ضعيف .

ومما يدل على أنه استقراء ناقص — أن محمد بن إسحاق صاحب المغازي جرحته الأكثرية ورموه بالتشيع ، في حين أن شعبة وأبا زرعة وثقه ، وقالوا عنه : صدوق .

ومثال التمثيل أن تقول : قليل النبيذ ككثيرة ، ومثال الاستقراء التام : كون نصف القرآن الأول ليست فيه لفظ « كلا » .

مادة ٣٤ : ( المناظرة لا تجري في المفرد إلا بالإستفسار عن المراد منه . أما المركب الناقص فتجري فيه المناظرة إن كان قيداً ، والمركب التام الإنشائي يطالب ناقله بتصحيح النقل إن كان قد نصبه لغيره ، والمركب التام الخيري هو موضع المناظرة (٢) .

مثال : الفرء : يطالب بتحديد المراد منه ، ومثال المركب الناقص الذي

(١) المرشد العليم .

(٢) أدب البحث لمحيي الدين عبد الحميد .

هو قيد : قولنا : تجوز صلاة عصر اليوم عند الغروب مع الكراهة . فعصر اليوم قيد لجواز الصلاة عند الغروب .

ومثال المركب الإنشائي المنقول : قول وكيل الزوج للزوجة التي فوضها زوجها طلاقاً لإنشاء ، قول الوكيل : طلق نفسك .

مادة ٣٥ : ترتيب المناظرة :

(أ) توضيح المفردات ،

(ب) إن كانت منقورة فطالب بتصحيح النقل .

(ج) النظر في جوهر الدعوى بدعي أو نظري .

(د) إن ذكر المدعى دليلاً أو تنبيهاً — كان لك المنع إن لم يدل ، ولم ينبه ، والمعارضة والنقض إن دل أو نبه (٢) .

الدليل على النظري والتنبيه على البدعي ، أما المنع : فهو طالب الدليل أو أو التنبيه على ما يحتاج لذلك .

والمعارضة : هي إبطال السائل ما ادعاه المعال واستدل عليه بإثباته .

أما النقص : فهو ادعاء السائل بطلان دليل المعال مع استدلاله على دعوى البطلان بتخالف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى . أو استلزامه المحال ، أو نحو ذلك .

مثال المنع : ادعاء الشافعية أن الغني الذي لا تجوز له الزكاة — هو أقل من ينطبق عليه هذا الاسم ، فيقول له الحنفي : لا أسلم أن الغني كذلك ، بل الغني من يملك النصاب ، فما دليلك أيها الشافعي على دعواك ؟

ومثال المعارضة : أن يقول الشافعية : الكفاية بالنفس لا تجوز



لقله تعالى: « معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده » ، فيقول له الحقني:  
الكفالة بالنفس تجوز لعموم قول النبي « الوعيم غارم » .

ومثال النقض : أن يقول الفلحقني : « العالم قديم لأنه أثر القديم ، وكل  
ما كان كذلك فهو قديم » . فيقول المتكلم : هذا الدليل باطل لأنه يجري في  
الحوادث اليومية ، فلو صح دليلك لسكانت الحوادث قديمة ، وهي بدمية  
الحدوث .

## الباب الثالث

### أبحاث كلامية

يتكون هذا الباب من خمس مجموعات :-

١ - فلسفته .

٢ - الله ، وصفاته ، وأفعاله .

٣ - النبوات .

٤ - اليوم الآخر .

مادة ٣٦ :- ( علم الكلام هو : علم بأمور يقتدر معه - أي يحصل مع ذلك  
العلم حصولاً دائماً عادياً ، قدرة تامة على إثبات العقائد الدينية على الغير ،  
والإقامة لإياها بما يراد الحجج عليها ، ودفع الشبهة عنها ، مع سلامة اعتقاده  
هو ) (١) .

تضمنت هذه المادة أربعة أشياء :-

( أ ) العلم بأمور ، والأمور التي يجب العلم بها هي القضايا المدعومة بالعقل  
والنقل .

( ب ) أن يتولد عن هذا العلم قدرة تامة لدى العالم بهذه الأمور ، تجعله قادراً  
على إقامة الحجج ودفع الشبهات فمن يعلم أن كل أثر لا بد له من مؤثر ، استطاع  
أن يبرهن على وجود الله .

( ج ) أن هذه القدرة التي تجيء بعد العلم ، أمر عادي ، فليس بلازم من  
العلم بأن الأثر له مؤثر أن يقدر العالم بذلك على إقامة الحجة ودفع الشبهة .

(١) المواقف ج ١ ،



( د ) سلامة اعتقاد العالم ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه لغيره .  
مادة ٣٧ : ( آلة الغائية هي الباعثة على الفعل ، وهي متقدمة على المعلول في التصور ) (١) .

فمثلا : أمرتك بالصلاة لتنجو من عذاب الله ، فإن النجاة آلة غائية للأمر بالصلاة . وهي وإن كانت باعثة على الأمر ، إلا أنها متقدمة عليه في التصور ، إذ لو لم أتصور النجاة ما كان هناك أمر .

مادة ٣٨ : ( المطلق ذاتي للمقيد ، والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل ) (٢) .

الذاتي : ما أندرج في الشيء ، فمثلا : لفظ حيوان مطلق ، وحيوان ناطق مقيد بمقيد النطق ، وهو الإنسان الذي صار لفظ حيوان ذاتي له ، ودخلا في تعريفه مندرجا فيه .

وإذا علمنا السكرسى مثلا - فقد علمنا سابقا المسبار والخشب ، ولو لم يكن العلم بالجزء ما علم الكل ، إذ لكل ما تركب من أجزاء .

مادة ٣٩ : ( تعريف مطلق العلم أنه صفة ، توجب لمحلها تمييزاً لا يحتمل النقيض ) (٣) .

الإدراك على مراتب : -

- ( أ ) إن تصارت النسبة كخمسين في المائة - سمى ذلك شكاً .  
( ب ) وإن ترجعت فبلغت ستين في المائة - سميت ظناً .  
( ح ) وسمى المرجوح الذي يساوى أربعين في المائة بالوهم .  
( د ) وإن وصفت النسبة إلى حد الإدراك الجازم سميت علماً ولو كان الجزم خطأ ، ومن ثم قد يسمى جزم الجاهل علماً بالمعنى العام .

( هـ ) المعرفة الصحيحة هي : الإدراك الجازم المطابق للواقع الناشئ عن الدليل .

مادة ٤٠ : ( الأوصاف قبل العلم بها لإخبار ، والإخبار بعد العلم بها أوصاف ) (١) .

فمثلا : محمد رسول الله لمن لم يعلم بذلك - إخبار ، ومن علم بها صارت وصفاً له ﷺ ، فيمكن أن تكون هذه الجملة محتاجة إلى كلام متعم لها - كأن يقال : محمد رسول الله قال كذا وكذا ، فيكون الخبر هو : قال كذا وكذا .

مادة ٤١ : ( فرق بين علم الشيء بالوجه وعلم وجه الشيء ، إذ في الأول الحاصل في الذهن نفس الوجه ، وهو آلة لملاحظة الشيء ، والشيء معلوم بالذات .

وفي الثاني الحاصل في الذهن صورة الوجه ، وهو المعلوم بالذات من غير التفات إلى الشيء ذي الوجه ) (٢) .

فمثلا : إذا علمت منك الكرم فقد علمتكم بالوجه ، فالصورة الحاصلة في الذهن هي الكرم ، وهو آلة لملاحظتك أنت وأنت معلولة لي .

وإذا كنت تتظاهر بالكرم ولم أعلم بذلك - فقد علمت وجهك فقط ، فالعلم بالوجه هو العلم بالعارض ، وعلم وجه الشيء هو العلم بالظواهر دون النظر إلى الشيء الموصوف .

مادة ٤٢ : ( الجزء الصوري آلة لحصول الماهية في الخارج ، وليس آلة لحصول شيء من أجزائها فيه ) (٣) .

فمثلا : صلاحية الأرض للزراعة - جزء آلة لإنبات الزرع ، إذ لا يمكن



الإنبات في أرض غير صالحة ، ومع ذلك فليس لصلاحية الأرض أى تأثير في الزرع وإنباته ، وكذلك إلقاء البذر فيها لم يمس له دخل .

مادة ٤٣ : ( كل من اشترك في أسباب العلم الضرورى فهو حجة عليه بأقسامها الستة المعروفة ) (١) .

الأقسام الستة هى : الأوليات ، والمشاهدات الباطنة ، والمجربات ، والمحسوسات ، والمتواترات ، والحدسيات .

مثلاً : من لم يهصر لا يحتاج عليه برؤية الألوان ، ومن لم يسمع لا يحتاج عليه بسماع الأصوات .

مادة ٤٤ : ( الحس ليس حاكماً ؛ بل العقل هو الحاكم بواسطة الحس في الأمور الحسية . . وسبب الغلط في الحس إما : أمر في الحاسة أو في المحس أو في المحس ) (٢) .

لم نرتض حكم الحس لأنه لا يستطيع التمييز بين الثنائين ، وقد يوجد عارض له كالمرض ، وهذا من آفات الحاسة .

ومن العوارض احتجاب الشيء المرى . أو بعده ، أو غير ذلك مما لا يمكن الحس من الحكم الصحيح على الشيء .

مادة ٤٥ : ( المعدوم متصور من حيث مفهومه وتميزه ، ولا يقتضى ذلك ان يكون للمعدوم ذاتاً ، حكم عليها بالعدم ) (٣) .

إذا قلنا المعدوم منتف — فهو قضية ، حكم على المعدوم فيها بالانتفاء .

فإن قيل لنا : هل للمعدوم ذات حكم عليها بالانتفاء . . ؟

قلنا المعدوم لا ذات له موجودة ، بل هى متصورة من حيث مفهومها ، ويكفى هذا التصور للحكم على المعدوم بالانتفاء .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

قلنا : المعدوم لا ذات له موجودة ، بل هى متصورة . من حيث مفهومها ، ويكفى هذا التصور للحكم على المعدوم بالانتفاء .

فإن قيل : المعدوم والمنتفى متحدان ، ويشترط التباين بين المحكوم عليه والمحكوم به . . ؟

قلنا : التباين بين المعاهيم في المعدوم والمنتفى حاصل ، ولذلك صح الجلى .

فمفهوم المعدوم أخص من مفهوم المنتفى وكل معدوم منتفى ، وليس كل منتفى معدوماً ، كمن يحمل علم الحديث ، فإنه منتفى عنه ، وليس بمعدوم ، إذ يعلمه غيره .

مادة ٤٦ : ( متى صح تصور الطرفين والنسبة على وجه صحيح ، فلا احتمال للخطأ ) (١) .

لقد طعن البعض في أجل البديهييات ، بدعوى أن أى كلام يحمل الخطأ ، وهذه سفسطة ، ففى التزمنا بمراعاة المطالب في كل قضية من حيث المادة والصورة وسلمت المقدمات — ثبتت النتيجة من غير شك .

مادة ٤٧ : ( لاشئ في العلم بسالب للتخيير في الكسب ، وكون ما في العلم يقع لاحالة إنما جاء من حيث هو الواقع ، والواقع لا يتبدل ) (٢) .

فكون الله يعلم الأشياء التى سيفعلها العباد ، فإن ذلك لا يقتضى سلب اختيارهم . . وقد اعتذر المشركون عن شركهم بأن الله يعلمه ، فأبطل اعتذارهم .

قال تعالى : « سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ، ولا آباؤنا ، ولا حرمانا من شئ ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ، قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرصون » .

(١) المصدر السابق .

(٢) رسالة النوحيد للشهيد محمد هبده ص ٩٥ .



مادة ٤٨ ( لا مجال لحكم العقل في الأمور الغيبية التي لم تقع تحت الحس ،  
والتي انفرد ببيانها الدليل المسمى الصحيح الثابت ) (١) .

النظر الصحيح هو كل ما استقام على أصول المنطق ، وزاوله العقل السليم فيما  
فيه مجال للعقل أن يبحث فيه .

والفلاسفة وإن كان لهم نظر صحيح أحيانا — فقد أخطأوا لأنه في بعض  
المواضع قد يكون لا مجال للعقل فيه كقولهم . الواحدة لا يصدر عنه إلا أثر  
واحد ، وطبقوا ذلك على للبارى سبحانه .

مادة ٤٩ : ( إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم ، وإذا وجد الملزوم وجد اللازم ،  
ولا عكس ) (٢) .

ذلك أن الملزوم قد يكون أخص من اللازم ، وإذا انتفى الأعم انتفى  
الأخص ، وإذا وجد الأخص وجد الأعم : كالإنسان والحيوان .

فإن قلنا — هذا لإنسان فهو حيوان ، وإن قلنا ليس بحيوان فهو ليس  
بإنسان .

مادة ٥٠ : ( إذا حارلوا نفى شيء معلوم الثبوت بالضرورة قالوا لا دليل  
عليه ، وهذا لا يكفي في العقائد ، والحق أن انتفاء دليل الثبوت إذا لم يكن  
منشئا لوجوب النفي يلزم جواز الإنهات في الكل ، ولو كان عدم دليل الانتفاء  
مستلزما للثبوت — للزم تصحيح عقيدة الجاهل في أمور خاطئة بخلاف ما لو كان  
عدم دليل الثبوت مستلزما للنفي ) (٣) .

فالجاهل يعتقد في أمور خاطئة ، ولا دليل عنده على انتفاءها ، فانتفاء الدليل  
بالنسبة للجاهل ليس معناه العلم باثبات عقائده الخاطئة .

(١) التفكير فريضة إسلامية للعقاد .

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم .

(٣) المواقف من الطرق الصوفية ج ١ . ( طريق النظر : المقصد الخامس ) .

أما العالم ، فإما أن يعلم الدليل أو يعلم أنه لا دليل ، فالعلم بعدم الدليل  
دليل وليس عدم العلم بالدليل دليل .

مثلا : عدم العلم بالدليل على أن البنتين هما الشلتان في الميراث — لا يسوغ إنكار  
كون الشلتين من نصيبهما :

أما العلم بعدم الدليل فيمكن أن يكون دليلا ، إن كان هناك ارتباط وتلازم  
بين الدليل والمدلول ، وإلا فيمكن أن يقال لمن يدعى علم أنه لا دليل ، أن يقال  
له : وهل أحطت بكل شيء علما ؟

ونحن نعلم أنه لا دليل على إله ثابت ، فيمكن أن يكون علمنا بعدم  
وجود دليل هو دليل ، ويكون ذلك زيادة على الأدلة المفيدة لوحداية الله  
بالضرورة :

مادة ٥١ : ( المطالب التي تطلب بالادلة ثلاثة ) :

١ — ما لا حكم فيه بنفى أو إثبات ، وهذا لا يثبت إلا بالدليل النقل .

٢ — ما يتوقف عليه النقل ، وهذا لا يثبت العلم بصحته إلا بالعقل .

٣ — قاعدا ذلك — وهذا يمكن إثباته بالعقل أو النقل (١) .

فمثال الأول : الجنة ، ومثال الثاني : وجود الصانع سبحانه ، إذ لو ثبت  
بالنقل كقوله تعالى : « وكلم الله موسى تكليما » لزوم الدور ، فيمكن أن يقال  
لناقل من هو صاحب هذا الكلام — برهن على وجوده ، وأن هذا كلامه .

ومثال الثالث حدوث العالم — فيمكن أن يقال : كل أثر له مؤثر وأن يستدل  
بقوله تعالى : « ذلكم الله ربكم ، لا إله إلا هو ، خالق كل شيء فاعبدوه » .

مادة ٥٢ : ( إذا بين حال جزئي بوجه علم جريانه جميع الجزئيات على  
سواء ، فإنه يثبت القاعدة الكلية بلا شبهة ، ويسمى تصويراً للبرهان الكلي في  
مثال جزئي ، تأنيضا به ) (٢) .

(١) المصدر السابق — « المقصد السابع » .

(٢) المواقف ج ٢ .



فمثلا : قد أمر الله سبحانه بقطع يد السارق ، فإذا أسأنا سنا بقطع النبي ﷺ  
ليد السارق لرداء صفوان ، فيمكن استنباط قاعدة كلية على كل من هو متساوى  
مع سارق الرداء في كل الظروف .

مادة ٥٣ : ( مواجب ما اقتضت ذاته وجوده ) (١) .

وهو الله سبحانه - فهو واجب بالذات . ووجوده عن ذاته ، لا ينفك عنها  
وليس أثرا .

مادة ٥٤ : علاقة الشخص بالنوع ، والفضل بالجنس ، لا تغلو :

( أ ) إذا أخذ بشرط دخول النوع فيه - كان الفرد عين النوع .

( ب ) وإذا أخذ بشرط خروج النوع عنه - كان لنوع جزءاً .

( ج ) وإذا أخذ من حيث هو مع قطع النظر عن التحصل والإبهام كان  
مغايراً له (٢) .

فمثلا : محمد فرد والإنسان نوع . فإن لاحظنا الإنسانية في محمد - كان  
محمد والإنسان متساويين ، وصار محمد يعادل لفظ إنسان .

وإن لاحظنا في محمد شخصيته أولا ، والإنسانية خارجة عنه ، كان الإنسان  
مغايراً لمحمد . وإن غرض النظر عن الإنسانية - كان لفظ إنسان مبايناً لمحمد ،  
وقس على ذلك الفصل مع الجنس - كالناطق والحيوان .

مادة ٥٥ : ( المعلوم إما واجب أو ممكن أو مستحيل ) (٣) .

فالواجب ما يمتنع عدمه - كذات الله وصفاته . والمستحيل ما يمتنع وجوده  
- كشريك الباري ، والممكن ما يصح وجوده وعدمه - كوجود العالم على  
ما هو عليه .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) العقائد النفسية .

مادة ٥٦ : ( الممكن لا يوجد إلا بسبب ، ولا ينعدم إلا بسبب فلا يحتاج  
في عدمه إلى سبب وجودي لأن عدمه سلب ، والسلب لا يحتاج إلى إيجاد  
بداهة ) (١) .

وعليه ، فيكون عدم الممكن لعدم التأثير فيه ، أو لعدم ما كان سبباً  
في بقائه .

فمثلا : الشخص المولود سنة ٣٠ كان معدوماً سنة ٢٠ ، لانقضاء السبب المقتضى  
لوجوده ، وهو وجود الأبوين ، فإنهما سببان مباشرين ، والموجود الحقيقي  
هو الله .

مادة ٥٧ : ( العلم بالعلة المعينة يستلزم العلم بالمعلول المعين ،  
ولا عكس ) (٢) .

فالعلم بمماساة النار مستلزم للعلم بالإحراق ، أما إذا علمنا الإحراق  
فلا يستلزم أن يكون من النار لاحتمال أن يكون من ماء حار ألقى عليه .

مادة ٥٨ : ( العلة صفة توجب لمحلها حكماً ) (٣) .

فمثلا : السكين الحاد علة ، فإذا وضع على اللحم وهو محله - أوجب له حكم  
القطع . فالحاد صفة وهو العلة للقطع ،

وحكم العلة يتعدى محلها - فيمكن أن يمتد القطع إلى جسم آخر ولا بد أن  
تكون العلة موجودة - فالشيء المعدوم لا يصلح أن يكون علة ، وهذا الكلام  
بالنسبة للعلة العقلية التي إن وجدت وجد المعلول ؛ وينعدم بعدمها بخلاف العلة  
الشرعية ، فإنها لا تؤثر إلا بشروط ، بخلاف العلة العقلية ، فإنها لا تتوقف  
على شروط .

واعلم أنه إن جاز الانفكاك بين الحكيم إمام من جانب واحد أو من الجانبين ،

(١) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المواقف ج ٢ .



امتنع تعليلهما بعلة واحدة - كالحرارة والبرودة يمتنع تعليلهما بالنار ، ولا يثبت حكم واحد بعلمتين عقليتين .

مادة ٥٩ : ( العلة إما : تامة وإما ناقصة ، والناقصة ، إما جزء الشيء أو أمر خارج عنه ) (١) .

جميع ما يحتاج إليه الشيء في وجوده - يسمى بالعة التامة ، فإن كان ما به الشيء - فهو العلة الصورية . وإن كان مأمنا يتكون الشيء - فهو العلة المادية ، أما جزء للعة فهو الأمر الداخل في تكوين ذات العلة ،

وأما الخارج - كإنتفاء المانع :

فمثال العلة الصورية - هيئة السرير ، والعلة المادية الخشب ، وما يتكون منه السرير ، والعلة التامة : كالنار للإحراق ؛ والعلة الناقصة الداخلة : كالجسمية والخارجة : كإنتفاء المانع مثل عدم وجود مادة تحول بين الجسم وتأثير النار ،

مادة ٦٠ : ( الفرق بين العلة المؤثرة وشروطها في التأثير - أن الشرط يتوقف عليه تأثير المؤثر لا ذاته ) (٢) .

فمثلا : إذا اعتبرنا حركات الصلاة علة - فإذا هذه الحركات لا يكون لها تأثير إلا بتوافر شرط الطهارة .

والفرق بين العلة والشرط من وجوه :

١ - العلة مطردة والشرط قد لا يطرد ، فيوجد ولا يوجد معه المشروط كالحياة للعلم .

٢ - العلة وجودية والشرط قد يكون عديميا - مثل اشتراط تأثير النار بعدم وجود حائل .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

٣ - قد يكون الشرط متعددا - كاشتراط قرب النار من الجسم مع اشتراط عدم وجود الحائل .

٤ - الشرط قد يكون محل الحكم - كالجسم - والعلة صفته ، وكل ما هو شرط للحكم فهو شرط للعلة ، والحل يمتنع أن يكون علة .

٥ - العلة لا تنعكس ، أي لا تكون العلة معلولة لمعلولها بخلاف الشرط ، فإنه يجوز أن يكون مشروطا لمشروطه ، فمثلا النار علة لإحراق الجسم ، فلا يصلح أن يكون الجسم علة لخاصية الإحراق في النار ، أما الحياة للعلم - فشرط ، ويمكن أن يكون العلم شرطا للحياة بالنسبة لمن يرفض الحياة مع الجهل .

٦ - الشرط قد لا يبق ويبقى المشروط إذا توقف المشروط عليه في ابتداء وجوده دون دوامه - كتعليق القدرة على وجه التأثير ، فإنه شرط للحادث ابتداء لا دواما ، أما للعلة فهي ملازمة للمعلول أبدا .

٧ - الصفة التي تكون علة - لها شرط ، وليس لها علة ، والشرط قد يكون معلولا كما في مثال العلم والحياة .

مادة ٦١ : ( إمكان كل شيء في نفسه لا ينافي استحالة الكل ) (١) .

فمثلا : حل قطعة زنتها خمس كيلو ممكن ، وحمل مائة كيلو مرة واحدة يمتنع على بعض الناس ، مع أنه يمكن أن يحملها متفرقة .

مادة ٦٢ : ( الجهل المركب هو اعتقاد جازم ، ثابت ، غير مطابق ، سواء كان مستندا إلى شبهة أم تقليد ، وهو ضد للعلم ) (٢) .

وذلك كاعتقاد الفرق الضالة ما قام الدليل على بطلانه ، مثل عقيدة الشافعية أن للشر لها والخير لها .

(١) ابن تيمية « درء تعارض العقل والنقل » والمواقف .

(٢) المصدر السابق .



مادة ٦٣ : ( الفرق بين السمو والذسيان ، أن السمو زوال الصورة عن المدركة ، مع بقاءها في الحافظة ، والذسيان : زوالها عنهما معا ) (١) .  
ومن أجل ذلك أمر السامي في الصلاة بجهر ماسها عنه ، ورفع الإثم عن الناس .

مادة ٦٤ : ( العلم : إما فعل وهو أن يكون سببا للوجود الخارجي ، وإما انفعالي مستفاد من الوجود الخارجي ، فالفعل ثابت قبل الكثرة ، والانفعالي بعدهما ، أي للعلم الفعلي كلي يتفرع عليه الكثرة ، وهي أفراد الخارجية . والعلم الانفعالي كلي يتفرع على الكثرة (٢) . هذا بالفسبة لمطلق العلم ، أما بالنسبة له فما يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء .

مادة ٦٥ : ( من الصفات ما هي عين الموصوف ، ومنها ما هي غيره ، ومنها ما لا يقال إنه عين ولا غير ) (٣) .

فالاول : كالوجود ، والثاني : كصفات الفعل مثل : رحمة الله وغضبه ، والصفات الفعلية تتغير فيرحم المحسن ويغضب عليه إن أساء ، ومثال الثالث : الصفات الوجودية : كالعلم والإرادة والقدرة - فهي لا عين ولا غير ، ولا غرابة في هذا ، فإن الجزء لا هو عين الكل ولا هو غير .

مادة ٦٦ : ( الإثنين ثلاثة أقسام : ( أ ) المثلان ، ( ب ) الضدان . ( ج ) المتغايران ) (٤) .

لأن الشئيين إن اشتركا في الصفات النفسية : فالمثلان ، وإلا فإن امتنع لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فالضدان ، وإلا فالمتغايران .

والمثلان : كمحمد وخالد في الإنسانية ، والضدان : كالخبرة والصغرة ،

(١) المواقف ٦ ص ٢٦ ،

(٢) شرح العقيدة الواسطية لمحمد بن عبد العزيز .

(٣) العقائد النفسية ، (٤) المواقف ٤ ص ٦٢ ،

والمتخالفان : كالإنسان والفرس ، أما النقيضان : فهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان - كالحركة والسكون .

مادة ٦٧ : مراتب العقل أربع :

( أ ) الاستعداد المحض لإدراك المعقولات .

( ب ) للعقل بالملكة وهو العلم بالضروريات واستعداد النفس بذلك لإكتساب النظريات من الضروريات .

( ج ) العقل بالفعل وهو ملكة استنباط النظريات من الضروريات .

( د ) العقل المستفاد وهو أن يحضر عنده النظريات التي أدركها ، بحيث لا تنفي عنه (١) .

والمرتبة الاولى موجودة في الأطفال المميزين الذين خاطب للشرع ولاية أمورهم بأن يأمرهم بالصلاة فقال <sup>عليه السلام</sup> : « مروا أولادكم بالصلاة لتجمعوا ضروبهم عليها لعشر » ، والمرتبة الثانية موجودة في عامة الناس .

والمرتبة الثالثة موجودة في المتعلمين منهم .

أما المرتبة الرابعة فتعرف بكال الرشيد ، وهي التي يتمتع بها العباقرة من الناس .

مادة ٦٨ : ( الإرادة صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع ، وهي لا تتعلق إلا بالممكن ) (٢) .

فالارادة صفة تخصيص ، لا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل لأن كلا منهما لا يقبل التحول عما هو عليه .

فمثلا : هل يريد الله ملكا غير ملكه ؟ ، والجواب أن هذا مستحيل ، لا تتعلق به الارادة .

(١) المواقف ١ ص ١٠ .

(٢) المواقف ٨ ص ٨ .



مادة ٦٩: (لا إرادة تفيد متعلقها صفة زائدة على ذات المتعلق ، سواء كان فعلا أم قولا) (١) .

فتلا : لو تكلم الانسان كلاما محرما ، أو سجد لغير الله مع حسن نية ، فإن ذلك لا ينفعه ، وحديث : « إنما الأعمال بالنيات » هو في الأعمال المشروعة لا في الأعمال المحرمة .

مادة ٧٠: (القدرة صفة تؤثر على وفق الإرادة . وهي كذلك لا تتعلق إلا بالممكن) (٢) .

كل صفات الله لا تعدد فيها ، وهي قديمة غير متناهية ، وتختلف باختلاف متعلقها . فالعلم صفة افكشاف ، والإرادة صفة تخصيص ، والقدرة صفة تأثير وعمله تعالى شامل للواجب والممكن والمستحيل .

مادة ٧١: (التوك هو عدم فعل المقدور ، سواء كان هناك قصد من التارك أم لا ، تعرض لصدده أولا ، وأما عدم مالا قدرة عليه فلا يسمى توكا) (٣) .

فتلا : غض البصر لا يثاب عليه الكفيف ، لأنه لا يقال له غض بصره .

## المجموعة الثانية

الله ، وصفاته ، وأفعاله

مادة ٧٢: (الله مريد لجميع الكائنات ، غير مريد لما لا يكون ، ولا هو مريد لما لم يكن) (١) .

في الحديث : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » . فالله لم يشأه الله ، وليس أنه شاء عدمه وإن كان ذلك هو المفهوم ، لكن بين المنطوق والمفهوم فارق — هو أنه لو شاء ما لم يكن لكان مناقضا لصدور الحديث ما شاء الله كان .

مادة ٧٣: (أسماء الله — قد يكون الاسم أى مدلوله عين المسمى — أى ذاته من حيث هي . . وقد يكون غيره . وقد يكون لا هو ولا غيره) (٢) .  
أسماء الله توقيفية ، وهي كالصفات في ذلك التقسيم ، والقسم الأول كالله . . والثاني كالخالق . . والثالث كالعليم .

ولا يصح إطلاق اسم على الله إلا إذا ورد به الشرع ، وهذا هو معنى التوقيف .

مادة ٧٤: (الصفات على ثلاثة أقسام :

١ — حقيقة محضة .

٢ — حقيقة ذات إضافة .

٣ — إضافة محضة) (٣)

(٢) المصدر السابق

(١) المواقف ٨

(٣) المصدر السابق

(١) المواقف ٦ ص ٧٧ .

(٢) المواقف ٨ .

(٣) المستقصى ١



الأول لا يتغير - كصفة الوجود والحياة ، والثالث يتغير كالمعية ، والقبالية ، والثاني يتغير تعلقه فقط - كالعلم والقدرة .

فوجود الله وحياته - أسرار ثابتان ، وكون الله مع فلان غير ثابت بالمعنى الخاص إذ يمكن ألا يكون معه إن تغير حال العبد .

أما القدرة والعلم فيتغير تعلقهما .

مادة ٧٥ : ( الإيمان هو : التصديق اليقيني ، ثم النطق بالهاديتين ، والعمل بكل ما أمر الله ونهى ولومرة ، ليتحقق الإمتثال ) (١) .

لاشك أن التصديق هو الركن الاساسي ، أما الشهادتان والأعمال - فركنان تبعيان ، والتصديق : كراس الإنسان : والنطق والعمل : كأطرافه ، ولا بد من النطق لنعرف حاله ، كما لا بد من العمل ولومرة وذلك أقل ما يتحقق به الإمتثال لأوامر الله .

مادة ٧٦ : كل نظر صحيح فهو مؤد إلى الاعتقاد بالله على وصف به نفسه بلا غلو في التجريد ولا دنو من التحديد ) (٢) .

لقد غالى قوم فتفروا الصفات ، أو جعلوها عين الذات ، وانحط آخرون فوصفوه بما لا يليق ، وكانت الفرق المتعددة التي جعلت منه .

مادة ٧٧ : ( من أوجب فعل الأصابع عليه - فكأنه عده واحد المكلفين ، ومن أخل أفعاله عن الوفاء بما وعد - فكأنه صورته قلباً متغيراً ، يفعل اليوم ما ينقضه غداً ) (٣) .

لأشياء بواجب عليه تعالى : وهو العزيز الحكيم ، بيد أن قواماً حكموا العقل فيه ، وآخرين أبعدوا العقل عن تفهم آياته ، فكانت أقوالهم بين الإفراط والتفريط « سبحان ربك . رب العزة عما يصفون » .

(١) المواقف - ٨ (٢) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده .

(٣) المصدر السابق .

مادة ٧٨ : ( الإشراف في الكتاب والسنة - اعتقاد أن لغير الله أثراً فوق ما وهبه الله من الأسباب الظاهرة ، وأن لشيء ما من الأشياء سلطاناً على ما خرج عن قدرة المخلوقين ) (١) .

يزعم البعض أن الإشراف اتخذ إلهين - وهذا قصور ، فالإشراف ضد التوحيد ، والتوحيد لإفراده بالعبادة والصلطان ، فكل ما خرج عن هذا فهو شرك لا يغفره الله ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

مادة ٧٩ : ( الشرع ليس محدث الحسن والقيبح ، ونصوصه شاهدة على ذلك ) (٢) .

فكما جاء الشرع مطالباً بصحة الاعتقاد ، جاء هادياً لوضع الحسن فيه : « أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار » ٤ .

وقد يكون من الأعمال ما لا يمكن درك حسنه ، ومن المنهيات ما لا يعرف وجه قبحه ، وهذا النوع لا حسن له إلا الأمر ، ولا قبح إلا النهي شرعاً .

مادة ٨٠ : ( العقيدة في الإسلام : إيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، والقضاء والقدرة ) (٣) .

سئل النبي ﷺ عن الإيمان ، فقال : « أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، وأن تؤمن بالقدر - خيره وشره ، حلوه ومزجه » .

والقضاء إشارة إلى صفة العلم ، والنذر إشارة إلى متعلقات القدرة ، لأن ذلك هو أقرب المفاهيم إلى المدلولات الغوية .

مادة ٨١ : ( الله موصوف بكل كمال منزله عن كل نقص ، والملائكة عباد مكرمون ، والمرسلون بشر صادقون ، وكتب الله دساتير حية مالم يدخلها زيف أو تحريف ، والآخرة يوم الفصل بين الخلق ) .

(١) المصدر السابق . (٢) المصدر السابق .

(٣) الصحيحان للبخاري ومسلم .



صفات الله تنقسم إلى نفسية - وهي الوجود .

وإلى سلبية : وهي التقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية ، وإلى صفات معاني - وهي : القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وصفات أخرى .

وتنقسم باعتبار آخر إلى : ذاتية وهي التي يوصف بها ولا يوصف بغيرها مثل القدرة .

وإلى صفات فعلية وهي التي يوصف بها وبغيرها مثل : الرحمة والغضب .

والملائكة من جنده الله خالقوا من نور ، لا يتوالدون ولا يموتون إلا أن يشاء الله .

والمرسلون معصومون من كل ما يقدر في الافتداء بهم وكتب الله كل كتاب ملائمة لأهله ، ويكمل بعضها بعضا ، والمهم من على جميعها آخرها وهو القرآن الكريم ، والآخرة دار البقاء ، وفيها منازل متعددة تنهى بالجنة أو النار ، ولا يعتذر بالقضاء والقدرة لأن ذلك يناقض اعتبار الإنسان كائنات مسؤولا .

مادة ٨٢ : ( كل شيء من فعل الله ، والكون محله ) (١) . لا فاعل في الكون إلا هو ، فهو خالق كل شيء ، وما ورد من نحو قوله تعالى : « أحسن الخالقين » . فمؤول .

مادة ٨٣ : ( أفعال الله تعالى ليست معلة بالأغراض ، ولا الملل الغائية كأفعال العباد ، وهذا لا يناقض أن لها حكمة اقتضا رفقه بعباده ومراعاة مصالحهم ) (٢) .

الباعث هو ما يكون مقصودا بالقصد الأول ، ويكون القصد إلى الفعل لأجل تخصيصه ، وأفعال الله تعالى ليست كذلك .

وقد يعطل الله فعله ببيان الحكمة منه ، تفضلا وإحسانا ،

قال الله تعالى : « رسلا مبشرين ومنذرين ، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » .

مادة ٨٤ : ( منطق القرآن في تشييد العقيدة - النظر إلى موطنها بالعقل والوجدان ، وأقرب شيء إلى العقل البديهة ، وإلى الوجدان الحس ) (١) . ومن الإحالة على البديهة قوله تعالى : « أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون » .

ذلك استقراء تام ، ينحصر في ثلاثة فروص : أن يخلق المرء نفسه - وهذا باطل ، أو يخلق من غير خالق ، وهذا باطل أيضا ، أو يخلقه خالق يختلف عنه ، وإليه ينتهي الكون ومنه يبدأ خلقه وهذا صحيح ينتج أن الله هو الخالق .

ومن الإحالة على الحس قوله : « قل سيروا في الأرض فانظروا » ، فأرجع البصر هل ترى من فطور .

مادة ٨٥ : ( الاسلام خاتم الأديان ، يشمل كل جوانب الحياة وصلة العبد بالله ، ويبصر العبيد بأحوال الآخرة ) .

الاسلام بمنه العام يشمل كل المطيعين لله ، وقد صار علما على أتباع محمد ﷺ وهو خاتم الأديان - فيه أكمل الله الدين وأتم النعمة .

وقد كانت الأديان تلائم البشر ، وقد بلغوا رشدهم . أما شمول الاسلام لكل الجوانب - فتلك حقيقة مقررة في الاسلام ، يعرفه من له أدنى لمسام به . ومن التجنى على الدين أن يفهم عنه غير ذلك ، فيرى بالتخدير للشعوب وليس من الاسلام إقعاد المظلوم من المطالبة بحقه ، وليس من الاسلام الصبر على بلاء يمكن دفعه : والذين إذا أساءهم البغي هم ينتصرون .

مادة ٨٦ : ( الدين ضرورة ، ولا يمكن أن يستبدل بالدين المثل الإنسانية لأنها وضعية ، وليست لها ما للدين من قداسة ) (٢) .



الدين أشبه بالبواعث الفطرية الإلهامية منه بالدواعي الاختيارية . وليس بعد  
الرشد وصاية ، ولا بعد اكتمال العقل ولاية : « قد تبين الرشد من الغي » .

وقد يرى الإنسان اليوم ما ينقصه في فذه . وقد يرى هذا ما لا يراه ذلك .

وقد تكون التعاليم خيالية ، أو ممزقة ، أو سطحية ، والاسلام كنفيل بالحماية  
من كل هذه الأخطار ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم  
تؤمنون بالله واليوم والآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً .

مادة ٨٧ : (الاديان السماوية - لا تختلف فيما تدعو إليه من العقائد ، وإنما  
تختلف في التشريعات الفرعية) (١) .

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ، والذي أوحينا إليك وما وصينا  
به إبراهيم وموسى وعيسى ، أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » وقال تعالى :  
« لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » .

مادة ٨٨ : (الاسلام في حقيقته إكمال لمشاعر الإنسان وتصحيح لمواهبه ،  
وما ينسب إليه وليس منه فهو فكر نهبت في جو خائق ، فكان أقل من فكر نهبت  
في بيئة طليقة) (٢) .

إن هذا الدين الذي أصلح كل معوج في الماضي ، لن يستقيم الحاضر إلا به .  
وليس لأحد حق التعبير عنه ، فنصومه تنطق وتعبّر عما تحمل من كل معاني الحق  
والخير والجمال .

مادة ٨٩ : (الخلو من العقيدة - فقر في الشعور بالحياة . والقدرة على العمل  
والشدوذ من الخلق السوى .

فيجب استسلام الضمير للعقيدة الصحيحة ، وعجز الإنسان عن استسلام

(١) المصدر السابق .

(٢) محمد الغزالي : الاسلام والأوضاع الاقتصادية ، وتقوم الفكر الديني

لعبد الكريم الخطيب .

عقيدته آية الفناء وإفلاس الأحياء) (١) .

إذا كان للإباحي أو الملاحد عقيدة إلحاده ، تخلق بالإنسان أن يبحث عن  
أصح عقيدة خلعت من التعقيد والتشويه وتعطيل الفكر ، وذلك لا يوجد إلا في  
زودنا به الإسلام من عقيدة تملأ فراغ النفس ، وتفيض على القلب ما يستطيع  
أن يواجه به كل مشاكل الحياة .

مادة ٩٠ : (الملاحدون يتناقضون في إخضاعهم ما فوق الطبيعة لمقاييس

الطبيعة) (٢) .

فمثلاً : يقول بعض من أغرتهم المادة : نحن لا نؤمن إلا بالمشاهد المحسوس  
الخاضع للتجارب العملية ، ثم يطلبون دليلاً على وجود الله ، يخضع لهذه التجربة ،  
وقاتهم أن ذلك تناقض .

هإن كانوا قد حبسوا أنفسهم في المادة - فكيف تمتد أبصارهم لما وراءها ؟  
« وما أنت بمسمع من في القبور » .

مادة ٩١ : (الموجات الإلحادية - لا أساس لها من عقل أو علم . فالتطور  
عند أصحابه غير مقطوع به ، ولا يعني رجوع كل فرد إلى سلافة القروء .  
والمادة تحول نفسها إلى شعاع من العقل بعد أن كانت هدراً له ، وتصبح حسيبة  
رياضية) (٣) .

الإسلام يعطى العقل حقه ، ويؤوه به ويعول عليه في العقيدة والتجربة  
والتكليف .

والإسلام يتحدث عن وظائف العقل وخصائصه ، سواء في ذلك العقل  
الوازع أم الفكر أم المدرك .

والعقل في مدلول لفظه العام - ملهك يناط بها الوازع الأخلاق أو المنع عن  
المحظور والمنكر .

(١) العقائد وعقائد المفكرين .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .



ومن خصائص العقل - ملكة الإدراك التي يناط بها الفهم والتصور ومن خصائصه أنه يتأمل فيما يدركه .  
ولسنا ندرى على أى أساس من العقل يعتمد الملهد في إلحاده ، ويستطيع أن يجمع حقائق الغيب التي هي فوق مدركات العقل . « ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » .

ولسنا ندرى كذلك على أساس من العلم يقوم الإلحاد . والعلماء هم أقرب الناس لفهم الأسرار ، وأقدرهم على إنقاذ البصيرة فيما وراءها . هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، إنما يتذكر أولو الألباب .

مادة ٩٢ : ليس وجود الشر مشكلة عقلية أو كونية ، بل هو الشعور الإنساني وكون الله لم يخلق منافا للقدرة ، وخلق عالمًا كاملاً منافا لانفراده بالكمال . والوجود أشرف من العدم ، ولكل موجود حكمة اقتضت وجوده . والشعور الإنساني حكمة توافقه - وهي الدين ، ووجود كون سعيد لا عقبة فيه منقوض يحرص اللاعب على السكسب بعد التعب (١) .

تكونت هذه المادة من فقرات :-

( أ ) إن وجود الشر في الكون ليس مشكلة لإلحاق الشعور الإنساني وحقيقة وجود الشر يتفق مع مسئولية الإنسان ، فلو انعدم الشر لم يكن للأخيار فضل في التغلب عليه .

( ب ) ليس من المستساغ ألا يخلق الله ، فهو القادر الذي من مظاهر قدرته وجود هذا الكون ، والوجود أشرف من العدم ، والذين يتمتعون أن لم يخلقوا - يحرمون أنفسهم من شرف نعمة الوجود .

( ج ) إن تصور عالم كامل لا شرف فيه - مناف للحكمة ، ومناف كذلك لانفراد المولى بالكمال ، ومناف أخيراً لمسألة الإنسان لا بد أن يعمل ويسعى ويتغلب على كل العقبات . وعسى أن تذكرهوا شيئاً يجعل الله فيه خيراً كثيراً .

(١) المصدر السابق .

( د ) ليس في الكون شيء وجد عبثاً ، وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين . ما خلقناهما إلا بالحق ولكن أكثرهم لا يعلمون .  
مادة ٩٣ : ( الشيطان في عقيدة الإسلام شر ، لا سلطان له إلا على من أطاعه ) (١) .

« إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ، إلا من اتبعك من الغاوين » .  
مادة ٩٤ : ( من الغلط قياس أفعال العبد وما يدور في ذهنه على الله الذى له ملك السموات والأرض ) (٢) . لقد وقع البعض في غلط فاحش عندما منعوا أشياء على الله لأنهم لا يستطيعون أن يفعلوها . ولا بد أن نفرق بين الله الذى ليس كمثل شيء ، وبيننا نحن العبيد . والموازين عنده تغاير الموازين عندنا ، فلا يصح أن تقاس أفعالنا بأفعاله ، أو أفعاله بأفعالنا فالإله إله ، يحكم ، والعبد يخضع ويمثل . إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .  
مادة ٩٥ : ( إن حرية الإرادة وهي من أجل النعم لا تتحقق إلا في عالم فيه الشر والخير ، والاعتدال على القضاء والقدر يناقيا الاعتراف بالمسؤولية ) (٣) .

« إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً » .

مادة ٩٦ : ( إن قيمة الوجود ليست بالمتعة ، ففي الإنسان قوة على محو الإحزان وهي الرغبة في الحياة الحاضرة التي تنسيه الماضي ، وإنما قيمة الوجود بقيمة الإنسان ، ووجود الشر ينمى فيه الفكر والخلق ، فلا يفض وقوعه من كرم الله . والقيمة المعنوية أعظم بكثير من المنفعة ، والدليل على كرمه - ذلك التدبير الذى وضعه بعد وقوع الشر ، وهوعين الرفق بنا ، ممثلاً في الرضا بعد القضاء ) (٤)  
تكونت هذه المادة من أربع فقرات :-

( أ ) قيمة الوجود : وليس الوجود يوزن بمتعة الإنسان منه ، وإنما يوزن

(١) المصدر السابق . (٢) المصدر السابق . (٣) المصدر السابق .

(٤) العقاد ، عقائد المفكرين ، .



بكرامة الإنسان ، فربما يستمتع بعض الحيوانات بأكثر مما يناله بعض الناس .  
وكم من الناس لم يتمتعوا في الماضي وأنستهم سعادة الحاضر حرمانهم الماضي .

(ب) لابد من تمحيص الإيمان واختباره ، ليتبين معدنه . قال تعالى :  
« ولينبئني الله ما في صدوركم ، وليمحض ما في قلوبكم » والإنسان لم يتعود في حياته أن يأخذ شيئاً بلا مقابل . فكيف يحرص على الجنة بلا مقابل ؟

(ج) إن وجود الشر لا ينقص من كرم الله ، القادر على إزالة الشرور من الكون ، وهو أسلوب من أساليب الترقية لعباده ، عليهم أن يتحاشوا الشرور قبل أن يقعوا فيها .

(د) إذا وقع القضاء ونفذ القدر ، فلاحيلة في دفعه بعد وقوعه ، ومن العبث أن يشتغل الإنسان بشيء لا يمكن تغييره وعليه أن يرضى بالواقع من حيث إنه وقع ، ولا يرضى عن نفسه أن يقع في المحذور بعد .

مادة ٩٧ : ( البراهين العقلية ناقصة ، لأن حقيقة البرهان قوة ترغم العقل على الإيمان ، ولا إكراه فيه ، فإن لم تهمر النفس بمكان الإيمان منها فلا عمل للبرهان فيها . وللعلم المحدود لا يمتد وراء الحدود ) (١) .

من الناس من رزقه الله قوة الحجية ، ولوعن طريق المغالطات ، فربما يستعمل لسانه في إلحاح من هو أضعف منه عقلاً « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ، ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام » .

أما الدعوة إلى الإيمان - فيحتاج المدعو إليها أولاً إلى القلب ، وثانياً إلى العقل ، لأن من لا قلب له معاند أوتافه ، وكلاهما لا تنفذ إياه دعوة الإيمان التي تعتمد على الفسك والبصيرة وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً .

مادة ٩٨ : ( ما يحصل اتفاقاً لا يتكرر ، وإذا لم يتكرر لم يستقيم علم ما ) (٢) .

وهل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً . إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه ، فجعلنا سميعاً بصيراً .

وإذا كانت الطبيعة الصماء ينصب البعض إليها الخلق - فالعلة الواحدة الصماء لا تفتج آثاراً مختلفة ، وإن قالوا وجد العالم بمحض الصدفة - قلنا لهم : ما يكون صدفة لا يتكرر . ولقد تكرّر ، وذلك تقدير العزيز العليم .

مادة ٩٩ : ( اختيار العبد لإرادة خاصة ، وهي التي انبعثت بإشارة العقل فیم له في إدراكه توقف ، فيحتاج العبد إلى العقل للتمييز بين خير الخيرين وشر الشرين ) (٢) .

لا شك أن لنا اختياراً فيما كلفنا الله به ، وهذا الاختيار منحة لنا من الله رب العالمين ، وهو كالصلاح الذي يعطى لك لتدفع به العوادي ، فإذا لم تستعمله وافترستك العوادي فأنت وحدك الملام « فاعتبروا يا أولى الأبصار » .



## المجموعة الثالثة

في النبوات

مادة ١٠٠ : ( النبوة في الإسلام تعتمد أولاً على هداية العقل والقلب ،  
والخوارق أمر ثانوي ) (١) .

النبى هو الايمان الموحى إليه من الله ، ويزيد عليه الرسول أنه مأمور بالتبليغ ،  
ويشترط في كل منهما الذكورة وحسن السيرة ، ونحن نميل إلى أن من الجن  
مرسلين ومرسل إليهم ، قال تعالى : « يا مشر الجن والانس ألم يأتكم رسل منكم  
يقصون عليكم آيات ربكم ، وينذرونكم لقاء يومكم هذا ؟ »

والنبوة في الاسلام تعتمد على الصدق الذى يقنع العقل ، ويلا القلب اقتناعاً .

مادة ١٠١ : ( المرسلون الذين فعلهم خمسة وعشرون ، وهناك غيرهم فعلهم  
إجمالاً ) .

لقد جمعوا في قول بعضهم :-

في تلك حجتنا منهم ثمانية من بعد عمر ويبقى سبعة وهم  
إدريس هود شعيب صالح وكذا ذوالكفل آدم بالختار قد ختموا

والمرسلون الذين تشتمل عليهم الآية هم :-

١ - ابراهيم	٢ - اسحاق	٣ - يعقوب	٤ - نوح
٥ - داود	٦ - سليمان	٧ - أيوب	٨ - يوسف
٩ - موسى	١٠ - هارون	١١ - زكريا	١٢ - يحيى
١٣ - عيسى	١٤ - إلياس	١٥ - إسماعيل	١٦ - اليسع
١٧ - يونس	١٨ - لوط		

وآخرون لا نعلمهم على التفصيل ، قال تعالى : « ورسلاً قد قصصناهم عليك  
من قبل ، ورسلاً لم نقصصهم عليك » .

(١) العقائد (التفكير فريضة إسلامية) .

مادة ١٠٢ : ( المعجزة خاصة بالأنبياء ، لا يقاس عليها عمل غيرهم ) (١) .  
قال تعالى : « أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ، إن في ذلك  
لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون » .

مادة ١٠٣ : ( المعجزة تدل على صدق الأنبياء دلالة عقلية ، ويستحيل أن  
تظهر على يد الكتاب ) (٢) .

« هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين ، وألف بين قلوبهم ، لو أنفقت ما فى  
الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم » ، وهذه الآية  
دليل على ما احتوته المادة ، كما أن الآية السابقة دليل على انطوت عليه المادة  
السابقة .

مادة ١٠٤ : ( المعجزة أمر غارق للعادة ، يظهره الله من يد مدهى النبوة  
مع تعذر معارضتها ، وموافقها للدعوى . دالة على صدق النبى ، مقارنة  
للتحدى ) (٣) .

احتوى ذلك للتعريف سبعة قيود ، فليس من المعجزة الأمر العادى الذى  
يمكن لكل الناس أن يأثروا به ، وليس منها ما يعرف بالتعلم كالسحر ، ولا  
الإرهاصات التى تظهر تمهيداً ، ولا الإهانات التى تكذب المدعى ، ولا  
الاستدراجات التى تظهر على يد الفسقة ، وليس منها ما يحى من غير طلب ولا تحدى  
بالمعنى الاصطلاحي .

مادة ١٠٥ : ( الوحي من الله إلى الرسل أمر ممكن وواقع ، لا ينكره  
الإمعان ) (٤) .

الوحي - إلام الله الموحى إليه فى خفاء ، وفى البرهان على إمكانه أنه لا يلزم

(١) النبوات لابن تيمية

(٢) المصدر السابق

(٣) رسالة التوحيد

(٤) المواقف ٨

(٤ - الفكر الاسلامي)



منه محال ، وقد أثبت العلم الحديث أن هناك حالات قد يمتاز بها بعض الافراد عن الآخرين ومما . قراءة الأفكار ، والجلاء البصرى .

والدليل على صحة ما يحدث به الرسل شفاء مرضى القلوب بدوائهم ، وقوة العرائم ، والقول بتعاليمهم .

ومن المنكر في البديهة أن يصدر للصحيح من معتل ، ويستقيم النظام بمخل . وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ، ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نورا تهدى به من نشاء من هبانا ، وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم ، صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض .

والإيمان عجيب فى شأنه ، يصعد بقوة عقله إلى أعلى مراتب الملوكوت ، ويطاول بفكره أرفع معالم الجبروت ، ثم يصغر ويتضاءل ، وينحط إلى أدنى درك من الاستكانة والخضوع - متى عرض له أمر لا يعرف سببه ولم يدرك منهأه ، فن ذلك الضعف قادته الرسل إلى هداه ، ومن تلك الضعة أخذت بيده إلى شرف سعادته .

مادة ١٠٦ : ( السحر له حقيقة ، ومع ذلك فليس موجبا ولا سببا مولدا ، ولاهلة عقلية بل هلة عادية ) (١) .

أما ما يستدل به المنكرون له من قوله تعالى : « يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى » فإن ذلك رد على المنكرين لحقيقة السحر ، فيجوز أن يكون سحرهم إيقاع ذلك التخيل ، وقد وقع فى نفس موسى .

وكون أثر سحرهم إيقاع ذلك التخيل - لا يدل على أن السحر لا حقيقة له ، وقد قال سبحانه : « وجاءوا بسحر عظيم » .

مادة ١٠٧ : ( العصمة ملكة تقوم بنفس الانبياء ، تأمرهم بالخير وتنهم عن الشر ، مع بقاء الاختيار تحقيقا للاقتلاء ، وهى لازمة لهم ، وما نسب إليهم

فيجب التحقق أولا من مبرره ، ثم تفهمه حسب ما تشهد له الادلة العامة المتفق عليها ) (١) .

الدليل على عصمته ﷺ قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليك ورحمته لهبت طائفة منهم أن يضلوك ، وما يضلون إلا أنفهم » ، وما يضر ونك من شيء ، وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ، وعليك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما .

أما ما نسب إليهم فنه الثابت ، ويجب تأويله ، ومنه غير الثابت ، ويجب رفضه . ونحن نؤمن بعصمتهم من كل الذنوب ، وتعتمد فى ذلك على السمع والعقل . مادة ١٠٨ : يستحيل نسيان النبي ما يريد الله تبليغه للناس ) (٢) .

فلو جاز نسيانه لضاعت الرسالة ، وقد قال سبحانه : « لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه . فإذا قرأناه فاتبع قرآنه . ثم إن علينا بيانه » . وقال سبحانه : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فإبلغت رسالتك ، والله يعصمك من الناس » .

مادة ١٠٩ : ( الإسلام دين المعجزات التى يراها العقل حيثما نظر ، وليس بدين المعجزات التى تكفى العقل عن الرؤية ، واضطره بالإلحاح القاهر إلى التسليم ) (٣) .

القرآن هو المعجزة الأساسية للنبي ﷺ ، وهو متضمن لدعوته ، وإنه لكتاب فيه الدعوة ودليها ، والخوارق المادية لم يستفد منها الاولون ، وهى وقتية ، لذلك كانت فى الإسلام معجزات ثانوية .

وكانت المعجزة الأساسية - هى القرآن الذى أعجز العقول : « وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا . قل آمنوا به أو لا تؤمنوا ،



## المجموعة الرابعة

### في الحياة الآخرة

مادة ١١٠ : ( البعث إعادة المعدم ، أو هو جمع المنفردات ، والإعادة للجسم والنفس ، والجنة والنار مخلوقتان بالفعل ) (١) .

الدليل على هذه المادة :

(١) « ولما قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى . قال أو لم تؤمن ؟ قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ، قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ، ثم ادهن يأثهنك سعييا ، وأعلم أن الله عزيز حكيم » .

(ب) « وهو الذي يبدأ الخلق ، ثم يعيده » .

(ج) « تلك الجنة التي نورت من عبادنا من كان تقيا » .

وقال عن آل فرعون « النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » .

مادة ١١١ : ( النعيم المحسوس في الجنة لا يعنى أن المسلم جسده خالص في جوار ربه ، فهو في الدنيا جسده وروح ، وكذلك في الآخرة ) (٢) .

الدليل على ذلك قوله تعالى : « يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية ، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي » ، وقال تعالى عن الشهداء : « بل أحياء عند ربهم يرزقون » .

مادة ١٢٢ : ( الغيب في عقيدة المسلم لا ينافي العقل ، لأن العقل محدود والغيب

غير محدود ، ولا إيمان على المدى بمعبود ناقص دون مرتبة الكمال الذي لا تحصره الحدود ) (١) .

فعل العقل أن يفكر طليقا ، فإذا انتهى إلى غايته ووقف عند حده - تولاه الإيمان ، وحينما بلغ الإنسان هذا الشأن فقد انتهى إليه بالعقل والإيمان على وفاق ، قال تعالى : ( الذين يخشون ربهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون ، وهذا ذكر مبارك أنزلناه أفأنتم له منكرون ؟ ) .

مادة ١١٣ : ( الثواب في الآخرة فضل ، والعقاب عدل ، ولا شيئا منهما بواجب عليه تعالى ) (٢) .

لا حق لأحد على الله بمعنى التزام الله به ، وقد تضمن القرآن وعدا للطائع ووعيدا للعاصي : وليس في هذا التزام بمعنى أنه لا يقدر على أن يفعل غيره .

وقد اقتضى ذلك أن تؤمن بثواب الطائع ، تفضلا من الله ، وعقاب العاصي عدلا من الله ، ولأمان من إثابة العاصي في نظرنا إذا اقتضته حكمته تعالى .

(١) العقائد ( عقائد المفكرين )

(٢) المواقف ٨

(١) المواقف ٨

(٢) العقائد ( حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ) .



والمصوفية من حيث الموضوع فريقان : فريق العقل والمعرفة ، وفريق القلب والرياضة .

ومن حيث موقعها من الدنيا كذلك نوعان : نوع يتخطاها ويتبذرها ، ونوع يمشى فيها ويصل منها إلى الله .

ويقادى من الخلق إلى الخالق جل وعلا .

وقد قيل إن ذا النون المصري كان في طبقة جابر بن حيان في علوم الكيمياء وأنه كان من الباحثين في طالع الآثار الفرعونية .

والشك عندهم كما قال الغزالي أول مراتب اليقين ، فإذا بلغوا بالعقل غايته - ما يكتسب نشوة الوجدان ، أما الصوفيون القلبيون فهم يلتزمون المعرفة المباشرة برياضة النفس على قبح الشهوات ، والشهوات هي الحائل بينهم وبين النور .

والنوع من الصوفية الذين يخوضون الدنيا - هم أقرب إلى الإسلام من النوع الذي يرفض الدنيا .

ولم يسلّم الصوف من تلك الأخطا - فاقترن في أقوال أناس من المنتسبين إلى الإسلام بما يجوز وما لا يجوز .

وقد يستدل على التصوف الإسلامي بنحو قوله تعالى : « ففروا إلى الله » « إني ذاهب إلى ربي » « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » « ولا يحيطون بشيء من علمه » « الله نور السموات والأرض » الآية « إني مهاجر إلى ربي » وقصة الخضر وغير ذلك .

مادة ١١٥ : ( التحقيق بالبرهان علم ، وملابسة تلك الحالة ذوق ، والقبول من التسامح ، والتجربة بحسن الظن إيمان (١) .

ذلك أن العلماء يعتقدون على البراهين وأرباب الأحوال يعتمدون على الذوق بعد ممارسة العمل ، والتغاضي عن هفوات العباد في ما لا يمس جوهر الدين مروءة وتسامح ، وحسن الظن من الإيمان ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا

(١) المنقذ من الضلال للغزالي .

## المجموعة الخامسة

ملحقات علم الكلام

مادة ١١٤ : ( التصوف في الإسلام ليس واجبا ولا ممنوعا ؛ ولكنه ملكة نفسية موجودة في بعض الطبائع ، لازمة لمن وجدت في طبائعهم ، ومن الإنصاف التمييز بين الادعاء ومن هم على الدين . فكل قول لادليل عليه قول بغير علم ، وتقاسير الصوفية مواجيد شخصية خاصة (١) .

ومن خصائص التصوف أنه مأخوذ من الصوف - وهو للتخشن والزهد والبعد عن الترف .

والصوفي صاحب حكمة دينية المقابل للفيلسوف صاحب الحكمة العقلية .

فالتعمق في طلب الأسرار صفة مشتركة بين الصوفية وفلاسفة التفكير الذين يغوصون على الحقائق البعيدة ، وعلماء النفس الذين ينقبون عن ودائع الوعي الباطن وغرائب السيرة الانسانية .

ومن للصوفية من أخذ نصيبه من الدنيا وأفيا ، وفهم أن الزاهد من لا يملك الدنيا وإن ملكها ، أو كما قال مسروق : الزاهد من لا يملكه مع الله سبب ، ولاضير عليه أن يملك الأسباب .

وهي طوائف كثيرة : منهم المشتغلون بالحكمة ، وهم علماء وهم الذين جمعوا علوما هديدة - كالنقح والحديث .

وإن المزية للصوفية الخاصة في الإسلام - هي مزية الايمان بالله على الحب لأهل الطمع في الثواب . ولأعلى الخوف من الحساب والعقاب . ومثلهم في ذلك مثل الفرد المثالي في بيئته الاجتماعية .

ومنى كان الاتصال بالله في الإسلام على شريطة الحب واستقلال الضمير - والفقه في الدين - فليس فيه ما يمنع المسلم من التأملات والتفكير .

(١) العقاد ( التفكير فريضة إسلامية ) ومقدمة ابن خلدون .



اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ، ولا يغتب بعضكم بعضاً  
أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه ، واتقوا الله ، إن الله  
تواب رحيم .

مادة ١١٦ ( لعلماء الكلام اصطلاح في المحبة والرضا والهداية والتوفيق ) (١)

( أ ) المحبة من الله توصيل الخير لعباده ، ومحبة العبد لربه اتباع شرعه ،  
« قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » .

( ب ) الرضا ترك الاعتراض ، « ولا يرضى لعباده الكفر » ، « وقد رضى الله  
عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم » .

( ج ) هداية الله للعبد مشتركة بين البيان وخلق الهدى ودخول الجنة : إنا  
هديناه السبيل ، إمامنا كراً وإماماً كفوراً ، « من يهد الله فهو المهتد » ، سيهديهم  
ويصلح بالهم . ويدخلهم الجنة عرفها لهم .

( د ) التوفيق الإقذار على الطاعة : « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت  
وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب » .

مادة ١١٧ : ( العزم جزم الإرادة بعد التردد ) (٢) .

هو من الأطوار التي تمر بها النفس قبل الفعل ، فإذا استحضرت المراحل التي  
تسبق الفعل - وجدنا أن نية الفاعل وتفكيره - يتقدم ذلك بلون خاص من  
التدرج النفسي .

فالنية هي قصد الإنسان بقلبه ما يريد به فعله ، فهي بذلك تختلف عن الإرادة  
التي هي قصد إيقاع الفعل المادى أو تركه .

وقد لا تختلف الإرادة عن النية إذا تعلقت بفعل نفس الشخص كقوله تعالى :  
« ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ، يريدون وجهه » ، فالإرادة  
هنا بمعنى النية .

وتختلف النية عن العزم ، الذي هو تعمد النتيجة المترتبة على الفعل ، فهي  
أخفض منه مرتبة ، كما أنها سابقة عليه .

والنية ما لم تظهر إلى الوجود - فلا عقاب عليها ، وإنما قد يكون فيها الإثم  
الديني الذي يعاقب عليه الله ، والذي يقع في النفس من قصد الفعل على خمس مراتب :

( أ ) الهاجس : وهو ما يلقي فيها

( ب ) الخاطر : وهو جريان ما يلقي في النفس

( ج ) حديث النفس : وهو ما يقع فيها من التردد ، هل يفعل أولاً ؟

( د ) الهم : وهو ترجيح قصد الفعل

( هـ ) العزم : وهو قوة القصد والجزم به

وهناك فرق بين الإرادة والامر ، فقد يأمر الله ولا يريد - مثل - أمره  
لأن جهل بالإيمان ولو أراحه لوقع ، وقد يريد ولا يأمر - ككفر أبي جهل ،  
وقد يريد ويأمر كإيمان الصديق ، وقد لا يريد ولا يأمر ككفر المؤمن .

ولا ننهل إلى الفرق بين الإرادة والمشيئة - فكل منهما قديم ، والتعلق  
هو الحادث .

مادة ١١٨ : ( الرزق هو من الله - وهو ما به النفع ، وبرزق الله الحلال  
والحرام ، والأجل واحد ومحدد ) (١) .

الدليل على الرزق قوله تعالى : « إن الله هو الرزاق » وقوله تعالى : « وما  
رزقناهم ينفقون » . فهم ينتفعون بثواب ما أنفقوا من رزقهم .

أما الدليل على الأجل فقوله تعالى : « وإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة  
ولا يستقدمون » ، والمتقول ميت بأجله ، ويعاقب القاتل لأنه أقدم على ما حظره  
الشارع منه ، وأجل القاتل مجهول للقاتل .

مادة ١١٩ : ( مرتكب الكبيرة فاسق . ورجحان إيمانه أو كفره لا يعمله  
إلا الله ) (٢) .

الكبيرة هي كل ما نوهده الله عليه ، وهي غير محدودة بمعاصي معينة . وكلمة  
الفسق تساوي معنى العصيان هنا . وقد يقع الفسق بمعنى الكفر في قوله تعالى :  
« أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً » :

ولفظ الكفر والشرك من الالفاظ التي تقال على معاني :  
( أ ) عبادة شريك مع الله .

( ب ) عدم استكمال أصول الإيمان - كما هو الشأن في الدين لم يؤمنوا  
بمحمد ﷺ .

( ج ) المعصية لله : ومن ذلك قول النبي ﷺ : « من ترك الصلاة فقد كفر »  
وقوله : « الشرك أخفى من دبيب الذر على الصفا في الليلة الظلماء » ، وأدناه أن  
تحب على شيء من الجور أو تبغض على شيء من العدل . وهل الدين إلا الحب  
والبغض ، ثم تلا قوله تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » .  
ومن حيث توجب الأحكام على الكفر والشرك الواردين في لسان الشارع  
- فإنه على قسمين :

( أ ) من كان له سهم في الإسلام - فلا تحرى عليه أحكام الكفر في الدنيا ،  
فن صلى ولم يصم مثلاً فلا تحرم عليه الزواج بالمسلمة .  
( ب ) ومن كفر بأصل من أصول الإيمان - وهي الإيمان بالله وملائكته  
وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر - أجريت عليه أحكام الكفار في الدنيا ،  
فلم يدفن في مقابر المسلمين .

## الباب الرابع

### الحكم

يدور هذا الباب على مجموعات خمس :

#### المجموعة الاولى

مبادئ عامة

مادة ١٢٠ : ( الحكم : هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين من حيث  
الحظر أو الإباحة أو الاقتضاء أو الوضع ) (١) .  
ذلك أن خطاب الشارع إما طلب ، أو نهى ، أو تحيير ، أو وضع شروط  
وأسباب وموانع كما سيبيح .

مادة ١٢١ : ( أركان الحكم أربعة : المحكوم عليه ، والمحكوم منه ، والحاكم  
والحكم ) (٢) .

فالمحكوم عليه هو العبد ، والمحكوم فيه فعله ، والحاكم هو الله ، والحكم هو  
الخطاب . وعند الفقهاء ما ثبت بالخطاب .

مادة ١٢٢ : ( حكم الشارع على الواحد حكم على الجميع مالم يرد  
التخصيص ) (٣) .

بهذا المعنى ورد الحديث ، ولقد خصص إجازة ذبح الأضحية قبل صلاة  
العهد وقال : « هي لك خاصة » ، ومن ذبح قبل الصلاة فلا أضحية له .

(٢) المصدر السابق .

(١) المستصفي ١٠٠ .

(٣) المصدر السابق .



مادة ١٢٣ : ( لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة ) (١) . ولا يكلف الله نفعا إلا وسعها ، ، وفي اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه .  
مادة ١٢٤ : ( الدفع أقوى من الرفع ، ولا يحكم الابتداء ما ليس لاحكام الدوام ) (٢) .

فتلا : قال الأحناف : تفسد صلاة الصبح بطول الشمس ، انتهى النبي ﷺ ، وهو خطأ من وجوه :

( أ ) أنه معارض بحديث : « من أدرك ركعة من الصبح فلا يقيم صلاته » . فالنهي رافع لجواز الصلاة وهذا الحديث آمر بالإتمام ، وفيه إثبات مقدم على النهي الذي هو رفع للجواز .

( ب ) أن حديث النهي قال : « لا تصلوا » وهذا إتمام .

( ج ) استصحاب الأصل - وهو الجواز .

( د ) لاحكام الابتداء ما ليس لاحكام الدوام - كاشتراط الكفاءة في أول الزواج دون اشتراط دوامها .

مادة ١٢٥ : ( الحسن ما لم يمنع منه الشارع ، والقبح عكسه ، وهما من العوارض وليسا بصفات ذاتية ، والعقل ماد إلى معرفتهما بعد حكم الشرع عليهما ) (٣) .

فالإباحة من الحسن ، وقد سبق أن الشارع ليس مجدثا ولا منشأ للحسن والقبح ، بل هو حاكم .

مادة ١٢٦ : ( الصفات الذاتية لا تتبدل بتبدل الأحوال ، والضروري قد يحتاج إلى تنبيه عليه . أما النظري فيحتاج إلى التعريف به والتدليل عليه ) (١) .

(١) الإسلام دين الفطرة لعبد العزيز جاورش

(٢) أعلام الموقعين لابن القيم ، (٣) مقدمة المستقصى

(٤) المصدر السابق .

فتلا : قالوا : القتل قبيح لذاته مع أنه حسن في القصاص ، فكيف تبدلت الصفة الذاتية وهي لا تتبدل بتبدل الأحوال ؟  
وقالوا ثمانية الحسن والقبح يدركهما العقل بالضرورة ، مع أن الضروري لا يختلف فيه كثيرا .

مادة ١٢٧ : ( الأفعال قبل ورود الشرع محولة على البراءة الأصلية ، فلا توصف بوصف شرعي من إباحة أو حظر ) (١) .

بيد أن ما يعمى ضروريا من الضرورات الخمس وهي : الدين ، والنفس والعرض ، والعقل ، والمال ، كان في مرتبة الحظر لكنه لا عقوبة عليه ولا جريمة إلا بالنص ولا عقوبة إلا بقانون . قال تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف » ، إنه كان فاحشة ومقتا وساء . بيلا .

مادة ١٢٨ : ( عصمة الدماء والأعراض والأموال لا تبطلها الأعذار الشرعية ) (٢) .

فتلا : إذا أتلّف الصبي مال غيره ضمن في ماله ، وكذلك المجنون .

مادة ١٢٩ : ( لا تكليف إلا بعقل وبلوغ وقدرة على فعل المكلف به ، وكل تكليف بخير هذا فيما أنه لم يثبت ، أو ثبت ولكن لا اعتبارات أخرى سائغة في الشرع ) (٣) .

وذلك كتكليف الصغار بالغرامات المالية ، ففعلهم سبب في مطالبتهم لأن لهم ذمة يكتسبون بها الحقوق ، والغنم بالغرم .

مادة ١٣٠ : ( لا يعذر أحد بالجهل إلا في حالة الضرورة العامة ) (٤) .

« فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » ، وما كنا معذبين حتى ننبعث رسولا .

(١) أصول الفقه لأبي زهرة (٢) معالم الثبوت ١ - والموافقات

(٣) المستقصى ١ - (٤) المدخل لدراسة القانون

مادة ١٣١ : الإهلية أهلية وجوب وهي الاكتساب ، وأهلية أداء وهي القدرة على التصرف . والأصل هو الأهلية ، والعدم طوارئ ، وقد توجد الشخصية بلا حياة (١) .

وذلك كالجنين في بطن أمه - أهل لا اكتساب الحقوق وإن كان لأحياء له .

مادة ١٣٢ : الأعمال إما اغتناء أو إدارة أو تصرف أو تبرع . والمميز يملك الثلاثة بواسطة الولي ؛ وغير المميز له الاغتناء فقط (٢) .

قال تعالى : « فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا » .

مادة ١٣٣ : المانع الطارئ كالمانع المقارن والإمضاء من تمام القضاء (٣) .  
فمثلاً : إذا سرق إنسان مال آخر وحدثت شبهة تمييزها القاضي وهي تدراً الحد ، فإن الحد يسقط عنه كما لو سرق وله شبهة في المال .

مادة ١٣٤ : (دبره المفسد مقدم على جلب المصالح) (٤) .  
ذلك لأن أخطار المفسد أشد فتكاً ، فإذا لم يكن نفع فلا أقل من دفع الضرر .

مادة ١٣٥ : (المشقة تجلب التيسير ، والتصرف على الرعية منوط بالمصلحة) (٥) .

« وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ، « يريد الله أن يخفف عنكم ، ولكم راع وكلكم مستول عن رعيته » .

مادة ١٣٦ : (الخطأ فيه اعتداء في الفعل دون القصد . أما الغلط واعتداء في القصد ، وقد يكون اعتداء في الفعل ، وقد لا يكون) (٦) .

(١) المدخل لدراسة القانون لمحمد علي عرفه (٢) المصدر السابق .

(٣) أعلام الموقعين (٤) الإسلام دين الفطرة (٥) المصدر السابق

(٦) الجريدة في الفقه الإسلامي لأبي زهرة

الفرق بين الخطيئة والمتعمد هو القصد فالخطيئة لا قصد له بخلاف من وقع منه الغلط فله قصد دائماً ، إلا أنه مخطيء في قصده .

مادة ١٣٧ : (النصوص الإسلامية عامة ، مرة ، وهي متفاوتة من حيث قيمتها ونسبتها لقائلها ، ومن أجل ذلك اختلفت فيها أفهام الناظرين ، والعبرة بالدليل) (١) .

أما عمومها - فخذ مثلاً قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه » ، فإنه شامل للدينين مهما اختلفت أسبابها كانت أو كثيرة ، والأمر بالسكتة مرن يحتمل الالتزام ويحتمل النذب .

فإذا جاء القانون الوضعي يشترط لقبول الدعوى كتابة الدين إن زاد على عشرة جنيهات - فليس في الآية ما يمنع ذلك ،

وليس الخبر الثابت بالتواتر بماثلاً للثابت بغير التواتر ، وليس كذلك ما صحت نسبته مثل شككتنا في نسبته للشرع الإسلامي .

مادة ١٣٨ : (أسباب الخلاف بين الفقهاء ترجع إلى أجناس ستة) : -

١ - تردد اللفظ بين الخصوص والعموم والعام ، والخاص العام

٢ - الاشتراك اللفظي

٣ - اختلاف الأعراب

٤ - تردد اللفظ بين الحقيقة والجاز والاستعارات

٥ - الإطلاق والتقييد

٦ - التعارض بين الأدلة (٢) .

فمثال تردد اللفظ بين العموم والخصوص قوله تعالى :

« ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » ، حمل الأحناف لفظ « ما لم يذكر »

(١) لتشريع الجنائي لعبد القادر عودة - ١

(٢) بداية المجتهد - ١ لابن رشد



على العموم ، وخصصه الشافعية بحديث : « المؤمن يذبح على اسم الله ، سمي أو لم يسم » .

فالآية عند الأحناف على عمومها موجبة تحريم متروك التسمية عمدا ، والعام قطعي ولم يلحقه خصوص - فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس كما قال به الشافعي رحمه الله حيث - ذهب إلى متروك التسمية عمدا وأن العموم - خصوص بخبر الواحد .

والحرم ذبيحة غير المسلم المنعم ترك التسمية .

ومثال العام الخاص قوله تعالى : « أم يحسدون الناس » في محمد صلى الله عليه وسلم .

ومثال الخاص العام : « فلا تقل لها أف » فلم يرد بالنهي خصوص التأنيف فقط ، بل أراد وما بعد .

ومثال الاشتراك اللفظي - لفظ « أل » - هل هي العهد أو الاستغراق ؟ .

ومثال اختلافهم بسبب الإعراب قولك « لا على جنبيه غير قرش » ، بالرفع - يلزمه جنبيه ، وينصب الراي يلزمه تسعة وتسعون لأنه استثناء .

ومثال ترد اللفظ بين الحقيقة والحجاز لفظ « عقدتم » في قوله تعالى « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان » .

فعند الأحناف أن العقد هو لمجموع اللفظ المستتبع لحكمه ، وذلك بربط اللفظ باللفظ لإيجاب حكم - كربط القسم بالمقسم عليه لإثبات البر ، وهذا إنما يتصور في اليمين المنعقدة في المستعمل لإمكان البر لا في الغموس ، لعدم إمكانه فيها ، لأن يمين الغموس على ماض أعمد الكسب فيه .

وليس العقد للعزم الذي هو قصد القلب كما يقول به للشافعي رحمه الله ، حق أوجب للكفارة في الغموس ، وذلك لأن العقد مجاز في العزم حقيقة في ربط - لحمله الأحناف على الحقيقة ، وحمله للشافعية على الحجاز .

ومثال الإطلاق والتقييد - قوله في الظاهر « فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا » وقوله في كفارة القتل خطأ « فتحرير رقبة مؤمنة » .

ومثال تعارض الأدلة قوله تعالى : « ومن دخله كان آمنا » فلا يجوز عند الأحناف إيداء من دخل الحرم استدلالا بعموم هذه الآية ، وجوز الشافعي التعرض لمن دخل الحرم استدلالا بحديث « الحرم لا يعيد عاصيا ولا قارا بدم » .

فمن ترك الأكل إضراباً عن الطعام ليموت - فإن الأكل المباح يصبح مطلوباً شرعاً .

مادة ١٤١ : ( الفرق بين التخيير والإباحة أنه لا يجب في الإباحة الاثبات بواحد ، وفي التخيير يجب . وأنه لا يتمتع الجمع في الإباحة ، ويمتنع الجمع في التخيير ) (١) .

إذا أبيحت للإنسان أشياء وخير في فعل أشياء أو تركها - كان هناك فارقان بين الإباحة والتخيير .

« أ » أن الإنسان مخير فيما أبيح له . أما في التخيير الملزم بفعل شيء من أشياء أو ترك شيء من أشياء - فإنه يجب أن يفعل واحداً من بين الأشياء المأمور بفعلها ، أو يترك شيئاً من الأشياء المأمور بتركها .

« ب » الفرق الثاني أن للإنسان أن يفعل كل ما أبيح له ، وليس له ذلك في حالة التخيير الملزم ، فإذا قلت : لك بيع القطن أو الفول - فهذا تخيير لا يصح لك أن تبيعهما معاً ، ولا أن تمتنع عن بيع أحدهما .

وإذا قال الشارع لنا كفر عن الدين بالطعام أو الكساء أو التحرير ، فإن فعل واحد من الثلاثة أمر لازم ، واختيارك أي واحد منها أمر مباح ، فلو جئت بالثلاثة فلا حرج عليك .

والفرق بين هذا المثال وبين بيع الفول أو القطن - هو أن كلا من الاطعام والكسوة والعق - أمور مباحة ، لم يمنع منها الشارع . أما بيع الفول أو القطن فالأصل فيها الحظر ، لأن الشارع يمنعك أن تتصرف في ملك غيرك ، ولولا إذن المالك ما جاز لك البيع .

مادة ١٤٢ : ( يطلق الجواز على معاني : أ- المباح . ب- ما لم يمنع منه الشارع . ج- التوقف حتى يقوم دليل . د- ما ليس بممتنع عقلاً . هـ - ما استوى

## المجموعة الثانية

### في أقسام الحكم

مادة ١٢٩ : ( الحكم إما تكليفي أو وضعي ، والتكليف طلب ، وهو لاجب أصلاً . والواجب ما يذم تاركه ويلام شرعاً ، بوجه يشمل الواجب التخيير والموسع . والحرام عكس الواجب ، أي ما يذم فاعله ) (١) .

الطلب أعم من أن يكون طلب فعل أو طلب ترك على سبيل الجزم في كل منها ، أو على سبيل ما يقرب من الجزم : فالجزم في طلب الفعل هو الواجب ، ويقرب منه المندوب . والجزم في طلب الترك هو الحرام ، وما يقرب منه هو المكروه وما يستوى فعله وتركه هو المباح .

والواجب التخيير مثل : كفارة الدين . فالخائف مخير في واحد من الثلاثة :

١ - إطعام عشرة مساكين .

٢ - أو كسوتهم .

٣ - أو تحرير رقبة .

والواجب الموسع كوجوب صلاة الظهر ، فإن وقتها متسع .

ومثال الحرام : السرقة ، فقد نهى الشارع عنها .

مادة ١٤٠ : ( المباح ما لا ضرر في فعله وتركه بإذن الشارع ، ولا منفعة من فعله أو تركه ) (٢) .

قولنا بإذن الشارع - احتراز عن تركه بالمعصية ، فمن ترك المباح بالمعصية فقد صار ترك المباح فيه صريحاً . ويصبح ما كان مباحاً مطلوباً .



طرفاه عقلا أو شرعا ، و - المشكوك فيه عقلا أو شرعا (١) .

ومثال الأول قول الفقهاء - يجوز المسح على الخفين . أما الجواز في المعنى الثاني - فهو الجواز العام الذي يشمل المباح والمندوب والواجب ، لأن هذه الأشياء يصدق عليها أنها لم يمنع منها الشارع .

ومثال إطلاق الجواز على الواجب - قولنا يجوز الحج ، ومثال إطلاقه على المندوب قول النبي : « الصالح جائز بين المسلمين » ، ومثال إطلاق الجواز على التوقف قول القائل الذي لم يفسد الأئمة - يجوز أن يراد بالقرء أحد معنييه : الحليض ، أو الطهر .

ومثال المعنى الرابع قول أبي حنيفة - يجوز أن يكون سن الجلد خمسة وعشرين عاما .

أما الجواز في المعنى الخامس - فهو أهم من المباح - إذ المباح ما استوى طرفاه شرعا فقط .

ومثال الجواز في المشكوك فيه قول الحنفى : سؤر البغل جائز أن يكون طاهرا وأن يكون نجسا ، وقول القائل : يجوز أن تطلب القلة من الناس الكثرة .

مادة ١٤٣ : ( إذا سبق المباح مقيدا ، كانت مراعاة القيد واجبة ) (٢) .

فمثلا : قوله تعالى : « فانسكحوا ما طاب لكم من النساء : متى وثلاث ورباع » مقيد بالاربعة ، فالأمر بالإباحة ، والتقيد بالاربعة واجب ، مراعاة للقيد .

مادة ١٤٤ : ( الفرق بين التخيير والتفويض - أن التخيير إباحة في الفعل أو الترك ، والتفويض تخيير في تعيين أحدهما ) (٣) ،

التفويض أخص من التخيير ، ففي التخيير شيء من الإلزام بشيء ما ، أما التفويض فليس فيه هذا الإلزام ، فإذا قال الشارع للجهنم : احكم بما شئت - فإن ذلك

(١) المصدر السابق ١

(٢) المصدر السابق ٢

(٣) المصدر السابق

تخيير له أن يختار ما يطمئن إليه ، وهو ملزم به ، ولا يصلح أن تحمل هذه العبارة من الشارع على التفويض ، لأنه في هذه الحالة يصبح المجتهد غير متقيد حتى بنصوص الشارع ، وهذا بعيد ، وقس على ذلك فيما لو كان التخيير ، والتفويض في أكثر من شيء واحد .

فإذا قال الزوج لزوجته - تصدق يوم الخميس أو الاثنين - فإن ذلك تخيير ، وليس لها في يوم السبت مثلا ، أما إذا قال لها تفويضا : تصدق في أى يوم - فلها أن تعين من الأيام ما شاءت .

مادة ١٤٥ : ( نفى الائتم لا يقتضى الإباحة دائما ، بل قد يقترن به ما يدل على الوجوب ) (١)

فمثلا : الحمى بين الصفا والمروة واجب ، ومع ذلك ففيه رفع الائتم ، قال تعالى : « فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » .

مادة ١٤٦ : ( لإباحة الأكل أو الشرب في تخير النوع أو الوقت ، وإلا فإن كل ما يحفظ الجسم واجب ) (٢) .

فمثلا : قوله تعالى : « كلوا واشربوا » للإباحة في تخير أى الأطعمة أو الأرملة المشروعة بيد أن الأمر يتقلب واجبا إن تعرض الجسم للتلذذ .

مادة ١٤٧ : ( نسخ الوجوب بنص يبقى جوازه ، وبالنهي يهرمه ، أما نسخ من غير إبانة جواز أو تحریم ففيه بقاء الجواز خلاف ) (٣) .

فمثلا : صوم يوم عاشوراء كان واجبا على المسلمين ، ثم فرض صيام شهر رمضان بدلا من صيام يوم عاشوراء ، فصاوم يوم عاشوراء جائزا ، إذ ليس في آيات الصوم نهى عن صوم يوم عاشوراء فبقى جواز صوم يومه .

أما الصلاة إلى بيعة المقدس فكان التوجه واجبا في صدر الإسلام ، ثم نسخ

(١) أصول الفقه لمحمد أبو زهرة

(٢) المصدر السابق

(٣) مسلم الشرح ١

بالنهي عن التوجه لبیت المقدس ، وأمرنا بوجوب التوجه إلى المكعبة ، فصار التوجه في الصلاة إلى بیت المقدس حراما ، إذ جاء في السنة النهي عن التوجه لبیت المقدس .

أما دعوى نسخ « وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله » من غير إبانة للناسخ له - فهل نحن نحاسب على ما أخفيناها ؟ الأمر مختلف فيه ما لم يحدد الناسخ له .

مادة ١٤٨ : ( إذا لوحظ في المباح جواز الفعل ، فهو أعم من الواجب ، وإن لوحظ فيه جواز العمل والترك فهو مبين للواجب ) (١) .

فيصدق على الواجب أنه جائز الفعل ، ولا يصدق على الواجب أنه جائز الترك . والحق أن أوامر الشارع مترابطة ، وكذلك نواهيها ، فالواجب وهو أعلاهما في المأمور به ، يليه المندوب وهو على مراتب وخادم الواجب ، ثم هو غير لازم بالجزء لازم بالسكل ، فن ترك الأذان طول عمره آثم ، وهذا يدل على ترابط أوامر الشارع . والإباحة قد تثبت بأمور : -

١ - نفي الإثم مع وجود قرينة على الإباحة ، مثل : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » .

٢ - عدم النص على التحريم في ركوب السيارات .

٣ - النص على الحل : مثل « وكلوا واشربوا » .

والمباح قد يكون خادماً للمطلوب أو للتروك ، وحينئذ فهو يباح في الجزء دون السكل ، مثل إباحة ترك الجماعة في الصلوات الخمس - فلا يباح للمسلم أن يترك الجماعة في الصلوات الخمس دائماً .

مادة ١٤٩ : ( المندوب : هو : المأمور به الذي لا يلحق العقاب تاركه ) (٢) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المستقصى ١ -

لا شك أن المندوب يؤمر به العبد أن يعتقد أنه مندوب ، وأما العمل به - فهل ذلك مأمور به ؟ هذا هو الذي نميل إليه أن المندوب أمر الشارع بالعمل به ، لكن هل الأمر فيه حقيقة أو مجاز ؟ . . . وهذا أن الأمر مشترك بين الوجوب والندب كما سيحیی .

ومثال المندوب - الأمر بكتابة الوصية بالمال لينفق أبعد موت الموصي كما جاء في الحديث : « لا يحل لأمرئ له شيء يوصي فيه أن يبیت ليلة أو ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » .

مادة ١٥٠ : ( المكروه مشترك بين الحرام ، وما ورد النهي عنه تنزيها ، وما كان تركه مخالفاً للأولى ، ولا نهى عن تركه ، وما كانت فيه شبهة ) (١) .

فمثال المكروه المحرم : الزنا والقتل والسكبات المذكورة في سورة الإسراء ، والمشار إليها بقوله تعالى : « وكل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها » .

وأمثلة المكروه الباقية - النظر إلى السماء في الصلاة ، فقد ورد النهي عنه تنزيهاً في السنة ، وترك صلاة الضحى فإن ذلك مخالف للأولى - ولم يرد من الشرع نهى عن ترك صلاة الضحى ، وبيع العنب المشكوك في أنه سيمصر للخمر - فإن هذا البيع فيه شبهة فكان مكروها .

مادة ١٥١ : ( الشبهة : ما يشبه الثابت وليس بثابت - وهي أنواع ) (٢) .

الذي يعرف الشبهات هو الشخص الذي استنار قلبه بنور الإيمان والعمل بما شرع الله وتفتح عقله واكتمل بما تورد به من قواعد العلم بأصول الدين وفقه التأويل .

وبعض الشبهات يؤثر في العقوبة - كإسقاط الحد عن الأب السارق ، وبعضها

(١) المصدر السابق .

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي .



يخفف : كسرقة الزوج من زوجته ، وبعضها لا أثر له : كالعقد على المزني بما فعله الحد ، وإن عالف في ذلك الاحتاف .

مادة ١٥٢ : مشاركات الشهية أربعة :

- ١ - الشك في السبب المحلل والمحرم .
- ٢ - شك مفسوؤه الاختلاط بين الحلال والحرام .
- ٣ - أن يتصل بالسبب المحلل معصية لا تؤثر في العقد .
- ٤ - الاختلاف في الأدلة (١) .

فمثال الأول : الشك في نسبة الولد إلى رجلين كل منها يدهيه ، والحكم - العمل بالأمارات مع عدم إغفال الجانب الآخر ، فنحن ننسبه إلى أقربهما شبيهاً ، أو الذي يدعى الزواج بأم الطفل في تاريخ أسبق ، أو غير ذلك ، ومع هذا لا يتزوج الطفل من بنت الرجل الآخر الذي رفضنا دعواه لاحتمال أن تكون أخته « ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه » .

ومثال الثاني : أن يوجد ثوبان : أحدهما طاهر والاخر نجس ، والحكم - ترك الصلاة بهما . فإن زاد عدد الثياب الظاهرة تحرى ولا شيء عليه ، أصاب أو أخطأ ، وإن زاد النجس منها ترك التحرى .

ومثال الثالث : شراء شاة علقاً بأكل مغمصوب ، فإن هذا معصية سابقة على العقد ولا تؤثر فيه ، فكان الشراء فيه شبهة . وكذلك البيع في وقت النداء النداء معصية مقارنة للعقد ولا تؤثر فيه - فكان في هذا البيع شبهة .

ومثله من باع عنبا لمن يتخذة خمراً - فإنه معصية لاحقة بالعقد ولا تؤثر فيه ، فكان في هذا البيع شبهة أيضاً .

ومثال الرابع : الأكل من متروك التسمية عمداً ، والذابح مسلم - لتعارض لتعارض الأدلة في ذلك .

مادة ١٥٣ : (الواجب منه الميم والمعين والمضيق والموسع ، وليس فيه صفة دائمة اقتضت وجوب - بل الله هو الذي أوجبه) (١) .

فمثال الواجب الميم - أحد الأمور الثلاثة في كفارة اليمين : الإطعام أو الكسوة أو العتق ، والواجب المعين مثل - أداء الصلاة ، والواجب المضيق - كالصلاة في آخر وقتها ، والواجب الموسع : كالصلاة في أول وقتها .

مادة ١٥٤ : (مالا يتم الواجب إلا به - فهو واجب إن كان في مقدور المكلف ، وإن لم يكن في مقدوره سقط عنه الوجوب لجزئه عن الوسيلة) (٢) .

فمثلاً : الطهارة في الصلاة فإنها قلبها شرط ومع الصلاة واجب . ومثاله ما ليس في المقدور : كالأقيام في الصلاة بالنسبة للعاجز عنه ، فإنه يصلي قاعداً ، ويسقط عنه وجوب القيام .

مادة ١٥٥ : (مالا يتم الواجب إلا به إن كان شرط فوجوبه مستغفل . وإن كان سبباً فوجوبه بوجوب السبب) (٣) .

مثال الأول : الوضوء للصلاة ، فإن وجوبه مستقل بآية : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السكمين » .

ومثال الثاني : وجوب الحج - فإن الحج له والانتقال واجب بالآية التي أوجب الحج في قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » .

مادة ١٥٦ : (الواجب ببيان الجائر ، والجائر غير مأمور به ، فإذا انتفى الوجوب فعناه الجواز ، وإذا انتفى الجواز فعناه المنع ، وإذا انتفى المنع فعناه الجواز ، إلا أن تقوم القرينة على خلاف ذلك) (٤) .

المراد بالجواز هنا المباح - وهو غير مأمور به شرهاً ، ولا منعه عنه .

فإذا قلنا لم يجب الحج على من أداء مرة - كان معناه جواز أدائه فافلة ، وإذا قلنا لم يحز صيام يوم العيد كان معناه المنع شرعاً ، وإذا قلنا لم يمنع الشارع من الصلاة بعد الظهر - كان معناه الجواز .

مادة ١٥٧ : ( الشئ الواحد لا يوصف بوصفين متضادين إلا إذا تعددت الاعتبار ، ولا يتوارد الأمر والنهي على شئ واحد إلا إذا اختلفت الصفات والإضافات ) (١) .

كالصلاة في الأرض المغصوبة فإنها صحيحة من حيث كونها قربى ، وفاسدة من حيث أن فيها اعتداء ، فلا يسقط الفرض بأدائها ، والموجود بالنسبة لله مأمور به . وللشمس منهي عنه .

وإذا كان الشئ واحداً - فلا يؤمر به وينهى عنه في وقت واحد - كأن نقول : تؤمر الحائض بالصوم . ولا تصم الحائض إلا إذا أردت أن تصم أثناء الحيض ، وتؤمر بالفضاء عندما تطهر .

مادة ١٥٨ : ( إذا اجتمع الحرام والمباح في الشئ الواحد نظراً لاختلاف الأحوال - فإن المباح يحرم أداؤه ) (٢) .

فمثلاً : الأكل مباح ، فإن ضر صاحبه فهو حرام . وعليه - فيحرم على من يضر بالأكـل أن يتناوله .

مادة ١٥٩ : ( الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده ، والنهي عن الشئ ليس أمراً بأحد أضداده - فبين الأمر والنهي انفكاك ) (٣) .

فمثلاً : قم - أمر بالقيام ، ولا يقتضى ذلك النهي عن القعود ، فقد يكون الأمر ذاهلاً عن الضد ، وأيضاً إذا قلنا لا تقم - فليس أمراً بالقعود ولا بالمشي ولا بأى شئ ، فبين معنى « قم » ومعنى « لا تقم » تغاير - فلا هما متطابقان

ولا أحدهما يتضمنه الآخر أو لازماً له ، وهذا لا يمكن فرضه في حق الله تعالى - فإن كلامه واحد هو أمر ونهى ، فلا تنطبق الغيرية إليه .

ويتصور أن يأمر بالشئ من هو ذاهل عن أضداده . فكيف يقوم بذات الأمر قول متعلق بما هو ذاهل عنه ؟ .

فقد يأمر الطبيب بدواء ولا يخطر بباله ما ينتج ذلك الدواء من نتائج عكسية .

مادة ١٦٠ : ( فرض الكفاية عام أريد به خاص ، ويكلف به الجميع بدليل لو فعلوه لا يثبوا ، ولو امتنعوا لعوقبوا ) (١) كالصلاة على الميت لوقام بها البعض سقطت عن الباقين ، ولو تركها الجميع أثموا - وبذلك على ترابط الجماعة ، فيبعد التارك فاعلاً بفعل الفاعل .

مادة ١٦١ : ( الأمر من حيث فهمته للأمر يسمى إيجاباً . ومن حيث صلاته بالمكلف يسمى وجوباً ، وفرق بين الوجوب ووجوب الأداء ) (٢) .

فلزم المال في الذمة يسمى وجوباً ، وتسليمه لصاحبه يسمى وجوب أداء . ويشبه الوجوب في العبادات بالسبب ، وجوب الأداء بالامر .

فمثلاً : الصلاة سبب وجوبها دخول الوقت ، ويشبه وجوب الأداء بقوله تعالى : « أقم الصلاة » .

وإذا تحقق السبب - فلا ينفصل الوجوب عن وجوب الأداء ، فمثلاً : إذا دخل وقت الصلاة - فإن الأمر بها مقيد بوجوبها وجوب أدائها ، وإن كان قد ثبت الوجوب بدخول الوقت ، هذا في الواجب البدني .

(١) أصول الفقه لمحمد أبو زهرة .

(٢) مسلم الشبوت ج ١ .

(١) المصدر السابق . (٢) الموافقات للشاطبي .

(٣) المستصفي ج ١



أما الواجب المالي : كالزكاة - فإن الوجوب منفصل عن وجوب الأداء ، .  
فلك النصاب سبب لوجوب الزكاة ، لكن لا يثبت وجوب الأداء بقوله تعالى :  
« آتوا الزكاة » إلا إذا مضى الحول ، وانقضى الدين .

مادة ١٦٢ : ( القضاء إما بمعقول أو بمثل غير معقول .

والقضاء حقيقة فيجالات وقته ، ويجاز فيما ارتفع عنهم وجوب الأداء (١) .  
والقضاء بمثل معقول كقضاء الصيام بالصيام ، وبمثل غير معقول كقضاء  
الصيام بالفدية ، والقضاء ثابت ، بما ثبت به الأداء .

والأمر بالقضاء ليس منهذبا للوجوب من جديد ، بل هو مظهر له . هذا  
بالنسبة للقضاء بمثل معقول . أما القضاء بمثل غير معقول فلا شك أنه  
بسبب جديد .

فتلا : من أفطر في رمضان - فعليه قضاء الصوم بسبب حلول رمضان عليه  
الذي أفطر فيه .

أما إن كان لا يقدر على الصوم - فعليه الفدية بسبب مجزئه

فمن صام رمضان بعد عيد الفطر - فهذا الصيام قضاء على الحقيقة . أما إن  
كان الشارع هو الذي رخص له في إفطار رمضان - فإن صومه بعد عيد الفطر  
يسمى قضاء مجازا .

وهل القضاء بأمر جديد أو بالأمر السابق ؟ هذا مبني على أصل إذا قلنا صم  
يوم الخميس - فهذا لفظان :

(١) صم (ب) كون الصوم في يوم الخميس .

فإن كان المطلوب بهما أمر أو أحدا فإن القضاء بأمر جديد وإن كان المطلوب  
بهما أمران - فإن القضاء بالأمر السابق لأنه إذا انتفى أحدهما وهو الصيام في  
يوم الخميس لم يلتف الآخر وهو مطلق الصيام ، والراجع الأول ، لأنه لو أراد

(١) المستقصى ١ -

صيام أي يوم ما قيده بيوم الخميس ، فمن أمر بصوم الخميس فصام الجمعة -  
لا يعد ممثلا .

مادة ١٦٣ : ( القسم الثاني من الحكم الوضعي : يشمل :

(١) السبب (ب) الشرط (ج) المانع (١) .

الحكم الوضعي - جعل شيء سببا لشيء . مثل : الوقت للصلاة ، أو جعل  
شيء شرطا لشيء مثل : الطارة للصلاة ، أو جعل شيء مانعا من شيء مثل : المحض  
مانع المرأة من الصلاة .

مادة ١٦٤ : ( السبب ما يقضى إلى الشيء ولا يكون شرعيته من أجله ، وهذا  
هو السبب المحض . أما العلة فقد شرعها الحكم حتى لا تكون مفروضة في محل  
لا يتصور فيه شرع الحكم (١) .

مثال السبب ملك الرقبة ليس مشروعا لانتفاء المنفعة مع ملك العبد ،  
ومثال العلة الفراء المترتب عليه الملك - فإن الشراء حالة اثبتت الملك ، ولا يتصور  
لشراء فيها لا يملك كالحل .

ومن الأصوليين من فرق بين العلة والسبب بأن العلة وصف مناسب للحكم ،  
والسبب غير مناسب كالوقت للصلاة ، وأيضا السبب لا ينتج إلا مع وجود الشرط  
وانتفاء المانع ، على أن الأكثر لا يفرقون بينهما ، ويقسمون للسبب إلى مناسب  
 وغير مناسب .

ونحن نميل إلى الفرق بينهما بأن العلة لوحظت فيها المناسبة بين الوصف  
والحكم ، والسبب لم يلاحظ فيه ذلك .

مادة ١٦٥ : ( الأسباب إما من وضع الشارع وإما من فعل العبد ، لكن  
رتب الشارع عليها أحكاما ، فهي من هذا الاعتبار حكم وضعي (٢) .

(١) أصول الفقه لأبي زهرة ، ومنظومة الكواكب .

(٢) الموافقات للشاطبي

فمثال ما وضعه الشرع : وقت الصلاة ، ومثال ما هو من فعل العبد : ترتيب القطع على السرقة التي هي من فعل العبد ، وكانت السرقة سبباً لأن السبب لا ينتج إلا بتوافر الشروط وانتفاء الموانع .

ويمكن أن تكون علة إن لاحظنا المناسبة بين السرقة والقطع .

مادة ١٦٦ : ( الوصف الخارج عن الشيء فإن كان مؤثراً وباعثاً فهو العلة ، وإن كان مفضلاً إليه بلا تأثير فهو السبب ، ويطلق مجازاً على العلة ، وإن توقف عليه الوجود فهو الشرط ، وإن لم يتوقف عليه الوجود وكان دالاً محضاً فهو العلامة (١) .

قولنا الخارج عن الشيء يميز به عن الأركان - فإنها داخله في الشيء : فالركوع في الصلاة ركن ، والوصف الخارج أنواع :

« أ » العلة : مثل : الشراء المفيد للملك أو الملك المفيد للتصرف

« ب » السبب : مثل : الوقت للصلاة

« ج » الشرط : مثل : الوضوء الذي تتوقف عليه صحة الصلاة

« د » العلامة : مثل : الاسكار فإنه علامة على شرب الخمر ، وقد يشرب ولا يسكر

مادة ١٦٧ : ( التعليق يمنع السبب عن السببية والحكم عن الثبوت ، ولا يمنع السبب عن الانعقاد في النذر واليمين فقط ) (٢) .

فمثلاً : إذا قال لأحدى النساء : إن تزوجتك فأنت طالق ، ثم تزوجها ، فإنها لا تطلق لأن التعليق مانع للسبب عن الانعقاد ، ومانع للحكم عن الثبوت ، ومانع كذلك من جعل هذا القول سبباً للفرقة .

أما في النذر واليمين - فإن التعليق غير مانع من انعقاد السبب فيما بعد ، إذ لا التزام من العبد شرعاً إلا في النذر واليمين ، فصح اعتبار التعليق في النذر واليمين فقط .

مادة ١٦٨ : ( الشرط : الأمر المتعلق بالشيء لا يوجد بدونه لنوع هذا المتعلق ، ولا يلزم لنوعه أن يوجد عنده حتى يتنازل الشرط الشبيه بالسبب وهو الشرط الذي يستتبع المشروط ) (١) .

الشرط : القدر المشترك بين الشروط المتعددة ، فمنها الشرط الشرعي : وهو يلزم من عدمه عدم المشروط - كالطهارة للصلاة ومنها الشرط العقلي كالحياة للسلم ومنها الشرط اللغوي : وهو ما يلزم من وجوده الوجود - نحو - إن جئتني أكرمك ، وهو ما يعبر عنه أحياناً بالسبب .

والتعريف الذي احتوته المادة هو لمساعد الشرط اللغوي ، وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته - مثل - الوضوء إذا انعدم انعدمت صحة الصلاة لفقدان شرط الطهارة ، وإذا وجدت لم يلزم منها وجود للصلاة - فقد يكون متطهراً ولا يصلي .

مادة ١٦٩ : ( قد يكون الشيء الواحد شرطاً وسبباً وظرفاً ، لاعتبارات مختلفة ) (٢) .

فمثلاً : قول القائل : إن جئتني أكرمك - فإن المجيء شرط الإكرام ، والمجيء شرط - ويصح اعتباره سبباً لأن الإكرام يرتبط به وجوداً وعدمياً ، ويصح اعتبار المجيء شرطاً جعلياً تعليقياً ، لأنه يلزم من وجوده إخراج الإكرام من العدم إلى الوجود وجعله واجباً عند المجيء .

وهذا مثال آخر : وقت الصلاة شرط للأداء ، وهو ما لا يتحقق الشيء بدونه ، ولا يكون داخلاً في مفهومه لإخراج الركن ولا مؤثراً فيه لإخراج السبب .



والوقت ظرف للوعدى - وهو الصلاة - وهو لا ينفك من الأداء ، والوقت سبب الوجوب للوعدى هو الصلاة ، والمراد بالسبب هنا الأمر الداعى لا الموجب المؤثر فى حصول الشيء لإخراج السبب العقلى .

فالوقت سبب داع إلى اشتغال الذمة بالصلاة ، والسبب الحقيقى لوجوبها الإيجاب القديم ، والوقت سبب ظاهر ، كما أن سبب وجوب الأداء هو تعلق الطالب القديم بالفعل ، وسببه الظاهرى اللفظ الدال على الطالب ، وبهذا يتبين أن وقت وقت الصلاة شرط باعتبار جزئه الأول .

وسبب باعتبار الجزء الذى يعقبه الأداء ، وظرف باعتبار الجزء الذى يقع فيه الأداء .

مادة ١٧٠ : ( قد يتحد الشرط ، وقد يتعدد مجوعا ، وقد يتعدد من طريق البديل - وهذه الأقسام الثلاثة تهرى فى الجزاء اللغوى ، فيتحصل تسعة أقسام ) (١) :

وتطابق ذلك قول القائل لزوجه : إن دخلتما فأنتما طالقان - فدخلت واحدة قيل بطلاقها ، وقيل بطلاقها ، وقيل بعدم طلاق أيها ، وهذا مبنى على أن الشرط هل هو المجموع أو البديل أو الاتحاد ؟ .

فإن كان الشرط هو المجموع - فلا تطلقان بدخول واحدة ، وإن كان الشرط هو البديل - طلقت الداخلة ، وإن كان الشرط هو الاتحاد - طلقتا ، وعندى أن التعلق مانع من وقوع الطلاق ، إلا إذا كان فى النذر واليمين - فالمعول عليه هو القصد ، لأن التعلق محتمل لاعتبار الشرط هو المجموع أو البديل أو الاتحاد ،

مادة ١٧١ : ( الشرط إما مكمل للسبب أو مكمل للسبب ، والمشروط له إما حكم تكليفى أو حكم وضعى ، والشرط للحكم الوضعى ، إما شرعى أو جعلى ) (٢) .

فمثال للشرط المكمل للسبب - حولان الحول فى وجوب الزكاة - فإن ملك النصاب هو السبب لوجوب الزكاة ، وحولان الحول شرط مكمل للسبب .

ومثال الشرط المكمل للسبب - ستر العورة فى الصلاة - فالسبب الوقت ، والسبب الصلاة ، وستر العورة مكمل - فلا تصح الصلاة بدون ستر العورة .

وينقسم الشرط من حيث المشروط إلى ما يكون موضوعه حكما تكليفيا - كالطهارة للصلاة ، وإلى ما يكون موضوعه حكما وضعيا - كحياة الوارث لاستحقاق الميراث .

وتنقسم الشروط التى تنصل بالأحكام الوضعية إلى شروط شرعية ، وهى الشروط التى اشترطها الشارع لتحقيق السبب أو لتحقيق السبب .

والقسم الثانى : شروط جعلية ، وهى الشروط التى أباح للشارع فيها للمعاقد أن يشترطوها فى العقود لتترتب أحكامها عليها ، فهى شروط فى أحكام وضعية - كاشتراط تقديم معجل المهر فى الزواج .

والشروط الجعلية تنقسم إلى قسمين : -

- شروط تنصل بوجود العقد - فهى شروط مكمل للسبب - كتعلق العقد على شرط .

٢ - شروط تكمل السبب وهى التى تقترن بالعقد فتزيد فى التزاماته ، أو تقوى هذه الالتزامات - كالبيع بشرط أن يقدم المشتري كفيلا بالثمن .

وهذه الشروط الجعلية لم يبيحها الشارع بإطلاق ، ولم يمنعها بإطلاق .

مادة ٧٢ : ( المانع : هو : السبب المقتضى لعل تناق حكمة الحكم أو السبب والمانع قعمان ) :

- مؤثر فى السبب .

٢ - مؤثر فى الحكم فيحمله ، هذا فى الحكم الوضعى .

وينقسم المانع بالنسبة للحكم للتكليف إلى ثلاثة أقسام :

١ — ما يمنع الإمكان .

٢ — ما يمنع الوقوع .

٣ — ما يمنع اللزوم (١) .

فمثلا : ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة ، لكن إذا كان على المالك دين - فإن الدين مانع من وجوب الزكاة .

وهذا المانع منع من السبب وهو ملك النصاب - فكان الدين سببا مقتضيا للحكمة تنافي حكمة السبب ، فما شرعت الزكاة إلا لينفق المالك على الفقير ، فإذا كان المالك مدينا فإن حكمة السبب لا تتحقق في دفعه الزكاة .

ومثال المانع المؤثر في الحكم - الأيوة في وجوب القصاص ، فإن القتل العمد سبب للحكم وهو القصاص ، لكن إذا كان القاتل أبا - فلا يقتص منه لأن الأيوة منعت الحكم من الثبوت لشبهة حنان الأب .

وينقسم المانع المعارض للحكم التكليفي إلى ثلاثة أقسام :

١ — الموانع التي لا يمكن اجتماعها مع الحكم التكليفي - مثل زوال العقل .

٢ — المانع الذي يتصور أن يجتمع مع أصل التكليف ، ولكن المانع يرفع التكليف جملة مع إمكان اجتماعه - كالحيض للصلاة .

٣ — المانع الذي لا يرفع أصل الطلب التكليفي - بل يرفع اللزوم فيه ويجعله من طلب حتمي إلى تخيري - مثل : المرض في صلاة الجمعة .

مادة ١٧٣ : ( تطاق العزيمة على الحكم الأصلي وعلى ما يقابل الرخصة . والعزيمة والرخصة من الأحكام الوضعية لا التكليفية والرخصة أنواع ) (٢) .

(١) المصدر السابق . (٢) معالم الثبوت ج ١ .

فمثال العزيمة في الحكم الأصلي قولنا : صلاة العصر عزيمة ، ومثال إطلاقها على ما يقابل الرخصة قولنا : صوم المفافر في رمضان عزيمة وإفطاره رخصة . والعزيمة والرخصة من الأحكام الوضعية التي ربطها الشارع بأسبابها وشروطها وموانعها .

وأنواع الرخصة : ١ - ما استبيح مع قيام سبب التحريم ودليله : كالنطق بالكفر .

٢ - ما تراخى حكم سببه مع بقاءه على السببية - كقضاء المسافر رمضان .

٣ - ما نسخ عنا تحفيضا : مثل قرض موضع النجاسة الذي كان على من قبلنا

٤ - ما سقط الحكم إليه عند العذر مع مشروعيته في الجملة - على غير

المعذورين - ويسمى رخصة إسقاط - كحل الميتة للعضط .

مادة ١٧٤ : وأسباب الإباحة تتعلق بالفعل ، وموانع العقاب تتعلق

بالفاعل ، (١) .

فالمجنون مرفوع عنه العقاب ، وليس اعتدائه مباحا . فكان من موانع العقاب .

أما حق الدفاع الشرعي - فسبب من أسباب إباحة دفاع الإنسان عن نفسه ، وهو منظور فيه إلى الفعل ، فإن الفعل مشروع لحديث : رأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : لا تعطه مالك ، قال : رأيت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله ، قال : رأيت إن قاتلني ؟ قال : فأنت شهيد ، قال : قال : رأيت إن قتلته ؟ قال : فهو في النار .

(١) قانون العقوبات العام لمحمد العربي محمد



ومن أقر على نفسه بالوفا ثم شهد عليه أربع ثم تراجع عن الإقرار - فإن شهادة الشهود لا تسقط بحجة أنها بغيره على الإقرار ، وهو أقوى ، وإذا بطل الأقوى بطل الأضعف ، لأن كلا من الحجتين مستقل ومثبت للحكم وحده . فإذا فسد الإقرار أم تفسد الشهادة بفساد الإقرار .

مادة ١٧٨ : ( فرض العين من العلم ما يلزم المرء في العقيدة ، والفعل والتحرك ) (١) .

فيجب على المسلم أن يعلم ما هو ضروري لإثبات عقائده ، وأن يعلم بوجوب الفرائض وتحريم المحرمات ، إذ لا بد من العلم بذلك .

## المجموعة المائة

المحكوم عليه

مادة ١٧٥ : ( المحكوم عليه هو : العاقل البالغ القادر على ما كلف به ، ولا يجوز خطاب المعدم إلا على تقدير وجوده ، كما لا يشترط لتنفيذ الأمر وجود الأمر أو المأمور (١) .

العقل والبلوغ والقدرة - شروط المستولية ، وخطاب المعدم بمنع إلا على فرض وجود المخاطب .

ويخاطب النائم خطاباً تعليمياً لا تنجيها ، والموصى بشيء لشخص لم يولد أثناء الوصية - تنفذ وصيته عند وجود من أوصى له ولو كان الموصى قد مات ، إذ لا يشترط لتنفيذ الأمر وجود الأمر به أو المأمور أو المأمور له .

مادة ١٧٦ : ( المكره مختار وليس براض ، ولذلك صح تكليفه ) (٢) .

الفرق بين الاختيار والرضا أن الاختيار معناه تغيير أمر من أمور ، والمكره متخير بين الامتناع وإنزال الأذى ، أما الرضا فهو قبول النتائج ، وذلك لا يكون من مكره قط .

مادة ١٧٧ : ( الإقرار حجة على المقر فقط ، وهو أقوى من الشهادة على المقر ، لكن إذا تراجع عن الإقرار لا تبطل الشهادة ) (٣) .

فإذا اشترك جماعة في عمل اعترف أحدهم به واعترف على زملائه - فهو المؤاخذ وحده ما لم يثبت عليهم بدلائل أخرى .

(١) أهلام الموقعين

(١) المحتضى ١ - (٢) أصول الفقه لأبي زهرة

(٣) الجريدة في الفقه الإسلامي لأبي زهرة

## المجموعة الرابعة

المحكوم فيه أو به

مادة ١٧٩ . ( شروط الفعل المكلف به أن يكون ممكناً ومقدوراً عليه ، ومعلوماً للمكلف بحيث يميزه عن غيره أن قصده ، ومعلوماً له أنه مكلف به من الله ، وأن يكون بحسب إرادة وقوع الفعل طاعة . ويحتثى من الآخر النظر المأمور بوجوده الله ، وإرادة الطاعة - لتلا يتسلسل (١) .

فلا تكليف بمحال ، أو مجزؤه عنه ، أو مجزؤه ، أو مجزؤه ، أو معصية تطلب .

وما لا يطاق على مراتب : -

(١) أن يتمتع للفعل لعلم الله بعدم وقوعه - وهذا يؤمر به : كتكليف أبي جهم بالإيمان .

(ب) ألا تتعلق به القدرة الحادثة عادة ، وهذا يؤمر به : مثلي طاعة العاصي - فإنها شاقة عليه ومقدرة له .

مادة ١٨٠ : ( مقتضى التكليف : هو : طلب الكف أو طلب الفعل ، وعلى أساسهما يدور الثواب والعقاب ) (٢) .

الوسائل المعاملة عن التكليف - هي : الأمر والنهي ، فإن كان الإمتناع ليس من مقتضى الأمر والنهي اللذين يعرف بهما التكليف ، فلا ثواب ولا عقاب . فالأمر بالصوم مثلاً - يقتضى الكف عن المفطرات ، ولذلك يثاب الصائم على تركه المفطرات .

أما النهي عن الزنا - فإن امتناع العيني لا يجعله ممثلاً بامتناعه .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق

مادة ١٨١ : ( ليس من شرط الفعل المأمور به أن يكون الشرط حاصلًا وقت الأمر ) (١) .

فالمحدث مطالب بالصلاة وإن كان غير متوضئاً - فإن الوضوء شرط لصحة الأداء لا لوجوب الصلاة . فهي تجب بدخول الوقت على المتوضئ وغيره مادة ١٨٢ : ( غير المسلمين مطالبون بالإيمان ، وأصول الفضائل في المعاملات ، والمشروع من العقوبات .

أما أصول العبادات وفروعها فهم محتولون عنها في الآخرة ) (٢) .

ذلك لأن الإيمان مخاطب به كل إنسان ، ليعرف ربه ، فيطيع أوامره ونواهيه . وعندما يعيش غير المسلمين مع المسلمين في ظل النظام الإسلامي - فعلى غير المسلمين كما على المسلمين أن يلتزموا جميعاً باحترام النظام العام الذي ينظم حياتهم على أسس من العدل والخير للجميع .

أما الأمور الشخصية التي تقتصر على الفرد - فإن عدم إسلام المرء لا يعفيه من المسؤولية عنها .

قال تعالى : « ما سئلكم في سقر ، قالوا لم نك من المصلين ، ولم نك نطعم المسكين . وكنا نخوض مع الخائفين ، وكنا فـكـذب يوم الدين ، حتى أتانا اليقين » .

مادة ١٨٣ : ( لا يجمع بين الأصل والبدل ، والأصل في التعويض رد العين ، ثم المثل ، ثم القيمة ) (٢) .

مثلاً : القصاص أصل والدية بدل ، فلا يصح الجمع بينهما ، ومن أخذ شيئاً فعليه رده بعينه - فإذا لم يتيسر فعليه رد مثله كاستخذه من نفس الكتاب الذي تلف ، فإن لم يتيسر فعليه القيمة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أهلام الموقعين .



## المجموعة الخامسة

### الحاكم

مادة ١٨٤ : ( الله هو الحاكم ، والرسول مخبر ، والطبع باعث ، والعقل معرف ، والمعجزة ممكنة للتعريف ) (١) .

« إن الحكم لإلا الله » ، « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، « إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون » ، وقال أعرابي : « ما جاء الشرع بهي إلا رأيت العقل يقول فيه افعل ، وما نهى عن شيء إلا قال العقل لا تفعل » ، وهكذا الطبائع الحليمية .

## الباب الخامس

### القرآن

مادة ١٨٥ : ( القرآن : هو : كلام الله ، الشامل للفظ العربي ، المعجز ، المنزل على النبي ، المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر ، المتعبد بتلاوته ) (١) .  
القرآن أجلى من أن يعرف ، لكننا رسمناه لتعرف المواد المتناولة فيه .  
مادة ١٨٦ : ( كلام الله مشترك بين المعنى النفسى واللفظى ، وهو واحد ، ويمكن توصيله للغير بلا واسطة ) (٢) .

كون الالفاظ والحروف حادثة أو قديمة ، لا جدوى من الخوض فيها .  
مادة ١٨٧ : ( معرفة سبب النزول تعين على فهم المعنى ، ولا يجوز القول بسبب النزول إلا استناداً إلى رواية صحيحة ، وقد يتعدد سبب نزول الآية ، كما قد يتعدد نزولها . كما أن معرفة سبب النزول تعين على فهم حكمة تشريع الحكم وتخصيصه عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب ، والعموم يحى من دليل خارجي . ونحن نرى أن العبرة بعموم اللفظ . وصورة السبب داخله في العام دخولا قاطعاً ، وإذا خصص الحكم — تناول التخصيص ما عدا صورة السبب ) (٢) .

هذه المادة تشتمل على سبع فقرات : -

(١) فثالث المعرفة التي أعانت على فهم المعنى - قوله تعالى لنبيه :  
« ولا تكن للخائنين خصيماً » ، فإذا لم يكن خصيماً للخائنين — فلمن يكون

(١) مناهل العرفان للزرقاني (٢) المستصفى ١٣

(٣) الإتيان للسيوطي

نصيباً ؟ . وبالوقوف على معرفة سبب النزول تبين أن المعنى : لا تسكن نصيباً لبريء من هذه الأثمة وإن كان مرتكباً للجرائم أخرى .

(ب) القول بسبب النزول من المسائل التقليدية التي لا يصح القول فيها بالرأى . وقول الراوى : نزلت الآية في كذا - هو التفسير الذي قد يقوله بالرأى .

(ج) ومثال ما تعدد نزوله آية : « وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » وكذلك سورة الفاتحة . ومثال تعدد سبب النزول ما روى في آية السرقة أن سبب نزولها المرأة ، أو هو طعمة بن أبيرق .

(د) ومثال المعرفة التي تعين على فهم حكمة تشريع الحكم قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاهم يطعمه إلا يكون ميتة أو دماً مصفوحاً أو لحم خنزير » - فليس هذا محصوراً للمحرمات .

وذلك أن الكفار لما حرموا ما أحل الله وأحلوا ما حرم الله وكانوا على المضادة والمخادة - فجاءت الآية مناقضة لغرضهم - فكأنه قال لا حلال إلا ما حرمتموه ، ولا حرام إلا ما أحلتموه ، ولم يقصد حل ما وراءه ، إذ المقصد لإثبات التحريم لا لإثبات الحل .

فمعرفة سبب نزول هذه الآية أعانتنا على الحكمة من وراء الذي والاستثناء ، وهي لإثبات عنادهم ، ولم يقصد القرآن حصر المحرمات في الثلاثة .

(هـ) ومثال تخصيص الحكم بالسبب قوله تعالى : « ولا تحمبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمغازة من العذاب » : قال ابن عباس هي في أهل الكتاب وإن كان اللفظ عاماً شاملاً لكل من حذا حذوهم .

(و) قد نزلت آيات في أسباب ، وانفقوا على تعديتها في غير أسبابها - كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر ، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية ، وحديث القذف في رماة عائشة - ثم تعدى إلى غير من نزلت فيهم ، وإن كانوا دخلوا دخولاً قطعياً - فلا يصح مثلاً أن يستثنى من آية اللعان هلال بن أمية ولا من آية الظهار سلمة بن صخر .

(ز) تقدم أن صورة السبب داخلة في العام دخولاً قطعياً .

فمثلاً قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبهات والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً » في هذه الآية إشارة إلى كعب بن الأشرف الذي سئل من قريش المشركين أينما أهدى ؟ فقال لهم : أنتم أهدى سبيلاً من المسلمين .

فالآية وإن كان لفظها عاماً وهو الموصول - فإن فيها إشارة إلى شخص كعب .

مادة ١٨٨ : ( القرآن معجز ، ووجه إعجازه لا يحد ، ويختلف إحساس الناس في إعجازه ، ولذلك تنوعت أقوالهم في وجوه الإعجاز ) (١) .  
فإنها رقة الأسلوب ، والبلاغة ، والفصاحة ، والتشريع العالي الصالح ، والسلامة من التناقض ، والإخبار عن الماضي والمستقبل ، وصدقه في ذلك والإشارات العلمية الدقيقة ، وأحسن ما يقال إنه يوصف ولا يعرف .

مادة ١٨٩ : ( ما تردد بين كونه قراءة أو رواية - فإنه يعمل به على أنه رواية إن صح ) (٢) .

فمثلاً : قراءة عبد الله بن مسعود في كفارة اليمين « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات » فقراءته كروايته .

ولا يحتاج بأنها أخبار آحاد - فهناك فرق بين إدعاء القرآنية الممكن لإثباته بخبر الواحد وبين ثبوت القرآنية الآن المشروط فيه التواتر .

مادة ١٩٠ : ( للقرآن كتاب عربي ، وفيه كلمات عربية ، وفيه المحكم الذي وضحت دلالاته ، والمتشابه الذي لم يتضح دلالاته ، ويجب حل المتشابه على المحكم ) (٣) .

فمثال ما عرب كلمة : استعرق في قوله تعالى : « هالهم ثياب سندس خضر واستعرق » وهو الحرير الثقيل .

(١) المصدر السابق .

(٢) المحتصر ج ١ ، ومسلم الثبوت ج ٢ . (٣) الاتقان .



والمتشابه يختلف بالنسبة لموضوعاته . ففي العقائد مالا سبيل إلى معرفته على الحقيقة - مثل : « الرحمن على العرش استوى » .

مادة ١٩١ : ( يجب تأويل المتشابه ) .

( أ ) إن كان ظاهره يعارض المحكم .

( ب ) توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل .

( ج ) ليس للمتشابه إلا تأويل واحد ، ولا تأويل إلا بمعنى ، والمحكم

والمتشابه كالحقيقة والحجاز في لسان العرب (١)

مثال ما يجب تأويله بالشروط السابقة لفظ : اليد من قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » والوجه من قوله تعالى : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » واليمين في قوله تعالى : « والسموات مطويات بيمينه » .

وإن لم توجد ظروف تقتضى التأويل كالتفويض أسلم ، أو إجراؤه على ظاهره كما يليق بالله .

مادة ١٩٢ : ( المتشابه : إما لفظي ، أو معنوي ؛ أو في اللفظ والمعنى - فيجب التمييز ) (٢) .

هذا بالنسبة للمتشابه بالمعنى العام الشامل للعقائد وغيرها . ويمكن أن تختار له تعريفاً وهو ما لم يستقل بنفسه واحتاج إلى البيان .

والمتشابه اللفظي إما مفرد وهو لغرابية اللفظ . كابا ، أو لاشتراك : كيد - فإنها مشتركة بين أطراف الأصابع أو الكف أو إلى المرفق أو إلى المنكب .

وإما مركب بالإيجاز نحو : « واسأل القرية » ، أو الإطناب نحو : « ليس كمثله شيء » أو المساراة مثل : « فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم » إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا ، فهم يعمون بالمال والولد ، والتقدير فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد الله ليعذبهم بها .

(١) المصدر السابق (٢) المصدر السابق

أو متشابه في المعنى : كصفات الله والجنة ومالا يقع عليه حسنا .

أو متشابه في اللفظ والمعنى في السك : كلفاظ المحرم والخصوص والكيف . كالرجوب والندب في مداول الأمر من قوله تعالى « فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » والزمان نحو : « إنما النفس زيادة في الكفر » .

والمكان نحو : « وأنزوا البيوت من أبوابها » .

أو الشروط : نحو « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم » مع أن القصير يكفي لمجرد السفر وإن لم يحدث خوف .

مادة ١٩٣ : القرآن منه المسكي ، والمدني ، والحضري ، والسفري ، والهنائي والصيفي ، والفراشي ، والنومي ، والأرضي ، والسمائي ، والنهاري ، والليلي (١) . أشهر الأقوال أن المسكي ما نزل قبل الهجرة إلى المدينة ، والمدني ما نزل بعدها .

وأكثر القرآن نزل والنبي ﷺ مقيم .

ومثال ما نزل في السفر قوله : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصل » .

نزلت بمكة عام حجة الوداع .

وأكثر القرآن كذلك نزل بالنهار . ومثال ما نزل بالليل آية تحويل القبلة ففي الصحيحين من حديث ابن عمر : ( بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال : إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ) .

ومثال ما نزل في الانتهاء قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة » .

ومثال ما نزل في الصيف قوله تعالى : « قل الله يفتيك في الكلالة » .

ومثال ما نزل في الفراش آية : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا » .

ففي الصحيح أنها نزلت وقد بقي من الليل ثلثه .

وأما النومي فمن أمثلته : سورة البقرة ، لما روى مسلم عن أنس قال : ( بينما رسول الله ﷺ بين أظهرنا إذ غفا إغفاه ثم رفع رأسه متبهما فقلنا ما أضحكك

(١) المصدر السابق

يارسول الله ؟ فقال : انزل على آتينا سورة فقرأ : و بسم الله الرحمن الرحيم إنما  
أعطينا السكوتر . والأشبهه أن القرآن كله قد نزل في اليلة وكأنه خطر في النوم  
سورة السكوتر المنزلة في اليلة ، أو عرض عليه السكوتر الذي وردت فيه السورة .  
وقد يحمل ما تصوره أنه نوم على الحالة التي كانت ، تعترية عند نزول الوحي .

وهل كل حال - فإن القرآن ما كان ينزل إلا والاني في كامل إذا كه ولا حرج  
أن يتكرر النزول - مرة بالرويا ثم يؤكد فينزل في اليلة ورؤيا الانبياء حق ،  
ومارأى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح .

ومثال الأرض أكثر للقرآن ومثال السماوى قوله تعالى : « آمن الرسول بما  
أنزل إليه من ربه والمؤمنون » إلى آخر السورة ، نزل والني قد هرج به .

مادة ١٩٤ : ( السكل لفظ من اللغة معنى ، فذوق التفكير فيما يظن  
متراها ) (١) .

فالخشية مثلا - ينظر فيها إلى عظمة من تخشاه .

والخوف ينظر فيه إلى ضعف الخائف .

مادة ١٩٥ : ( يفسر القرآن أولا بالقرآن إن وجد ثم بالسنة ، بأقوال  
الصحابه ، وما هذا فهو من التفسير بالرأى يجوز العدول عنه الدليل ) (٢) .  
قال تعالى : « كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون » .

وقد بين الطارق بالنجم في قوله تعالى : « وما أدراك ما الطارق للنجم  
الثاقب » . وقال لنبيه : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » .

وقد بين الحساب التيسير بعرض الأعمال في قوم تعالى : « فأما من أوتى  
كتابه به يمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا » .

أما قول الصحابة - فشروطة يكون ما قالوه لا مجال للعقل فيه - مثل : تفسير  
السكالة بالشخص الذى لا وارث له من الأصول أو الفروع .

مادة ١٩٦ : ( الأصل في السؤال أن يطابقه الجواب . وقد يعدل عن  
المطابقة لنكتة - فيزيد أو ينقص ، أو يوجه السائل بالجواب إلى ما يصح السؤال  
عنه ) (١) .

فمثال ما يطابقه الجواب قول السائل أين الله ؟ أقرب فتناجيه أم بعيد  
فتأديه ؟ فزلت : « وإذا سألك عبادى عنى فأبى قريب ، أجيب دعوة الداع  
إذا دعان » .

ومثال ما زاد عن المطلوب قوله تعالى : « وما مالك يهمنك يا موسى قال : هي  
عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى » .

ومثال ما نقص قوله تعالى : « قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرآن  
غير هذا أو بدله قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا  
ما يوحى إلى » .

فالعجز عن التبديل - عجز عن الإتهان والاختراع من باب أولى ، وهذا  
طلب والسؤال طلب .

ومثال ما عدل عنه وفيه توجيه للسائل قوله تعالى : « يسألونك عن الإهله  
قل هى موافقت للناس والحج » .

وقوله : « ويسألونك عن الخميص قل هو أذى » وقوله : « يسألونك عن  
الأنفال قل الأنفال لله والرسول » .

فليس في هذه الأجوبة تعاريف ، ولكنها توجيه وإجابة عما يصح لهم  
الاشتغال به والسؤال عنه .

مادة ١٩٧ : القصص القرآنى كله حق من حيث نسبته إلى قاصه ، ومن  
حيث وقوعه . وقد يحكى باطلا رواه آخرون لينصر المؤمنين بما وقع فيه  
غيرهم فيعتبروا .



أما الأمثال فلا يبرز المعقول في صورة المشاهد المحسوس ، والخيال في صورة اليقين ، وتثبيت العظة ، وإيجاز اللفظ ، ولا يشترط وقوع الأمثال بالفعل (١) .  
فمثال القصص الباطل المحكى - قوله عن اليهود : د وبكفرهم وقولهم على مريم بهتانا عظيما .

ومثال الأمثال : د واضرب لهم مثلاً رجلاً جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب ، من سورة الكهف .

مادة ١٩٨ : ( القرآن فيه الموصول لفظاً المقطوع معنى ، لا يرتبط باللاحق بالسابق ) (٢) .

مثل : د هو الذى خلقكم من نفس واحدة ، وجعل منها زوجها ليسكن إليها ، فلما تغشاهما حملت حملاً خفيفاً ، فربت به ، فلما أنقالت دعوا الله ربهما لأن آتيتنا صالحاً لنكونن من الشاكرين . فلما آتاها صالحاً جعلنا له شركاء فيها آتاها ، فتعالى الله عما يشركون .

والآيات في آدم وحواء ، ومعاذ الله أن يشركا ، ولذلك قال يشركون بواو الجمع ، بما يدل على أن المشركين غير آدم وحواء على طريقة الاستخدام عند علماء البلاغة ، ومعناه : أن يعود الضمير على غير المذكور في العبارة ، ومثله : ولا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم ، إلى قوله : د قد سألتهم قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين .

والأشياء التي سألت عنها الصحابة غير الأشياء التي سألتها من قبلهم .

مادة ١٩٩ : ( لا يفضل شيء من القرآن على شيء منه حيث أن الكل من الله ) (٣) .

وكذلك كل كتب الله . . بيد أننا اختصرنا في المادة على القرآن ، لأننا في رحاب الباب المعقود له .

(١) قصص الأنبياء لعبد الوهاب النجار (٢) الإتيان

(٣) المصدر السابق

وقد يحدث التفضيل من حيث الموضوع . فالتوحيد أفضل من الهم في سورة د ثبت يدا ، وفي سورة د قل هو الله أحد ، أو يحدث التفضيل بالنسبة لما يتأثر به القارئ أو السامع - كأنفعال بعض الناس عند تلاوة بعض سورة القرآن وآياته .

مادة ٢٠٠ : ( التفسير الجائز للقرآن - ما صح فيه النقل عن رسول الله ، أو قول قول للصحابي فيما لا مجال للرأى فيه والقبول قواعد اللغة ، وقوانين الفروع ومقاصد ) (١) .

أما التفسير بالهوى وبغير علم وتناول المتشابه فقط واستخدام الآيات في تأييد الباطل - حرام يجب التصدي لمنعه .

مادة ٢٠١ : ( من الخطأ تنزيل آي القرآن على ما لم يثبت عليها . فالعلم لا يعرف الكلمة الأخيرة . والقرآن كتاب هداية قد يشير إلى جزئيات من العلم التجريبي المادى ) (٢) .

« إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم » .

مادة ٢٠٢ : ( للقرآن ظاهر وباطن . ويختص العلماء بمعرفة ما يأتي :

( أ ) عجز الأفهام عن إدراك ما هو دقيق .

( ب ) ما يضر ذكره بأكثر المستمعين .

( ج ) فهم المجازات والكتابات والاستعارات وكل المحسنات .

( د ) التفاوت بين الإجمال والتفصيل .

( هـ ) التعبير بلسان المقال عن لسان الحال ) (٣) .

(١) المصدر السابق

(٢) مناهل العرفان للزرقاني .

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي .

( م ٧ - الفكر الإسلامى )

من وقف عند الظاهر — فهو سطحي ، ومن ترك الظاهر فهو كافر ، ومن أخذ بالظاهر ولم يسرف في الباطن فهو على صراط مستقيم .

ومثال «جهنم الآفهام» : عدم الخوض في أسرار الروح في قوله : «قل الروح من أمر ربي» .

ومثال ما يضر ذكره . تفصيل القضاء والقدر في قوله : «قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تقبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون» ومن كلام جعفر الصادق رضي الله عنه : إن الله أراد بنا شيئاً ، وأراد منا شيئاً ، فما أرادنا بنا طواه عنا ، وما أرادنا منا أظهره لنا ، فكيف نشغل بما طواه عنا ما أظهره لنا ؟ وكل الأساليب البلاغية واضحة في القرآن — يعرفها العلماء ويشكرها الجهلاء مثل : الكناية عن الجماع بقوله «أو لامستم النساء» ، والإرداف في قوله : «وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا بياض اقلعي ، وغيبض الماء وقضى الأمر» .

ففي قوله : «قضى الأمر» إرداف ، وهو أن يريد المتكلم معنى ولا يعبر عنه باللفظ الموضوع له ، ولا بدلالة الإشارة بل بلفظ يرادفه ، والاصل : وهلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله نجاته ، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز ، والتنبيه على أن هلاك المالك ونجاة الناجي كان بأمر آمر مطاع ، وقضاء من لا يرد قضاؤه ، والأمر يستلزم أمراً فقضاؤه يدل على قدره الأمر به وقهره ، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه — يحضن على طاعة الأمر ، ولا يحصل ذلك كله في اللفظ الخاص .

ومن الأساليب البلاغية — التعريض — وهو خطاب شخص وإرادة غيره — مثل : «لئن أشركت ليحبطن عملك» .

ويستحيل أن يشرك النبي — فالمراد غيره .

ومنها القصر : وهو نفي ما عدا المذكور وإيهام المذكور — مثل : «إنما الله إله واحد» ، أي لا إله إلا الله الواحد الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد .

ومنها الاختصاص — وهو ذكر الخاص بعد العام للاهتمام به في قوله تعالى :

«من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال» — فإن جبريل وميكال من جملة الملائكة .

ومنها : الإيجاز بالحذف — مثل : «واسأل القرية» أي أهلها ، والإيجاز بالقصر وهو كلام قليل يعطى معنى كثيراً — مثل : «في القصاص حياة» .

ومنها الاحتياك — وهو حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف من الثاني لدلالة الأول عن طريق المقابلة — مثل : «فتنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين» . والتقدير : فتنة مؤمنة وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت .

ومنها الطرد والتعكس — مثل : «لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون» ، فكل من الجملتين تؤيدان معنى واحداً بأسلوبين مختلفين .

ومنها التكميل وهو إطناب لرفع التوهم مثل : «فعوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذله على المؤمنين أجرة على الكافرين» فهم متواضعون في غير ضعف ، متكبرون بغير عنف ، إلا على من حاد الله وأورسوله .

ومنها التتميم — وهو إطناب لا لرفع التوهم ولكن ليتصح للفهم — مثل : «ويطعمون الطعام على حبه» على حبهم للدال أو لله ، ولا مانع منهما .

ومنها : التورية — وهي اللفظ له معنيان : قريب غير مراد ، وبمعنى المراد ، مثل قول أبناء يعقوب لأبيهم (إفك إفك ضلالتك القديم) ولو أرادوا المعنى القريب من الضلال لكفروا .

ومنها : الاستقصاء — وهو استقراء العوارض والأحوال — مثل : «أورد أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار . له فيها من كل الثمرات ، وأصابه الكبر ، وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت» .

ومنها : التعجب أو التعجيب : مثل : «فأصبحهم على النار» .

ومنها : الإطراد — وهو ذكر آباء الممدوح على الترتيب الأهم فالأهم — مثل قول يوسف : «واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب» .

ومنها : الانسجام وهو خلو الكلام من التعقيد ، والقرآن كله كذلك .



ومنها : الاستخدام — وقد مر .

ومنها : الإدماج — وهو دمج غرض في غرض — مثل — « وله الحمد في الأولى والآخرة » أثبت الحمد وأشار إلى البعث .

ومنها : الافتتان — وهو الجمع بين غرضين — كالجمع بين الفخر والعزاء في قوله تعالى : « كل من عليها فان ويبقى وجه ربك » .

ومنها : التجريد — وهو انتزاع أمر من أمر ذي صفة — مثل « لهم فيها دار الخلد » .

ومنها : الاقتصاص — وهو الاقتطاع من جملة آيات مثله : « ويوم يقوم الأشهاد » مقتطع من شهادة الأعضاء ، وشهادة الأمة على الأمم ، وشهادة الرسول على هذه الأمة .

ومنها : الجناس — وهو لفظ تختلف معانيه مثل « ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة » .

ومنها : اللف والنشر — وهو ذكر جمل وإعادة عائد على كل منها — مثل « ألم يجدك يتيما فآوى ، ووجدك ضالا فهدى ، ووجدك عائلا فأغنى . فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر . وأما بنعمة ربك فحدث » .

ومنها : المشاكلة — وهي ذكر الشيء في صيغة غيره مثل : « ومكروا مكرا ومكرنا مكرا » .

ومنها : المقابلة والمطابقة في قوله تعالى « يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يخرج فيها » .

ومنها : الموازنة — وهي تغيير المعنى بالحركة — مثل : « إن ابنك سرق » أي نعتت إليه السرقة واتهم بها .

ومثال التناوت آية ( الرضوء ) من قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا

فتم إلى الصلاة فغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » ، فإن العamy يدرك منها ما يجب غسله أو مسحه ، ويدرك الخاصة حكمة الفصل بالمسحوح بين اليدين والرجلين — وسر الإتيان بالباء ، وغير ذلك .

ومثال التعبير بلسان المقال عن لسان الحال — قوله تعالى عن السموات والأرض « قالتا أتيننا طائعين » ، يظن العامة أنها نطقت مثل نطقنا ، ولها لسان ، وغير ذلك — بما يتنزه عن ذكره اللسان .

مادة ٢٠٥ : ( تعديل الإمام الثقة لخبر الواحد أو وجوده في كتاب محترم يزيد الثقة بالخبر ) (١) .

وعلى كل حال تخبر الواحد يفيد الظن .

مادة ٢٠٦ : ( شروط المعدل والمجرح : العدالة ، التيقظ ، المعرفة بأسباب الجرح والتعديل ، الدراية التامة بأحوال الرواة ، وبين صيغ التعديل والتجريح والتحمل تفاوت ، يعول عليها في الترجيح بين المتأخرات ) (٢) .

مراتب التعديل : -

( أ ) لا أحد أوثق منه . ( ب ) ثقة ثقة :

( ج ) ثقة . ( د ) صدوق .

( هـ ) صدوق له أوهام .

( و ) مقبول .

ومراتب التجريح : -

أعلاها : لين ، فضعيف ، فردود ، فتروك ، وأسوأها : كذاب .

مادة ٢٠٧ : ( شروط تحمل الحديث : تمييز الراوى وضبطه ، وشروط أدائه : عدالة الراوى وضبطه ) (٣) .

إن كان الضبط كاملاً - فهو من رجال الصحيح إن توافرت عدالته ، وإن خف ضبطه مع العدالة - فهو من رجال الحسن ، وفي كل من الحالتين يجب الاتصال بمن نقل عنه وإن ساء حفظه - عدلاً أو لا متملاً أولاً - فهو من رجال الضعيف .

(١) مقدمة ابن الصلاح . (٢) علوم الحديث للسماحي .

(٣) المصدر السابق .

## الباب السادس

### السنة

ينطوي هذا الباب على أربع مجموعات : -

### المجموعة الأولى

في متنها

مادة ٢٠٣ : ( السنة ما أضيف إلى النبي ﷺ : من قول ، أو فعل ، أو تقرير أو وصف خلق أو خلق ) (١) .

مثال التقرير : سكوته ﷺ على عدم دفع الزكاة في الخيل . والوصف الخلق : ككونه أبيض اللون ، مشرباً بحمرة ، لا بالطويل ولا بالقصير ، والوصف الخلق ، مثل شمائله - كان خالقه القرآن . والحديث يرادف السنة ، والخبر أعم منهما .

مادة ٢٠٤ : ( ينقسم علم الحديث إلى دراية - وهي معرفة أحوال الراوى والمروى ، ومسائلها كلية . . وإلى رواية - وهي حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عزى إليه بصيغة من صيغ الأداء ، ومسائلها جزئية ) (٢) .

أحوال الراوى مثل : كونه عدلاً ، أولاً . . فإن ترددوا في الحكم عليه ضعفت الثقة بروايته مبدئياً حتى يكشف عن حاله .

وأحوال المروى : ككونه محكماً لم يعارض ، فإن عارض فهو المختلف . والصيغ على مراتب : السماع ، والعرض ، والكتابة مقيدة بالإجازة ، والكتابة فقط ، والمناولة مقيدة بالإجازة ، والمناولة ، والإعلام ، والوصية ، والرجادة ، وهي على هذا الترتيب .

(١) تدريب الراوى للهيوطي . (٢) علوم الحديث لابن زهر .



مادة ٢٠٨ : ( الحديث الصحيح ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله مقمها ، ولا يكون شاذاً ولا مهلاً ) (١) .

فمثلاً : إذا فرضنا سلسلة من واحد عاشرهم النبي ﷺ ، فإن نقل واحد من اثنين . . إلخ ، فهو المتصل ، وإن نقل اثنين من ثلاثة ، إلخ ، فهو المعاق ، لأنه حذف أوله . وإن نقل واحد إلى ثمانية ثم عشرة بإسقاط التاسع فهو المرسل إذ هو ما سقط منه الصحابي . . وإن حذف رقم ليس واحد ولا خمسة فهو المنقطع ، وإن حذف رقمان متواليان ليسا من الأول فهو المعضل .

ومن صور المنقطع : أن يحذف رقمان لأعلى التوالى ، والسند هم الرواة . أما للشذوذ : فهو رواية المرجوح الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه في العدد ، أو الصفة ويحمى الحديث المروى بهذه الحالة محفوظاً .

فإن روى الأرجح عدداً ، أو صفة - مخالفاً للرجوح من غير الثقة - فرواية الراجح : حديث معروف ، والمرجوح غير الثقة : حديث منكر . أما العلة : فهي رواية المتروك ، وقد توجد في الحديث علة قاذرة ، كالمعارضة للحكم من الآيات والأحاديث .

مادة ٢٠٩ : ( الحديث إما صحيح لذاته أو لغيره ، وإما حسن لذاته ، أو لغيره ، وإما ضعيف ) (١) .

إن توافرت الشروط الخمسة - فالحديث صحيح لذاته ، فإن خف ضبط الراوى - فالحديث حسن لذاته ، فإن تعضد بمحدث آخر قواه - ارتفع إلى درجة الصحيح لغيره .

وكذلك الحديث الضعيف إن تعضد بغيره ارتفع إلى درجة الحسن لغيره ، وكل من الصحيح والحسن يعمل بهما .

مادة ٢١٠ : الحديث الضعيف منه ما يعتبر به وهو ما كان ضعفه عائداً إلى

(١) نخبة الفكر لابن حنبل . (١) علوم الحديث للعلماحي .

سوء الضبط ، أو إلى انقطاع في السلسلة ) (١) .

الحديث الضعيف لا يثبت حكماً شرعياً ، والترغيب والترهيب من الأحكام الشرعية .

فالضعيف يصلح للاعتبار لا لإثبات الأحكام بشرطين :

١ - خلوه من الشذوذ والنكارة .

٢ - أن يمكن اندراجه تحت المقاصد العامة للشرعية ، وأن يعتضد بغيره في مرئيته .

مادة ٢١١ : ( إذا كان هناك تلازم بين الأصل الثابت شرعاً وبين الفرع - فإنه يستأنس بالحديث الضعيف المستدل به على الفرع في غير العقائد والأحكام ، فلا بد لإثبات العقائد من المتواتر ، والأحكام من حديث صحيح ) (٢) .

والعجيب من قوم يحدثون ضجة بأخبار ضعيفة - فهي أمور عظيمة من غير تمسك بهذه الأصول المتفق عليها ، بل يغالى بعضهم فيسمح لنفسه أن يستدل بالموضوع الذي قاله الكذاب ، أو المتروك الذي رواه المنهم بالكذب ، أجازنا الله من ذلك .

مادة ٢١٢ : ( الحديث المرسل ما سقط منه الصحابي . والمختار في العمل به أنه كالحديث الضعيف ، يعمل به استئناساً إن تعضد بنقل أو قياس ) (٣) .

لقد غالى بعضهم في الحديث المرسل . وربما قدمه على المسند ، ونحن لا نميل إلى هذا . . فالتابعون سرت اليهم من زنادقة أهل الكتاب خرافات - صدقوها بحسن نية . . وربما أضافوها إلى النبي ﷺ ، وكل ما يضاف إليه فهو المرفوع ، فإن لم يتجاوز الصحابي - فهو الموقوف ، فإن وقف عند التابعي - فهو المقطوع .

مادة ٢١٣ : : ( الخبر المتواتر يفيد العلم متى توافرت شروطه من استناد

(١) المصدر السابق (٢) المصدر السابق (٣) المصدر السابق

إلى العلم ، والحس ، وإحالة كذب الرواة عادة ، وتوافر الشروط في كل طبقة (١) .

الحديث إن رواه واحد فهو الغريب ، فإن رواه اثنان فهو العزيز . فإن رواه ثلاثة فهو المشهور .

والغريب يفيد الظن ، والعزيز يفيد غلبة الظن والمشهور يفيد الطمأنينة والمتواتر يفيد العلم النظري ، ولا يشترط فيه عدد معين .

مادة ٢١٤ : ( خبر الواحد لا يفيد علماً ، بل يفيد العلم بجواز العمل به ) (٢) .

فهما بلغ الراوى من احتياط ، فلم يزل للاحتيال مجال .

مادة ٢١٥ : ( إذا كانت القرينة مثبتة لمضمون الخبر - فإن كانت قطعية

فلا دخل للخبر في الإفادة . فإن كانت قطعية فعلمها يبقى احتمال - عدم ثبوت مضمون الخبر ، وكذلك عدم ثبوت مضمون الإخبار ، وهنا لا يفيد القطع . أما إن كانت القرائن على صدق الخبر وهي قطعية - كان إخباره مفيداً للقطع ، وهذا الكلام في غير المعصوم من الأنبياء والإجماع ) (٣) .

فمثلاً : إذا أخبر إنسان بموت زيد - فإن خبره حتمل للصدق والكذب ، فإذا سمع صراح في بيت زيد - كان القرينة دخل في ترجيح صدق الخبر . أما إذا أخبر إنسان بهبوط الرواد على سطح القمر - فإن الخبر محتمل ، لكن تواتر الإخبار بذلك يرفع إخباره إلى درجة اليقين ، بيد أن تردد الخبر في الصحف لا يجعل الخبر إخباراً .

(١) المستقصى ج ١

(٢) المصدر السابق .

(٣) علوم الحديث للشمس

والحاصل أن الخبر في ذاته محتمل ، والقرينة في ذاتها معتملة ما لم تكن قطعية ، فإن دخلت القرينة الظنية على الخبر المحتمل - رجحت ، وإن دخلت القرينة القطعية كان عليها المدار لا على الخبر . أما أخبار الأنبياء وإجماع الأمة - فهي أخبار قطعية صادقة .

مادة ٢١٦ : ( يجب التصديق بالأخبار الآتية :

١ - المتواتر . ٢ - ما صح نسبه لله

٣ - ما ثبت عن المرسلين .

٤ - ما أجمعت عليه الأمة .

٥ - ما كان موافقاً في معناه لأحد هذه الأخبار .

٦ - ما سككت عنه الرسول وفعل بين يديه والخبر متعلق بالدين .

٧ - ما سككت عنه الأمة ورضيت به ) (١) .

ما سككت عنه الأمة يسمى بالإجماع السكوتي ، وهو حجة إن كان موضوعه حكماً شرعياً .

مادة ٢١٧ : ( يجب تكذيب الأخبار الآتية :

١ - ما كان متناقضاً لأحد المدركات الستة .

٢ - ما خالف نصاً صحيحاً .

٣ - ما خالف الإجماع .

٤ - ما تنافر الدراعي على نقله ، ونقله الأحاد . وما عدا هذا يتوقف

فيه حتى يكشف البحث عنه ) (٢) ،

(١) المستقصى ج ١

(٢) المصدر السابق



المحركات الستة التي يتألف منها اليقين والاعتقاد وهي :

الأوليات ، والمجاهدات الباطنة ، والتجريبيات ، والمتواترات ، والمحسوسات ،  
والحدسيات التي ثبتت عليها وسبقت أمثلتها . . وما تتوافر الدواعي على نقله  
ونقله لأحد : كإخبار إنسان يموت رئيس من الرؤساء ولم يفش .

ويجب التنبيه إلى توافر الدواعي على نقله لإخراج انشقاق القعر في عهد  
النبي - فهو خبر واحد حدث ليلاً ولم يره سوى من أخبر به ، وقيل هو متواتر .

مادة ٢١٨ : ( رواية الحديث بالمعنى جائزة بشرط الفهم ، وكون اللفظ لم  
يتعمد به ، ويجوز اختصار الحديث إن كان المحذوف لم يرتبط بالباقي ) (١) .

مثال : اختصار الحديث ما فعله البخاري في حديث : « إنما الأعمال بالنيات »  
والرواية بالمعنى للفقهاء فقط لا لكل الناس ، فانهم قد لا يحسنون فهم الألفاظ  
ولا يعرفون مدلولها ، وفي تعليقات البخاري كثير من هذا .

مادة ٢١٩ : ( إذا فعل النبي شيئاً - فإن كان من جملته - فهو لنا مباح ،  
إلا إن كان خاصاً به . وإن تقرب به فالمعول في حكمه على القرائن ، فإن ورد  
بيانا لواجب فهو واجب ، وهكذا ) (٢) .

مثال : ما هو من جملته أكله العجوة والعسل . . ومثال ما هو خاص به  
وليس من جملته وصاله الصوم يومين وزواجه أكثر من أربعة . . ومثال ما هو  
بيان إمساك في الصوم ، ومن الغلط عدم حديث : صلوا كما رأيتموني أصلي ،  
بيانا لقوله تعالى : « أقيموا الصلاة » - فالحديث قول وإن كان إخباراً عن فعل ،  
بيد أن الصلاة كانت قد تقررت في مكة ، والحديث قيل في المدينة .

مادة ٢٢٠ : ( إذا ترك النبي شيئاً - فهو علينا سنة إذا وجدت نفس  
الظروف الملازمة لما تركه النبي من وجود المقتضى وانتفاء المانع فإن تغيرت  
الظروف - فالمعول في فعله أو تركه على المصلحة العامة ) (٣) .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) نيل الأوطار للشوكاني

مثلاً : لم يصل النبي صلاة القيام في رمضان إلا ليالي ، خشية أن تفوض  
علينا . فليس من الاتباع أن نصليها ليالي أسوة به ثم نفرقها باقي ليالي رمضان ،  
فالمانع منتفى بالفتنة لنا ، والختار عند أن فعله وتركه خاص به ما لم يرد التعميم  
من دليل خارجي .

مادة ٢٢١ : ( التواتر ليس في الأفعال ، ولكن في الأقوال ، وعلاقة  
السنة بالقرآن التقرير لما فيه ، أو ببيانها ، أو المجيء بمحكم جديد ) (١) .

التواتر طريق من طرق الإخبار ، فلا يدخل الأفعال ، وإن نقلت الأفعال  
إليها متواترة - فمن طريق الأقوال ومثال تقرير السنة حديث : « إن الإسلام  
على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ،  
الحج . فإنه مقرر لقوله تعالى : « لا إله إلا أنا فاعبدون » ، وقوله : « أقيموا  
الصلاة » .

ومثال البيان : « حججه » وقوله : « خذوا عني مناسككم » ، فإنه مبين لقوله  
تعالى : « وآتوا الحج والعمرة لله » ومثال ما جاء بمحكم جديد قوله : « لا تنكح  
المرأة على عمتها وخالتها » ، والختار في هذا أنه جديد في التصريح لا في  
إنشاء الحكم .

## المجموعة الثانية

في رجالها

مادة ٢٢٢: (أسباب الطعن في الرواية : كون الراوى كذايا أو متهماً بالكذب ، أو مجرماً ، أو مجاهرأ بالفسق : أو مبتدعاً داعياً لبدعته ، أو مدلساً ، أو يرسل إرسالا خفياً ، أو سىء الحفظ ، أو في السند انقطاع ، أو في المتن علة قاذحة فيه أو في السند) (١) .

قول الكذاب هو الموضوع ، وقول المتهم هو : المقروك ، وقول المجرم يتوقف فيه ، وحديث الفاسق هو : المنكر : والمبتدع إذا لم يكن داعياً لبدعته . فالخيار قبول روايته في غير ما يدعو إليه ، والمدلس : من يروى عن أقيه ولم يسمع منه ، والإرسال الخفي : من يروى عن حاصره ولم يلقه ، والانقطاع : من يروى عن من لم يعاصره ، وباقي الأمثلة سبقت .

مادة ٢٢٣: (الكفر والفسق لا يسلبان الأهلية ، والرواية كالأشهاد من حيث الشروط ، والجرح يقدم على التعديل ، ولا بد من ذكر سبب للتجريح) (٢) .  
فيجوز شهادة الكفار والفساق بعضهم على بعض ، وتقبل في الرواية المرأة كما تقبل شهادتها ، وآية « فرجل وإمرأتان » لوس فيها ما يدل على رفض شهادة المرأة الواحدة .

وللشريعة لا ترد حقاً إن تأكد ثبوته ، أما تقديم الجرح فلأن الجرح يزيد شيئاً ، فلا بد من إثباته . إذ الظن بالمسلم العدالة ، وقد ادعى إلغائها بتجريحه ، فلا بد من بيان السبب ، وقد رأينا من الناس من يجرح بأسباب

(١) علوم الحديث للإمام .

(٢) المحتصر ص ١٠ .

واهمية . كالأكل في الطريق ، أو ترك الرأس بغير غطاء .

مادة ٢٢٤: (الصحابي : من لقي الرسول مسلماً ومات على الإسلام ، والتابعي : من لقي الصحابي) (١) .

الصحابية كلهم مدول ، وما وقع منهم فعن تأويل .

مادة ٢٢٥: ( الحديث منه المتابع ومنه الشاهد ومنه المعتبر) (٢) .

المتابع : هو : الحديث الذي وافق غيره في اللفظ ، والشاهد : الحديث الذي وافق غيره في المعنى ، أما الاعتبار : فهو : الحديث الذي لا يعرف له إلا طريق واحد ، ويظن أنه فرد ، فيوجد له طريق آخر يعضده ، وهذا هو المختار عندنا .

مادة ٢٢٦: ( المتواتر : منه : اللفظي ، ومنه : المعنوي . والصحيح : متفاوت ولا يشترط العمل به عدد) (٣) .

التواتر اللفظي : الإلفاظ التي اتفق عليها الرواة ، فإن زاد أحدهم لفظاً فالقدر المتفق عليه هو المتواتر اللفظي ، أما اللفظ الزائد فقبول على أنه غير متواتر ، ويسمى بزيادة الثقة : أما التواتر المعنوي : فهو : تعدد الروايات حول معنى واحد ، ولو التزاما كشجاعته عليه السلام ، ومثال اللفظي حديث : « من كذب على متعمداً فليتبى مقعده من النار » .

مادة ٢٢٧: ( يجب وضع الرواة في منازلهم الصحيحة من غير مغالاة أو تهاون) .

لقد تفتن علماء الحديث لهذا فكشفوا عن التدليس والمداسيح ، ووضحوا أحوالهم ودرجات تدليسهم .

(١) نخبة الفكر لابن حجر .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مسلم الثبوت ص ٢٠ .



- وهم : ( ١ ) من لم يميز من روى عنه .  
 ( ب ) من يعترف بالتدليس إن سئل .  
 ( ج ) من يروى عن المجاهيل .  
 ( د ) من ينقل بالسماع ولم يسمع .  
 ( هـ ) من ينقل بالرؤية ولم يرى .  
 ( و ) من وصف شيخه بغير المعروف به .  
 وأقسام التدليس : -

- ( أ ) تدليس القطع ( ب ) تدليس التجويد  
 ( ج ) تدليس العطف ( د ) تدليس السكوت  
 ( هـ ) تدليس التورية ( و ) الاستدراك في السند

وليس غرضنا الاستيعاب إنما هو التنبيه على مكانة السنة في نفس أوائل الباحثين من المسلمين .

مادة ٢٢٨ : ( يجب التمييز بين الرجال وصيغتهم فقد يكون الراوى عدلاً يغير بالصيغة إلى ضعف الرواية ) ( ١ ) .

رجال الحديث منهم المتفق والمفروق : كـ محمد بن إسحاق ، فإنه ثلاثة أشخاص ومنهم المؤلف والمختلف — كـ عـلام وسلام ، ومنهم المذهب كـ عقيل وعقيل ، ومنهم المشتبه المقلوب : كـ الأسود بن يزيد ويـزيد بن الأسود .

واقـد احتاط العلماء فـيـنـو الخالة التي روى عليها الحديث : كـالقبض على النحية حال الإلقاء وسموه بالمسلسل ، والتأكد من ضبط الأسماء فالتغير في الشكل تحريف ، وفي اللفظ تصحيف ، وأعلى الصيغ : السماع ، ثم قال ، فأمر ، فأمرنا ، ثم كنا نفعل ، ثم هن .

## المجموعة الثالثة

في سلسلة الرواة

مادة ٢٢٩ : ( المسند له إطلاقات : المتصل المرفوع ، أو مرويات كل صحابي ، أو ماله سند ) ( ١ )

للسند : هم : الرواة الذين نقلوا الحديث ، وأصلهم الصحابة والتابعون ، ثم من بعدهم .

مادة ٢٣٠ : ( قد يكون في السند علة ، فيجب كشفها ) ( ٢ ) .

إذا حصل في السند أو المتن تغيير فهو المدرج ، وإن حصل فيه تقديم أو تأخير فهو المقلوب ، وإن حصل فيه استبدال فهو المضطرب . وإن زيد فيه راو فهو زيادة متصل الأسانيد ، وقد يكون السند للحديث موافقاً لسند آخر لذلك الحديث أو مساوياً ، أو وضع راو بدل راو ، هذا عند مقارنة سدين لحديث واحد .

مادة ٢٣١ : ( إذا قيل حسن صحيح — فإن كان للحديث سندان فأحدهما حسن والآخر صحيح ، وإن كان له سند واحد فهذا شك من الحاكم على السند ، أو حسن أو صحيح ) ( ٣ ) .

وكذلك إذا قال حسن غريب ، فقد يكون لا يعرفه إلا من هذا الطريق .

مادة ٢٣٢ : ( من السنة ماله حكم المرفوع وإن لم ترفع ) ( ٤ ) .

كأن يروى الصحابي فيقال مجال للرأى فيه ، فإذا روى الصحابي المجهول لحمل على أحد عمليه — فالمتعين ذلك الحمل ، لكن لا تقليداً ، بل لأن لظاهر عدم حمله إلا بقرينة عاينها : كحمل الصحابي القرء مثلاً على الطهر .

( ١ ) علوم الحديث للسماعي . ( ٢ ) المصدر السابق .

( ٣ ) المصدر السابق . ( ٤ ) المصدر السابق .

السنة هي الأصل الثاني ، كتب بعضها في حياة الرسول لمن يحتاج الكتابة ، ودونت بعد ذلك على مراحل .

« ا » مخطوط بالفقه كما في الموطأ .

« ب » مجردة عن الفقه كما في مسند أحمد .

« ج » أفراد الصحيح كما في البخارى .

« د » ذكر السنن كما في السنن الأربعة .

« هـ » المستدركات على الصحيحين ، لانهما لم يستوعبا كل الصحيح كما فعل الحاكم .

« و » ذكر السنن والصحيح .

« ز » ذكر السنن والاسانيد .

« ح » أفراد أحاديث الاحكام .

« ط » أحاديث الترغيب والترهيب .

أما التدرج في الشكل - فقد ألقت كتب الحديث على أبواب الفقه أو مرويات كل صحابي ، أو عليهما معاً ، أو على مراتب الاوامر والنواهي ، أو ذكر الحديث وعالله ، أو ذكر الحديث وأسانيده . أو التأليف في الباب الواحد أو الحديث الواحد . أو مرويات الشيوخ ، أو على أحرف الهجاء كما فعل السيوطي في الجامع الصغير .

ولقد أطلت هنا لما تحتاج إليه السنة من دفاع عنها وصونها من أولئك الذين لأخلاق لهم ، ويقولون كلمة حق يراد بها باطل : يكفيننا كتاب الله ، وفاتهم أن السنة أرشد إليها كتاب الله .

## المجموعة الرابعة

في كتبها ومؤلفيها

مادة ٢٢٣ : ( يتفاوت الحديث بالنسبة للكتب - فاعلاه ما اتفق عليه البخارى ومسلم ، ويليه ما انفرد به البخارى ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما كان على شرطهما ، ثم ما كان على شرط البخارى ، أو مسلم ، أو شرط غيرهما ) (١) . هذا اتفاق العلماء المعدودين وقد رأيت من يطعن في مرويات البخارى ، والظن بالطعن أنه سطحى لم يصل إلى درجة فهم مرويات البخارى ، وصحيح أنه لا إجماع على صحة مرويات لاطعن في متنها ، بل لأن في رواية مبتدعة .

وقد سبق أن روايتهم مقبولة في غير بدعتهم ، وترتب السنن الأربعة : الترمذى - النسائى - فأبو داود - وابن ماجه .

أما كتاب ابن خزيمة فدقيق - كثيراً ما يقول إن صح الحديث ، أما ابن حبان فيروى عن المجهول الذى يروى عن الثقة ، والحاكم متساهل .

مادة ٢٣٤ : ( المنعنة في الصحيحين لا تدل على انقطاع أو تدليس ، وفي غيرهما تدل ) (٢) .

ويمتاز البخارى عن مسلم باشتراطه معاصرة الراوى ، وإلقائه لمن نقل عنه ، ويكتفى مسلم بالمعاصرة ويمتاز البخارى بفقه تراجمه ، ومسلم بوضعه الفى في موضعه الظاهر .

ويمتاز أبو داود بالاحكام ، ويمتاز الترمذى بالتهقيب على الحديث ، ويمتاز النسائى بدقة هذه الصناعة ، وابن ماجه ميال إلى اختيار ما يرق القلوب .

مادة ٢٣٥ : ( لقد عنى المسلمون بالحديث كعنايتهم بالقرآن ، بيد أن الحديث تدرجوا في التأليف فيه ) (٣) .

(١) الاقتراح في معانى الاصطلاح لابن دقيق العيد مخطوط .

(٢) هدى السارى لابن حجر (٢) علوم الحديث للمصاحي



فمثلاً : أجمع اليهود على قتل المسيح مستندين إلى أمر ظني ، فلا يعد إجماعهم أمراً مقطوعاً به ، قال تعالى : وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ، ما لهم به من علم إلا اتباع الظن .

مادة ٢٣٨ : ( مخالفة المبتدع لا يحتاج عليه بإجماع من خالفة ، بل يحتاج عليه بالنص ) (١) .

ذلك أن المبتدع إن كان من المتخصصين فهو أحد الأفراد الذين لا ينعقد الإجماع بدونهم ، وهو كأي فرد منهم .

وإن كان من غير المتخصصين فلا اعتداد به في تكوين الإجماع ، ويحتاج عليه بمقتضى الإجماع إن علم من نص أو خلافه .

مادة ٢٣٩ : ( لا ينفذ الإجماع بزمان وسكوت بعض الأفراد إن كان من علم ورضاً تقوم به الحجة فقط ) (٢) ،

ذلك لأن السكوت من البعض قد يكون تقيية ، أو أنه يرى نفسه ليس أهلاً ، أو يرى الأمر اجتهادياً أو يتحين الفرصة ، أو أنه متوقف ، أو لا التفات إلى إنكاره . فكل هذه الاحتمالات تمنع انعقاد الإجماع ولا تمنع الحجية ، فقد ثبتت الحجة بقول الأكثر خصوصاً وأن الأقل لم يظهر معارضته .

مادة ٢٤٠ : ( لا يثبت الإجماع إذا نقله واحد فقط في المختار ) (٣) .

ذلك لأن المجمع عليه تنوافر الدواعي على نقله ، وقد نقله الآحاد فلا يشبهه به الإجماع ، بل يجب تكذيبه .

مادة ٢٤١ : ( التمسك بأقل ما قيل ليس تمسكاً بالإجماع ) (٤) .

فمثلاً : نصاب الورقة الذي نقطع في سرقة اليد — ثلاثة دراهم — كما قال

(٢) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(١) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

## الباب السابع

الإجماع ، وما يستأنس به ، وما لا يستأنس به ، وفيه بحرعتان :

### المجموعة الأولى

المعترف به من المصادر

مادة ٢٣٦ : ( الإجماع ، هو اتفاق المتخصصين من الأمة على حكم شرعي ، مستندين إلى دليل شرعي غامض ، يكشفون عنه بإجماعهم ، وهو حجة شرعية ) (١) .

لا ينعقد الإجماع إلا بعد تحقق الاتفاق من المتخصصين في القضية المجمع عليها . كما لا بد أن يكون في زمان واحد ، ولا إجماع في القضايا العقلية ، ولا في المسائل اللغوية .

والإجماع إن احتاج إلى مستند شرعي . فإنما يحتاج إليه في تحقيقه لافي نفس الدلالة على الحكم ، وقد قال تعالى :

« ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » . وسبيل المؤمنين هو الأمر الذي أجمعوا عليه من غير شذوذ متخصص ، ويروى : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وفي الحديث :

« لا تجتمع أمتي على ضلالة » .

مادة ٢٣٧ : ( لا يجوز أن يرى الإجماع الأمر المظنون قطعياً . وأركان

الإجماع : المجمعون ، واتفاقهم ) (٢) .

(١) أصول الفقه لأبي زهرة .

(٢) المستصفى ١٠١ .

مالك ، أو ربع دينار عند الشافعي ، أو عشرة دراهم عند الحنفي ، أو عقرون درهما عند الحسن بن زياد .

فن أخذ بالآفق فلا يعد أخذاً بالإجماع ، لأنه مخالف للقائل بالأكثر :  
مادة ٢٤٢ : ( إذا انقسمت الأمة على رأيين متناقضين ، فمن جاء برأى  
وسط فليس بخارق للإجماع ) (١) .

فمثلاً : قال الأحناف : تجزئ النقود في زكاة الفطر . وقال غيرهم لا تجزئ .  
فإن قال ثالث : تجزئ النقود في المصروع ولا تجزئ في الصعراء فليس بخارج  
على كلا الرأيين ، إذ القضية لا إجماع فيها .  
مادة ٢٤٣ : ( الأدلة الفرعية المستأنس بها هي :

العقل ، والاستصحاب ، والمصلحة المرسلة ، والعرف ، والاستحسان المجرد  
عن الهوى ، وسدد الذرائع ، وما عدا ذلك من قول للمصالح ، أو فتواه ،  
أو شرع من قبلنا ، أو عمل أهل المدينة - ففيه تفصيل ، وليس على إطلاقه  
يقبل أو يرد ) (٢) .

المقل دليل على نفى الحكم ، قاصر عن إثباته ، وإذ الإثبات الحكم الشرعي  
بالدليل السامع ، والباقي سيفصل .

مادة ٢٤٤ : ( الاستصحاب هو : الاستئناس بالحالة السابقة حتى يرد  
ما يقتضي تغييرها ، واستصحاب الدليل إلى ما لا يناقضه صحيح يعمل به ) (٣) .  
الاستصحاب أنواع :

« ١ » استصحاب الأصل - كاستصحاب برامة الزمة .

« ٢ » استصحاب النص حتى يرد الناسخ كاستصحاب الأمر بالتوجه إلى بيت  
المقدس إلى أن ورد الأمر بالتوجه إلى الكعبة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المستصفى ج ١ ، ومسلم الثبوت . (٣) أصول الفقه لأبي زهرة .

« ٣ » استصحاب الحكم حتى يرد المغير - كاستصحاب المتوضىء للطهارة إلى  
أن يتيقن بالحدث .

وأما استصحاب الوصف . فكاستصحاب حياة المفقود إلى أن يتيقن وفاته :  
والحق أن الاستصحاب ليس في ذاته دليلاً فقهياً ولا مصدراً للاستنباط .  
ولكنه إعمال لدليل قائم وإقرار لاحكام ثابتة لم يحصل تغيير فيها . فاليقين  
لا يؤول بالشك ، والاستصحاب يؤخذ به حيث لا دليل .

مادة ٢٤٥ : المثبت : عليه دليل ، أما الثاني فإن كان المثني معلوماً بالضرورة  
فلا دليل على الثاني ، وإن كان معلوماً بالنظر فعليه الدليل عن طريق الملازمة ،  
والنفى لا يقبل الزيادة ) (١) .

فمثلاً : لو قال إنسان : الأخت من الرضاغة غير محرمة . قلنا له : أين الدليل ؟  
ولو نفى آخر حدوث العالم قلنا له : أين الدليل ؟

ذلك لأن نفيه إما عن جزم أو شك . والشك ليس بحجة ، فإن كان عن  
جزم فلما بالضرورة ونحن تنازع فيها ، والضرورة لا ينازع فيها . وإن كان  
عن نظر قلنا فأين الدليل ؟ . وإن كان عن تقليد فكيف نقاد المقلد لا يرى  
الحقوقة لنفسه .

مادة ٢٤٦ : ( ما لا نؤمن فيه بخصوصه يستنبط أولاً الأمر حكمه من  
النصوص والقواعد العامة في زرع المعاسد وحفظ المصالح ) (٢) .

ذلك لأن النصوص تناولت الأمور الكلية وبعض الجزئيات . قال تعالى :  
« ولوروده إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

(١) المستصفى ج ١

(٢) المواقات للشاطبي .



مادة ٢٤٧ : ( المصلحة المرسلة هي ما نيطت بأمر مناسب لم يعتبره الشرع ولم يلغه . إلا أنه مناسب في الجملة لما أقره الشرع . وهي على هذا مشروعة ) (١) .  
فمثلاً : لو استقر العدو بأسرى المسلمين ليدخل البلد - جاز للمسلمين أن يقتلوا الأسرى ليحولوا بين العدو وديارهم .

وذلك يتفق مع مقاصد الشرع في الجملة وهي : المحافظة على مجموع الأرواح والأعراض .

مادة ٢٤٨ : ( مصالح الناس إما ضرورية ترجع إلى المحافظة على : الدين ، والنفس ، والفنل ، والعقل ، والمال . . وإما حاجية ، . وإما تزيينية . ولا بد في الحاجي والتزييني من أن يهدف لهما دليل من الشرع ) (٢) .

مثال الحاجي : توبيخ من يخاف عليها النفس ، ويهدف له وجوب رعاية مصلحة الفتاة .

ومثال التزييني : تنظيف دور العبادة . ويشهد له وجوب الرعاية الصحية .

مادة ٢٤٩ : ( المصالح التي شرع من أجلها الحكم كلية لا يضر تخلفها في بعض الجزئيات ) (٣) .

فمثلاً : تحديد أجور المساكن قد يضر بعض أصحاب المنازل . وهذا لا يلغى تحديد الأجور للمجموع .

مادة ٢٥٠ : ( تفرق المصلحة المرسلة عن البدعة .

« أ » المصلحة معقولة المعنى ، والبدعة غير معقولة المعنى على التفصيل .

« ب » المصالح ترجع إلى الوسائل ، والبدع ترجع إلى المقاصد .

(١) المستصفى ج ١ ، وأصول الفقه لأبي زهرة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مسلم الشهوت ٢٣٠ .

« ج » لم تدخل المصالح في العبادات ، ودخلت في المعاملات ، وعكسها البدعة الشرعية ) (١) .

فمثلاً : الصلاة ليلة النصف من شعبان بدعة إضافية تناولها الدليل الشرعي من حيث إنها صلاة ، لكن من أين حدودها لها ذلك الوقت ؟ .

مادة ٢٥١ : ( الاستحسان باب من أبواب المصلحة ، وهو الأخذ بها في مقابل القياس . أي يكون في المسألة الجزئية دليلاً من القياس والمصلحة الواضحة . وفي الأخذ بالقياس ضيق وحرج : فيترك القياس لهذا الضيق والحرج إلى السعة واليسر وهو الاستحسان ) (٢) .

فمثلاً : إذا شهد أربعة بالزنا على رجل ، كل يشير إلى ركن - فالقياس لا يحد والاستحسان أن يحد لإحتمال الزحف ، واختارنا هذا المثال ليفهم أن الضيق والحرج واليسر والسعة - ليست الشدة أو التخفيف ، بل رعاية المصلحة .

ومن المعلوم أنه لا يقام الحد إن اختلفت أقوال اليهود لأن الاختلاف ورث شبهة ، والحدود تدرك بالشبهات .

مادة ٢٥٢ : ( الفرق بين المصلحة والاستحسان أن الاستحسان : استثناء من قواعد كلية . أما المصلحة . فدليل قائم بنفسه ) (٣) .

فالمثال السابق استثناء من قاعدة عامة هي تطبيق عقوبة الزنا على من شهد عليه أربعة شهادة مقبولة ، أما تحديد الأجور للمساكن فله دليل خاص به .

مادة ٢٥٣ : ( العرف قواعد تنبعث من ضمير الكافة ، لا يعرف لها واضع وشروطه :

« أ » سداده . « ب » قدمه .

« ج » إلزام الناس به . « د » عدم معارضته للنص ) (٤) .

(١) الإبداع في مضار الابتداع لعل محفوط .

(٢) أصول الفقه لأبي زهرة .

(٣) المصدر السابق . (٤) المدخل لدراسة القانون لمحمد علي عرفه

مثال العرف : أن يكون البيع في كل دولة بعملةها الخاصة بها ، والمعروف عرفاً كالمشروط نصاً .

مادة ٢٥٤ : ( العرف يستأنس به ، وهو حجة إن لم يتعارض مع الشرع وان دفع به ضرر ) (١) .

وهو إما قول كاصطلاح أصحاب المهن على أسماء بينهم .

وإما على : كالتقاليد التي لا تنافي الشرع : مثل : الجحالات في الأعياد ،

مادة ٢٥٥ : ( عمل أهل المدينة حجة إن أيد بنص ولم يعارض بعمل مصر آخر ، فإن كان العمل عن اجتهاد - فليس بحجة ولا يرجح به ، وإجماع أهل المدينة ، ولا يحرم مخالفتها لإجماع بلد آخر ) (٢) .

هذا بالنسبة للقرون الثلاثة الأولى ، وهم الآن كسائر الأمصار .

## المجموعة الثانية

مادة ٢٠٦ : ( شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ، وليس شرعنا ناسخاً لأصول الشرائع السابقة ، المتفقة مع أصول شرعنا ، أو قول الصحابي لحجة فيما لا مجال للرأى فيه ، وفتواه حجة إذا لم تعارض بفتوى غيره من الصحابة ) (٣) .

رأى الصحابة لنا خير من رأينا لأنفسنا .

بيد أنه يجب التأكد من نصية الفتوى لهم ، وكل ما ينسب إليهم لعلمهم ورجوعهم عنه ، قال تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار » .

(١) أصول الفقه لأبي زهرة

(٢) أعلام الموقعين لابن القيم

(٣) المستقصى ١

## الباب الثامن

### الألفاظ

مادة ٣٥٧ : ( الألفاظ : إما متواطئة وهي التي تدل على أسماء مختلفة العدد ، متحدة في المعنى .. وإما مشتركة تدل على معان متعددة مختلفة أو متضادة .. وإما مترادفة .. وإما متباينة ) (١) .

الألفاظ المتواطئة فيها اشتراك معنوي ، مثل : الرجل - على زيد وعمرو .  
أما المشتركة ففيها اشتراك لفظي - كالعين - في الجارحة - والذهب والجاسوس .  
ومثال المترادفة : ليث وأسد .

ومثال المتباينة : ليث وفرس .

وهناك ألفاظ يعميها المناطقة بالتشكيك - كالبياض - فإنه متفاوت في بعض أفرادها ، كالثوب واللبن ، وكذا السواد يتفاوت شدة وضعفاً .

مادة ٢٥٨ : ( تنقسم دلالة الألفاظ على المعاني إلى : مطابقة ، وتضمن ، وإلتزام ) (٢) .

مثال المطابق : دلالة البيت على كل أجزائه ، ودلالته على السقف فضمن ودلالة السقف على الحائط لإلتزام ، إذ لا يعقل سقف بغير ما يحمله .

مادة ٢٥٩ : ينقسم اللفظ إلى : معين ، ومطلق ، وإلى : حقيقة ، وبجاز ،

(١) القطب على الشمسية .

(٢) المصدر السابق .



والمجاز أقسام ، كما أن الحقيقة أقسام (١) .

المعين - كريد ، المطلق : لا يمنع مفهومه من الاشتراك فيه مثل الشمس .

وإن استعمل اللفظ فيما وضع له أو أسند ما هو له - فالحقيقة ، مثالها : استعمال الإنسان في الحيوان الناطق ، قولنا : ينصر الله المؤمنين .

والحقيقة : إما لغوية - كالأسد في الحيوان المنقرس ، وإما شرعية - كالصلاة في الحياة المخصوصة المعروفة لدى المسلمين .

إما عرفية كإطلاق الغائط على الخارج المعروف ، وإن استعمل اللفظ في غير ما وضع له علاقة مع قرينة أو أسند إلى غير ما هو له - فالمجاز ، وهو إما لغوي - إن كان في الاستعمال ، أو عقلي - إن كان في الإسناد ، فإن كانت العلاقة هي المشابهة - سمي بالاستعارة ، وإلا سمي بالمجاز المرسل .

والأصل أن يحمل الكلام على الحقيقة ، فإن تعذر حمل على المجاز .

ولا خلاف في المعنى بين من يحمل الكلام على الحقيقة من غير كيف ، ومن يحمله على المجاز ويوضح المعنى المراد للتقريب إلى الأذهان ، ومثاله : قول النافين لوجود المجاز في القرآن وحمل ما فيه على الحقيقة بالنسبة لأسماء الرب وصفاته .

وهذا قول السلف .

والذين جاءوا من بعدهم حملوا بعض الصفات وبعض الكلمات على المجاز مع القطع بأن الله ليس كمثل شيء .

مادة ٢٦٠ . (المعول على فهم الألفاظ معرفة مدلولها لغة مع القرائن) (٢) .

إذ الألفاظ عربية وضعت لمعان ، بيد أنها قد تستخدم في غير معانيها بقرائن

والعبارة بالإرادة لا بمجرد اللفظ ، لأن الألفاظ منها ما يبقى على العموم . ومنها ما ظاهره العموم لكنه يراد به الخصوص ومتى كان اللفظ محتتملاً - كانت الإرادة هي الفصيل ، فإذا حلف الإنسان أمام مصيغه أنه لا يتغذى - فإن كلامه يحمل قطعاً على إرادته وليس على عموم اللفظ إذ هو لم يقصد الامتناع عن الغذاء مدى حياته كما يفيد التعبير ، فإن الفعل كالنسكرة إذا وقما بعد النفي كان العموم ، وإنما مرادة أن يمتنع عن الغذاء في وقد ضيافته فقط ، لا يرتاب في ذلك منصف .

مادة ٢٦١ : ( لا بد لمواخذة المتكلم على كلامه مبهماً كان صريحاً من إرادتين : إرادة التكلم باللفظ اختياراً ، وإرادة موجبة ومقتضاه (١) ) .

هذا هو الفقه لدين الله فطر الناس عليه ، وأصحاب النظر السليمة والأذواق الرفيعة - لا يختلفون في أن معنى اللفظ هو المقصود ، وأن اللفظ وسيلة يعبر به عن المعنى المقصود .

مادة ٢٦٢ : ( إذا ظهرت مطابقة اللفظ للقصد ولم تكن هناك قرائن صارفة - امتنع تأويل هذا اللفظ وحمل على ظاهره ) (٢) .

كلام الله ورسوله يحمل على ظاهره ، إلا إذا كانت هناك قرائن تصرفه .

والناس يتفاوتون في إدراك تلك القرائن حسب قوة إدراكهم وكثرة ممارستهم وسعة إطلاعهم على أساليب المتكلم ، ومدى معرفتهم بإحالة المتكلم كلامه على ما سبق منه في موضع آخر - كالأطلاق والتقييد ، والتاسخ والمنسوخ ، والحكم والمتها به ، والعام والخاص ، والمجمل والمبين ، والظاهر والنص ، والمفسر ، والخفي والمفكر ، وغير ذلك .

(١) أعلام الموقعين .

(٢) المصدر السابق .

(٢) المستقصى ٢٠

(١) مقدمة المستقصى ٢٠

مادة ٢٦٣ : ( الألفاظ لم تقصد لذاتها . بل هي أدلة على مراد المتكلم وهو المقصود — سواء فهم بإشارة ، أم بكتابة أم بإيماء ، أم بدلالة عقلية أو عادية ، أو كونه كاملاً لا يربطه النقائص ، فيفهم مراده حسب ما يتفق مع كاله ) (١) ،

فمثلاً : من قال أزوجه : أفنت على حرام ، فقيل : يمين .

وقيل : طالق واحدة ، وقيل : ثلاث ، وهذه فتاوى الصحابة ، فنظر منهم إلى تحريم الحلال عده يميناً بالله — ومن نظر إلى محله حمله على أقل ما تحرم به المرأة ، وهي الواحدة ، ومنهم من حمله على الأكثر ثلاث طلاقات ، والتحقيق أن يسأل عن قصده : فليس في المسألة نص قاطع .

مادة ٢٦٤ : ( القدر الذي يحدث به التغييه من اللغات توفيقى . وما زاد اصطلاحى يقوم مقام التوقيف ، وثبتت اللغات بالقياس ) (١) .

الله هو الواضع للقدر الذى يتوقف عليه الفهم ، وثبتت اللغات بالقياس — كاللائط على الزانى ، والأصح دخوله تحت عموم اللائط ، فيجوز اللائط لقوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » .

مادة ٢٦٥ : ( الاسم اللغوى قد يتدخل العرف فيه فيخصه ، أو يجعل المجاز اللغوى حقيقة عرفية ، وكذلك الشرع يخص الاسم اللغوى ، ويعتعمل المجاز اللغوى حقيقة شرعية ) (٣) .

فمثال ما خصه العرف : اسم الدابة لذوات الأربع ، مع أن المدلول اللغوى : كل ما دب على وجه الأرض .

ولفظ ( الغائط ) نزل معناه اللغوى وهو المكان المنخفض إلى الخارج من الإنسان وصار حقيقة عرفية فيه بعد النقل

(١) المصدر السابق .

(٢) المستقصى ٢٠ .

(٣) المصدر السابق .

ومثال ما خصه الشرع لفظ ( الصلاة ) فإنها في اللغة الدعاء ، وقد خصها الشرع بالهيئة المعروفة شرعاً .

ومثال ما نزل من اللغة لفظ ( الإيمان ) فإن معناه اللغوى التصديق ، واستعمله الشرع حقيقة شرعية في التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر .

مادة ٢٦٦ : الكلام إن كان نصاً فالمعول في فهمه على اللغة ، وإن لم يكن نصاً فالمعول في فهمه على الفرائض (١) .

المراد بالنص هنا : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً مثل : « أحمد في التوحيد » ، فإن لم يكن الكلام نصاً بمعنى أنه محتمل لمعان — فالمعول في فهمه على الفرائض لفظية كانت كقوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » ، فالإيتاء معروف ، وكذلك يوم الحصاد .

أما الحق فغير معروف دلت عليه قرينة لفظية في موضع من السنة وهي المقدار الواجب إخراجا في الزكاة ، والمشار إليه بحديث « فيما سقت السماء العشر » وما سقى بالدلو نصف العشر .

أو كانت القرينة عقلية مثل قوله تعالى « والسموات مطويات بيمينه » فإن العقل يحيل أن تكون له جارحة تسمى باليمين أو الشمال .

والمطلوب أن نؤمن بأن له يميناً كما ورد به النص ، وفي الحديث :

« المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » .

فانظر إلى إثبات اليمين ، ثم قوله « وكلتا يديه يمين » لتزنيه عن أيما نواشئنا

مادة ٢٦٧ : (علامات المجاز :

أ « أن تكون له حقيقة عامة .

(١) المصدر السابق .



«د» لا يصح الاشتقاق منه .

«ح» اختلاف جمعه عن الحقيقة .

«د» لا تعلق لصفاته «(١)» .

فإذا لم تكن له حقيقة عامة ينقل منها ، امتنع استخدام اللفظ في المجاز مثل لفظ (الكوز) أو (البساط) لا يصح استعماله مجازاً ، اللهم إلا إذا لاحظنا أن له حقيقة عامة ، إذ الشأن في الحقيقة أنها جارية على العموم — كاللفظ (عالم) لما عني به ذو علم أصبح صادقاً على كل ذي علم .

ولفظ (البساط) لما عني به الفراش المخصوص لم يصدق إلا عليه ، وصدقه على غيره بطريق المجاز لا يصح إلا إذا اعتبرنا البساط مجرد فراش ليستعمل في الحصر — مجازاً .

ولا يصح الاشتقاق من المجاز ، فلفظ (أمر) إن كان بمعنى الشأن وهو وهو استعماله المجازي — لا يصح اشتقاق (أمر) منه ، ولنظ (أمر) في المجاز يجمع على «أمور» وفي الحقيقة يجمع على «أوامر» .

والرابع : أن الحقيقي إذا كان له تعلق بالغير فإذا استعمل فيم لا تعلق له به لم يكن له متعلق — كالقدرة إذا أريد بها الصفة — كان لها مقدور ، وإن أريد بها المقدور — كالتبأت الحسن العجيب لم يكن له متعلق .

واستعمال القدرة في المقدور استعمال مجازي ، ولا تعليق لها حينئذ . فإذا استعملت في الصفة وهو استعمالها الحقيقي — كان لها متعلق ، كما نقول إن قدرة الله تعلق بالممكنات : فالقدرة هي الصفة ، وقد تعلقت بالممكنات .

وكل مجاز له حقيقة من غير عكس ، فأسماء الذات والأسماء التي لا أعم منها — كالمذكور والمعلوم — لا تكون إلا حقيقة ما لم تشتهر كسيبويه — فيمكن استعماله مجازاً في العالم بالنحو .

(٢) المصدر الحاقق .

مادة ٢٦٨ : ( توجد فوارق بين حروف العطف ، والجزم ، والنصب ، والجزم . . تدقق النظر في هذه الحروف ) (١) .

ومن حروف العطف (أم) و (أو) .

فأما حرف (أم) فيقع متصل ، أي لا ينفصل ما بعده عما قبله ، ويعرف ذلك بوقوعه بعد همزة التسوية مثل :

«سواء طهيم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون» ، أو بوقوعه بعد همزة استفهام يطلب بها وبـ (أم) التعيين مثل : «قل آلذكرين حرين حرم أم الأنثيين؟» وتفرق (أم) الواقعة بعد همزة التسوية عن (أم) الواقعة بعد همزة الاستفهام — بأن الواقعة بعد همزة التسوية لا تحتاج إلى جواب ، وأن الكلام معها خبر محتمل التصديق والتكذيب ، وأنها لا تقع إلا بين جملتين يؤولان بالمصدر بخلاف (أم) الواقعة بعد الهمزة التي يطلب بها وبـ (أم) التعيين ، فإنها تحتاج إلى جواب ، وأن الاستفهام فيها على حقيقته .

والنوع الثاني : (أم) المنقطعة ، أي التي لم يرتبط ما بعدها بما قبلها ، وتكون للإضراب ، وهي إما : مسبوبة بالخبر المحض مثل : «تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين» أم يقولون افتراء» .

ومسبوبة بالهمزة لغير الاستفهام الحقيقي — مثل : «الهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها؟» فالاستفهام هنا للإنكار وهو بمعنى : النفي .

أو مسبوبة باستفهام غير الهمزة مثل : «هل يستوى الأعمى والبصير . أم هل تستوى الظلمات والنور؟»

وهي إما للإضراب المحض ، أوله ، مع تضمنها استفهاماً إنكارياً مثل : «أم له البنات ولكم البنون» .

وهي إما للإضراب المحض ، أوله ، مع تضمنها استفهاماً إنكارياً مثل : «أم له البنات ولكم البنون» .

(١) الإتيان ومسلم الثبوت .

(م ٩ — الفكر الإسلامي)

وأما (أو) فحرف عطف ، وترد لعدة معاني .

١ - الشك من المتكلم « لبثا يوما أو بعض يوم » .

٢ - الإيهام على المستمع مثل : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين » .

٣ - التخيير بعدم جواز الجمع مثل : « أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض » ، لمن جعل التخيير في الآية للإمام برعاية المصاحبة .

٤ - الإباحة مع إمكان الجمع مثل : « أن تأكلوا من بيوتكم ، أو بيوت آبائكم » : الآية .

٥ - التفصيل بعد الإجمال مثل : (وقالوا : كوفوا هوداً أو نصارى) فهذا تفصيل بعد الإجمال الوارد فيما قيل من قوله « تلك أمة قد خلت » .

٦ - الإضراب مثل : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » .

٧ - مطلق الجمع فتكون بمعنى (الواو) مثل : « لعلمهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً » .

٨ - بمعنى (إلا) الاستثنائية ، وبمعنى (إلى) الغائية ، وفي هاتين الحالتين يكون المضارع بعد (أو) منصوباً به (أن) . مثاله :

« لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ، أو تفرضوا لهن فريضة » .

والقاعدة أن التي لم يذكر لها مهر إن دخل بها فلها مهر مثلها .

وإذا لم يدخل بها وطلقها - كان لها نصف ماسمى .

فإن قدرت (أو) بمعنى (إلا) الاستثنائية - كان المعنى : إلا أن تفرضوا لهن فريضة ، فإن طلقتموهن قبل الدخول وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم .

وإن قدرت (أو) بمعنى (إلى) كان المعنى : « إلى أن تفرضوا لهن الفريضة » ،

وتكون الآية لرفع الجناح عند الطلاق ، والنرض غاية لنفي الجناح وليس غاية لنفي المس .

ومن حروف الجزم (لم) و (لما) : ويدخلان على المضارع ، فيقبلانه ماضياً مثل : « لم يلد ، ولم يولد » ، وقوله : « لما يذوقوا عذاب » .

وتفترق (لما) بأنها لا يجوز أن يدخل عليها حرف الشرط : فتقول : إن لم تفعل بخلاف (لما) .

والنفي به (لما) مستعمل إلى الحال ، وقريب منه ، ويتوقع ثبوته : ونفيها أكد من نفي (لم) .

ومن الحروف - الحروف المشتركة في معنى واحد مثل : اشتراك (إن) و (لا) في النفي .

والفرق أن (إن) ينفي بها المظنون ، و (لا) ينفي بها المشكوك .

والصواب أن (إن) لا تنفي على التأييد ، وإنما تنفي قرب الوقوع ، قال تعالى : « فلن أكلم اليوم إنسياً » قال : « لن تراني » مع أنه سيراه في الآخرة ، وقال : « لا تدركه الأبصار » .

ومن الحروف : ما هو مشترك في التلازم ، والربط بين الجملتين ، ولولا الحرف ما فهم ذلك التلازم ، وهذا التلازم :-

١ - إما تلازم مطلق ، وهو الذي يوجد بدخول حرف (إن) الشرطية تقول : إن اتقيت الله أفلحت ، وإن لم تتق الله لم تفلح ، وإن أطعت الله لم تحب وإن لم تطع الله خسرت .

٢ - وما تلازم في الماضي فقط ، ويستفاد هذا بحرف (لما) تقول لما قام أكرمه ، ولما لم يقم لم أكرمه ، ولما لم يقم أكرمه ، ولما قام لم أكرمه .

٣ - أداة تلازم بين امتناع الشيء لامتناع غيره - كحرف (لو) مثل : لو أسلم الكافر نجاً من عذاب الله .

٤ - أداة تلازم بين امتناع الشيء ، ووجود غيره كحرف :



(لولا) مثل : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

والقاعدة أنه إذا انتفى اللازم انتفى الملووم، وإذا وجد الملووم وجد اللازم بناء على أن اللازم أهم، والمزووم أخص، ووجود الأخص وجود الأهم، وانتفاء الأهم انتفاء الأخص — كإلحاق الإنسان والحيوان .

فإذا قلنا : هو إنسان فهو حيوان، وإذا قلنا : هو ليس بحيوان، فهو ليس بإنسان .

ومن الحروف - حروف الجر، وقد كثرت معانيها .

(الباء) : وأشهر معانيها، الإلصاق . وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر حقيقة مثل « أمسحو برؤسكم » . أو مجازاً مثل : « وإذا مروا بالغو، أى بالمسكان الذى فيه لغو .

٢ — ومن معانيها — التعمدية . مثل : « ذهب الله بنورهم » أى أذهبهم .

٣ — والاستعانة — وهى الداخلة على آلة الفعل مثل : بسم الله .

٤ — والسببية — وهى الداخلة على السبب مثل : « فكلوا أخذنا بذنبه » .

٥ — والمصاحبة — بمعنى ( مع ) مثل « امبط بسلام » .

٦ — والظرفية — زماناً مثل : « نجيناهم بسحر » ، ومكاناً مثل : « نصرمكم الله بهدر » .

٧ — والاستعلاء — بمعنى ( على ) مثل : « من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك » .

٨ — والمجاورة — بمعنى ( عن ) مثل : « فاسأل به خبيراً » .

٩ — والتبويض — كمن، مثل : « يشرب بها عباد الله » .

١٠ — والغاية — كإلى . مثل : « وقد أحسن بى إذ أخرجنى من السجن » .

١١ — والمقابلة — وهى الداخلة على ما كان عوضاً مثل : « ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون » .

١٢ — والتوكيد — مثل : « كفى بالله » لتوكيد الاكتفاء به وخلفه .

ومن حروف الجر حرف (إلى) : وهى لانتهاى الغاية الزمنية مثل : « أتوموا السيام إلى الليل » . أو المكانية مثل : « سبعان الذى أسرى بعبده لإيلاف المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » . أو الغاية المطلقة مثل : « وأفوض أمري إلى الله » .

والمصاحبة مثل : « من أنصارى إلى الله » . والظرفية مثل : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة » .

وتفترق (إلى) عن (حتى) الغائية بأن (حتى) لا تجر إلا الظاهر، ولا تجر إلا ما هو مسبوق بذى أجزاء وتقتضى ما قبلها شيئاً فشيئاً . ولا يقابل بها ابتداء . مثل : « سلام هى حتى مطلع الفجر » .

وقد تقع (حتى) بمعنى (كى) مثل : « ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا » .

وبمعنى (إلا) الاستثنائية مثل : « وما يعلنان من أحد حتى يقولوا : إنما نحن فتنه » .

ومن حروف الجر (من) . وهى لابتداء الغاية المكانية مثل : « من المسجد الحرام » . أو الزمانية مثل : « من أول يوم أحق » . أو غيرهما مثل : « فإنه من سليمان » .

وبمعنى (بعض) مثل : « حتى تنفقوا مما تحبون » .

والبيان — مثل : « اجتنبوا الرجس من الأوثان » .

والتعليل — مثل : « يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق » .

والفصل بين المتضادين — مثل : « والله يعلم المفسد من المصلح » .

والبديل — مثل « أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة » .

وتخصيص المموم - مثل : « وما من إله إلا الله » .  
 وبمعنى ( عند ) مثل : « لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً » .  
 وبمعنى ( الباء ) مثل : « ينظرون من طرف خفى » .  
 وبمعنى ( في ) مثل : « وإن كان من قوم عدو لكم » .  
 وبمعنى ( على ) مثل : « نصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا » .  
 وبمعنى ( عن ) مثل : « قد كنا في غفلة من هذا » .  
 والتوكيد - مثل : « قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم » ، « ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت » ، « فارجع البصر هل ترى من فطور » .  
 ومن حروف الجر - حرف ( في ) وهي الظرفية زماناً مثل : « في بضع سنين »  
 أو مكاناً مثل : « غلبت الروم في أدنى الأرض » ، « حقيقة كما ذكر » .  
 أو مجازاً - مثل : « ولكم في القصص حياة » .  
 والمصاحبة - مثل : « ادخلوا في أمم » .  
 والتعليل - مثل : « لمتنى فيه » أى بسببه .  
 والاستعلاء - مثل : « لأصلبكم في جذوع النخل » .  
 وبمعنى ( إلى ) مثل : « فردوا أيديهم في أفواههم » .  
 وبمعنى ( من ) مثل : « نبعث في كل أمة شهداء » .  
 وبمعنى ( عن ) مثل : « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً » .  
 والمقايسة - وهي الداخلة بين مفضل وسابق ومفضل لاحق مثل : « فامتاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليلاً » .  
 والتوكيد - مثل : « اركبوا فيها باسم الله مجيهاً ومرسهاً » ، « إن ربى لغفور رحيم » .

فمثلاً : الفرق بين ( لكن ) و ( بل ) من وجهين .  
 ١ - أن ( لكن ) أخص ، فلا تجيء بعد النفي في عطف المفردين بخلاف ( بل ) . فلا يصح : ما جاء محمد لكن خالد ، وإنما يصح : بل خالد .  
 ٢ - إن موجب الاستدراك بـ ( لكن ) إثبات ما بعده ، فأما نفي الأول فهو ثابت بدليله بخلاف بل ، فإنها قد تجيء لنفي الأول وإثبات الثاني كما في تدارك الغلط ، إذا قلنا جاء زيد لكن عمرو - فإن عمرو ثابت المجيء ، ونفى أو إثبات زيد معروف بدليله .  
 أما إذا قلنا : بل عمرو - فإن ذلك جدول عن إثبات المجيء لزيد .  
 ولتكنفى بهذا المثال لترجيئه الأنظار إلى الفوارق الدقيقة بين الحروف .  
 مادة ٢٦٩ : ( المركب وضع أولاً للإفادة بما ليس بحاصل ، ووضع المفرد للإعادة ، أى لإعادة ما كان حاصلًا من قبل مذهباً عنه ) (١)  
 فمثلاً : محمد رسول الله - مركب يخبر به لتحصيل العلم لمن لم يعلم برسائله ، ومثال المفرد : أن تعرف إنساناً ثم تنسأه فيلقاك ولا تعرفه ، فيقول لك : فلان ؟ . فعندئذ تستعيد من ذا كرتك ما نسيت .  
 مادة ٢٧٠ : ( إن المشتق ومبدأ الاشتقاق - متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ) (٢)  
 فمثلاً لفظ ( سارق ) مشتق ، ومبدأ اشتقاقه : السرقة ، فهما متحدان ، إذا لا توجد سرقة بغير سارق ولا سارق بغير سرقة .  
 هذا من حيث الذات .  
 (١) مسلم النبوت .  
 (٢) المصدر السابق ج ١



أما من حيث الاعتبار : فالسرقة أخذ مال على سبيل الخفية ، بملوك للغير مع القصد الجنائي ، وأما السارق فهو الإنسان المكلف الذي وقعت منه السرقة .

مادة ٢٧١ : ( شرط صحة إطلاق المشتق صدق أصله عليه ، لامتناع تحقق الكل الذي هو المشتق بدون الجزء الذي هو الأصل ) (١) .

فمثلاً : لفظ ( ضارب ) يدل على الشخص ، ويدل على الضرب الذي هو المصدر ، وهو جزؤه ، لأن لفظ ( ضارب ) بهذا الاشتقاق يدل على الشخص وعلى الضرب ، فيكان الضارب كل ، ولاضرب جزء ، ويستحيل تحقق الكل بدون جزئه .

وإطلاق المشتق على المباشرة إطلاق ، وإطلاقه على من سيباعمر إطلاق مجازي فإذا قلنا :

فلان قاتل في الحال — فلسبة القتل إليه حقيقة : . وإذا قلنا : فلان قاتل لأنه سيفعل ذلك مستقبلاً ، فلسبة القتل إليه وإطلاق القتل عليه مجاز .

أما من باشر في الماضي ثم أطلق عليه الضارب — فإن كان الفعل ممكن البقاء — فإطلاقه مجاز ، وإن لم يكن ممكن البقاء . . فإطلاقه حقيقة .

مادة ٢٧٢ : ( الألفاظ موضوعها لما في الذهن من الإنشاءات ، ولما في الخارج من الإخبار ) (٢) .

(١) المصدر السابق

(٢) مسلم الثبوت ج ٢ .

فمثلاً : إذا قلنا : استغنى . فإن هذا اللفظ لإنشاء دال على ما في الذهن من معنى طلب المساء .

أما إذا أخبرتك عن شيء فإني أقدم لك صورة واقعة أريد حكايتها لك . كقولنا : الله ربنا ومحمد نبينا .

وقد يكون الكلام لإنشاء في اللفظ إخبار في المعنى ، كما قد يكون إخبار في اللفظ لإنشاء في المعنى ،

فلفظ : ( بعث ) الذي يقوله الپائع إخبار في اللفظ لإنشاء في المعنى : وإذا أراد أحد أن يبرر تصرفه مع آخر أسره أن يفعل شيئاً وهو في الحقيقة يريد أن يظهر عصيانه ، فهذا إنشاء في اللفظ إخبار في المعنى .

ولامانع من اعتبار آخر ينظر إليه وهو السياق ، فيقال له الظاهر : ما ظهر منه المراد . . . والنص : ماسيق الكلام من أجله ، ولا مانع من اجتماعهما .

فمثلا : « وأحل الله البيع وحرم الربا » ظاهر في حل البيع وتحريم الربا . لكن سياق الكلام للتفريق بينهما في قولهم : ( إنما للبيع مثل الربا ) . . . فالظاهر : بيان الحل والحرم . والنص : بيان التفريق بينهما .

مادة ٢٧٤ : ( المجمل لا يصح العمل به حتى يبين ، وسبب الإجمال اشتراك اللفظ ، أو عود الضمير ، أو العطف والاستئناف ، أو غرابة اللفظ . . . وإذا تعلق التحليل أو التحريم بالأعيان - عدنا إلى العرف ، فإنه مزيل للإجمال ) (١) .

مثال المجمل المشترك لفظ ( القرء ) ، فيجب التوقف فيه إلى البيان : ولو بالآمارات التي تنقدج للمجهول .

ومثال الإجمال للغرابة قوله : « وما كذا وأبأ » فلقد توقف فيها بعض الصحابة حتى عرف أنها المرعى .

ومثال الإجمال بسبب عود الضمير قوله تعالى : « إليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه » . . . يحتمل عود ضمير الفاعل في ( يرفعه ) إلى ما عاد عليه ضمير إليه وهو الله .

ويحتمل عوده إلى العمل . . . والمعنى : أن العمل الصالح هو الذي يرفعه الكلم الطيب .

ويحتمل عوده إلى الكلم . . . أي أن الكلم الطيب وهو التوحيد يرفع العمل الصالح ، لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيمان .

ومثال العطف والاستئناف : « وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم » . فإن كانت ( الوار ) عاطفة فالراسخون يعلمون . . . وإن كانت مستأنفة فالراسخون يقولون : آمنا به

## الباب التاسع

.. المجمل ، والمبين ، والظاهر ، والمؤول ..

هذا الباب يرجع إلى الصيغ ونظم الالفاظ ، وفيه مجموعتان :

١ - المجمل ، والظاهر ، والمؤول . ٢ - البيان .

## المجموعة الاولى

مادة ٢٧٣ : ( المختار من بين الاصطلاحات أن اللفظ إن كان لا يحتمل لإحدى - فذلك هو النص . . . وإن احتمل أكثر - فالجمل على الراجح هو الظاهر ، والجمل على المرجوح هو المؤول ، فإن كان اللفظ يحتمل معاني لا سبيل لمعرفة إلا بالبيان - فذلك هو المجمل ) (١) .

مثال النص : « قل هو الله أحد » فإن لفظ ( أحد ) لا يحتمل لإحدى واحدا . ومثال الظاهر : قول النبي ﷺ ، لغيلان ، الذي كان تحته زوجات أكثر من أربع ، قال له ( أمسك أربعة وقارق سائرهن ) . . . فإن لفظ : ( أمسك ) ظاهر في استمرار النكاح السابق ، فهو من الإمساك على ما فات .

ويحتمل لفظ ( الإمساك ) ابتداء النكاح من جديد . . . إلا أنه مرجوح .

فالجمل على استمرار النكاح ظاهر ، وإنشأؤه من جديد مرجوح ، فإنه تأويل . . .

ومثال المحتمل الذي لا سبيل لمعرفة إلا بالبيان لفظ ( الصلاة ) فيحتمل الدعاء والهيئة المخصوصة التي بين بها ، فكان بعد الإجمال مبينا .

هذه النظرة بالنسبة لدلالة اللفظ على المعنى .



والختار، أن ما كلف به العبد لم يبق بمجمل في الكتاب والسنة .  
ومثال ما وقع التحريم على الأعيان : « حرمت عليكم أمهاتكم » . . أي  
الفسكاح . . والأصل عدم الإجمال ، والإجمال طارئ .

مادة ٢٧٥ : ( المجمل ثلاثة أنواع :

النوع الأول : لا يفهم معناه لغة قبل التفسير .

النوع الثاني : معلوم لغة لكنه غير مراد .

النوع الثالث : معلوم لغة إلا أنه متعدد والمراد واحد ولم يمكن تعيينه

لانسداد باب الترجيح فيه ) (١) .

مثال النوع الأول : لفظ ( الملعون ) ولفظ ( الحوالة ) وقد فسر بلا حول  
ولا قوة إلا بالله .

ومثال النوع الثاني : لفظ ( الربا ) فإنه لا يطلق على مجرد الزيادة .. وإنما  
المراد به تهريم زيادة مخصوصة في بعض الأحوال وبعض الأصناف .

ومثال النوع الثالث رجل أوصى بماله لمواليه ، ولفظ ( المولى ) صادق على  
المعتق ، والمعتق .

وهنا يجب التوقف حتى يتعرف على مراد الموصى .

مادة ٢٧٦ : ( ليس من المجمل ما بينه المشرع ، وما تردد بين معنى واحد  
وبين معنيين ، فليس من المجمل ، بل يحمل على ماله معنيين ) (٢) .

فمثال ما بينه المشرع قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ  
والسيئات » .

فإنه مبين بالإثم ، إذ الواقع لا يرتفع وهو الخطأ أو السيئات .

(١) شرح منظومة الكواكب (٢) مسلم الثبوت ٢ ، والمستقصى ١

وليس هذا المجمل لتردده بين المؤاخذة التي ترجع إلى الذم ناجزا ، أو إلى  
العقاب آجلا . وبين الغرم والقضاء لأنه لا عموم لصيغته حتى يجعل عاما في كل  
حكم . . والمخطيء يتحمل الغرامات المالية .

ومثال ما تردد بين ماله معنى واحد ماله معنيين لفظ ( النور ) متردد بين  
النور المحسوس وبين النور العقلي ونور الهداية .

مادة ٢٧٧ : ( المشترك إن تجرد عن القرائن فهو مجمل ، لأنه اختفى فيه  
المراد ) (١) .

أما إذا وجدت قرائن — فليس بمجمل .

ومن أجل ذلك عرف الفقهاء المراد من القرء بقرائن اقتدحت في أذهانهم .  
فمن عينه بالحيض استدلل عليه بأن طلاق السنة في ظهر الإجماع فيه وقد قال  
سبحانه « فطلقوهن لعدتهن » واستقبال العدة مادام الطلاق كذلك لا يكون للقرء  
إلا الحيض .

ومن يرى أن القرء هو الطهر — لاحظ أن ( اللام ) بمعنى ( عند ) ، واعتمد  
بالطهر الذي وقع فيه الطلاق .

مادة ٢٧٨ : ( إذا أضيف التحليل أو التحريم إلى الأعيان أو حقيقة وليس  
بمعان ) (٢) .

مثاله : حرمت الخمر ، فقد تعلق التحريم بالعين وهي الخمر . . والتحريم  
نوعان :

تحريم يلاقى الفعل كدون المحل قابلا — كنحرим أكل مال الغير .

وتحريم يخرج المحل في الشرع عن أن يكون قابلا لذلك الفعل فينعدم

(١) الإتيان

(٢) منظومة الكواكب .

للفعل لإعدام محله ، وتوصيف العين بالحرمة حقيقة ، لكن المقصود منه إفادة حرمة الفعل ونفيه بالطريق الأولى ، إذ لا يتصور بدون المحل ، فكان الفعل للفعل بالنفي أخرى .

فإذا قيل : حرمت الحر — فهو شامل لكل ما يتعلق بها ، ففعلها يقتضيه التحريم من طريق الأولى .

ولا يقال : هذا مجاز بالحذف ، إذ الحقيقة أولى من المجاز ، ولم يوجد المسوخ لهذا العدول .

مادة ٢٧٩ : ( إذ ترده اللفظ بين المجاز والاشتراك فالحل على المجاز أولى ، لأنه الأغلب ) (١) .

قيل : إن شطر اللغة مجاز ، والاشتراك يحل بالفهم لولا القرينة ، فإنه يصير مجازاً على ما مر ، بخلاف المجاز فإنه لا يحل بالفهم .

وبعبارة أوضح . المجاز يفهمه الناس ويتعرفون عليه بخلاف المشترك فإن الناس يتجهون في التعرف على المراد منه ، وإذا كان من المجمل .

فمثلاً : لفظ ( الأمر ) إن كان حقيقة في الوجوب مجاز فيما عداه — عمل على المجاز في حالة الندب أو الإباحة إذا وجدت قرينة . أما إن كان مشتركاً بين هذه الأمور احتاج إلى قرينة في أي معنى .

مادة ٢٨٠ : ( إذا تردد الحكم بين المعنى الأصل أو اللغوي أو العقلي ، وبين إفادة حكم شرعي — فليس من المجمل ، ويرجع الشرعي ) (٢) .

فمثلاً : حديث : ( الطواف صلاة ) يحتمل الافتقار إلى الطهارة ويحتمل أن أن فيه دعاء كما في الصلاة ، ويحتمل أنه يسمى صلاة شرعاً وإن كان لا يسمى في اللغة صلاة ، فهو مجمل بين هذه الجهات .

(١) مسلم الثبوت ج ١

(٢) المستصفى ج ٢

لكن الصلاة في إيمان النبي ﷺ ، هي المعنى الشرعي . ولا يمنع أنه ينطق بالحكم العقلي ، أو اللغوي . أو الأصلي ، لكن بالقرينة . وإحساس الصحابة ذلك . ولذلك قال ابن عمر لمن كلفه في الطواف ولم يرد عليه ابن عمر إلا بعد الفراغ ، قائلاً له : ( كلمتنا ونحن ننخيل الله بين أعيننا ) .

مادة ٢٨١ : ( إذا تردد الاسم بين المعنى اللغوي وبين المعنى الشرعي — ففي حالة الإثبات يترجح المعنى الشرعي ، وفي حال النفي يكون مجزئاً ) (١) .  
فمثلاً : حديث ( دعى الصلاة أيام أقرانك ) فالصلاة في حاله المحض لا تتصور إلا بموجب الوضع .

فأما للشرعي فلا ، ولذلك كان الحديث مجزئاً بمعنى النفي .

أما في حال الإثبات — فيترجح المعنى الشرعي . مثاله : حديث أن النبي ﷺ لم يجد شيئاً عندهم ولم يكن قد أكل ، قال : ( لاني إذن لأصوم ) فالمراد به الصوم الشرعي المجزئ فيه النية في النهار لأنه نفل .

مادة ٢٨٢ : ( الصرف من الراجع والمرجوح لا يجوز إلا بدليل قاطع ، وكون اللفظ محتملاً ، ووجود مقتضى .

والحل على الحقيقة أولى من الحل على المجاز ، ما لم يتعذر الحل عليها ) (٢) .  
من المعلوم أن ترك الراجع إلى المرجوح عدل عن الظاهر إلى الخفي .

وقد أول قوم بعض النصوص تأويلات لا يحتملها اللفظ .

وليس معهم دليل ، ولا يوجد ما يذهب لهذا التأويل .

فمثلاً : قول الله : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » أولها البعض تأويلات تصون القلم عن ذكرها . فهذا نص على ظاهره . ولا يكون هناك إيمان لأحد إلا بالأمور الثلاثة التي احتوتها الآية : وهي :

(١) المصدر السابق

(٢) الإتيان .



التحكيم ، والرضا ، والإتياد .

وبيعذر الحل على الحقيقة في مسائل : منها عدم امكان الحل على الظاهر  
كن حلف لا يأكل من هذه النخلة ، فيجوز بالاكل من بلعها ، اذ لا يمكن أن  
يأكل منها الجريد ،

مادة ٢٨٣ : ( لا قطع في الحكم الثابت من المجمل مع ظنية البيان ، والحكم  
الثابت مضمون ) (١) .

فمثلا قول الله تعالى : « وحرم للربا » قبل بيان للنبي ﷺ الحكم مضمون  
وبعد بيانه بالأصناف الستة — الحكم مقطوع به فيها .

مادة ٢٨٤ : ( الفرق بين تفسير الفقهاء والتأويلهم ، أن التفسير لا يخرج  
اللفظ عن مدلول العبارات ، وهو يعتمد على التفكير الفقهي : أما التأويل فهو  
إخراج الالفاظ عن ظاهر مدلولها لدليل فقهي آخر ) (٢) .

فمثلا : فسر الفقهاء قوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ،  
فإن فاؤا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » .

منهم من فسر أنه بمعنى الأربعة أشهر تطاق المرأة المحلوف عليها من زوجها  
تلقائياً ، ولو لم يتلفظ المولى بالطلاق وابتعاده تلك المدة يعد منه عزم على الطلاق .

ومثال التأويل ، حمل الشافعية ( الباء ) على التبعيض في قوله تعالى :  
« وامسحوا برؤوسكم » وحملها مالك على الصلوة . وحملها لأحناف على الإصاق  
وقالوا : هذا هو مدلولها الغوى ، وما عدا الإصاق يعد تأويلاً .

(١) مسلم الثبوت ج ٢

(٢) أصول الفقه لأبي زهرة .

## المجموعة الثانية

في البيان

مادة ٢٨٥ : ( البيان مشترك بين التبليغ والتفسير ووضع شروط أو موافق ،  
وقد يكون البيان بالقول أو بالفعل أو بالتقرير ، وجاز تأخير بيان المجمل .  
ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة إليه في غير المجمل (١) .

فمثال البيان بالتبليغ ما قام به ﷺ ، من تبليغ ما أوحى إليه ، استناداً إلى قول الله :  
« وأفرلنا إليك لتبين للناس ما نزل إليهم » أى لتظهره بالتبليغ .

ومثال البيان بالتفسير — تفسيره ﷺ : الحساب لليسير بالعرض ، وذلك  
في قوله تعالى : « فأما من أوتى كتابه بيمينه . فسوف يحاسب حساباً يسيراً »  
فسره بالعرض وقال « من فوقش الحساب عذب » .

ومثال البيان بالشروط والموافق ، قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » .  
فالحل موقوف على شروط النكاح وانتفاء موافقه وحضور وقته وأهلية المحل .

وقد جاءت السنة ببيان كل هذا ، وليس فيه زيادة على النص .

وجاز تأخير البيان في المجمل ، لأنه ما دام مجملاً فلا يعمل به ، وفائدته  
وجوب الاعتقاد والتوقف إلى البيان .

أما غير المجمل — فتأخير البيان عن وقت الحاجة لإيقاع المكلف في الجمل  
أو الحيرة ، وذلك لا يجوز .

مادة ٢٨٦ : ( البيان : إعلام يتوصل بصحيح النظر فيه إلى المبين .

ولا يشترط التبين . بل يكفي إمكانه : كما لا يشترط أن يكون البيان لمجمل (٢) .  
ليس من شرط البيان أن يحصل التبين به لكل أحد :

(١) المصدر السابق .

(٢) المستصفي ج ٢ .

(م ١٠ — الفكر الإسلامي)

بل أن يكون بحيث لو نزل فيه وعرفت المواضعة - صح أن يعلم به ويجوز اختلاف الناس في ذلك .

فثلاً : فهم البعض تحريم الخمر من أول آية نزلت وهي قوله تعالى : « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً » : فهموا أن مقابلة السكر بالرزق الحسن - يدل على أن السكر قبيح ، ولم يفهم ذلك كل الناس .

وما زال التنازع حتى قال عمر بن الخطاب رضى الله : اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً : فنزل تحريمها القاطع في قوله : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » .

ومع هذا البيان الواضح لم يزل بعض الناس يطلب مزيداً من البيان .

والنصوص المعربة عن الأمور ابتداء تعد بياناً ، وإن لم يسبق الإجمال قال تعالى : « كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون » وقال « ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون » .

مادة ٢٨٧ : ( البيان : إما بالمنطوق أن بغير المنطوق - وهو بيان الضرورة والبيان بالمنطوق إما موافق أو مخالف .

والموافق : إما بيان للمجمل أو لغير المجمل ) (١) .

البيان : يطلق على نفس الإظهار وعلى ما به الإظهار .

وما به الإظهار : إما باللفظ أو بالفعل أو بالتقرير . وقد سبق ذلك في العنة ، أما نفس الإظهار : فإما بالمنطوق - كالنصوص المبلغه إلينا . أو بغير المنطوق - وهو بيان الضرورة ، مثل قوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » أى ولأبيه الثلثان . وكل بيان الضرورة سكوتي .

والبيان بالمنطوق إما موافق أو مخالف ، والموافق : إما بيان للمجمل أو لغير المجمل ، وهو بيان التفسير وبيان غير المجمل : هو بيان التقرير .

ومثاله قول النبي ﷺ ، عن الله : « أعددت لعبادي الصالحين في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » فهذا مقرر لقوله تعالى : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون » .

وأما البيان بالمخالف - فإما مقارن وهو الاستثناء ، وإما غير مقارن وهو البيان بالشروط .

مادة ٢٨٨ : ( من الألفاظ ما خفى المراد منها إما لعروض أو للصيغة فاحتاجت إلى بيان ) (١) .

دلالة الألفاظ إما واضحة أو خفية .

والواضح : كإظهار والنص والمفهر - الذي هو البيان في أحد وجوهه . والمحكم : الذي لا يقبل النسخ .

ويجب العمل بهذه الألفاظ الواضحة ، كما يجب اعتقاد المراد منها .

وهنا على ما سبق في المادة ٢٧٣ فإظهار قابل للتأويل بشروطه .

والنص غير قابل للتأويل ، إلا إذا لاحظنا أن النص ما سبق له الكلام لأم حيث للصيغة ، فيكون قابلاً للتأويل .

أما المفسر - فلم يقبل التأويل ولا التخصيص . ومثاله : قوله تعالى : « وقالوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » . فإنه مفسر للأمر بقتال المشركين .

وكذلك المحكم لا يقبل تخصيصاً ولا تأويل - كآيات الدالة على توحيد الله وتمجيده ، وقول النبي ﷺ :

« الجهاد ماض إلى يوم القيامة » .

وأما الدلالات الخفية - فإن كان الخفاء في المراد لعارض لا من حيث الصيغة بل من حيث التطبيق - كلفظ ( سارق ) فإنه ظاهر ، لكن يعرض له الخفاء حين التطبيق على الطرار ( النشال ) أو النباش .

وحكمة الفسر فيه ، حتى ينفذ انطباقه أو لا - ويسمى الخفى .

وإن كان الخفاء بسبب الصيغة - فذلك هو المشكل - كاللفظ المشترك الذي لم تظهر أمارات ترجمته في أحد معانيه ، وحكمه : اعتقاد حقيقته والجهد فيه حتى يعرف .



والطالب يشمل: النذب والوجوب .. والمعول عاينه هو القرائن .

مادة ٢٩١ : ( إذا تقدم على الأمر حظر — فإن زالت علته — كان معنى الأمر رفع المؤاخذه .. وإن لم تول — كان كالأمر المجرد ) (١) .

مثل : ( وإذا حللتهم فاصطادوا ) .. فالحرم ممنوع من الاصطياد لعل الإحرام فإذا زالت — كان الأمر لرفع المؤاخذه فقط . أما الثواب فمسكوت عنه .

وإن لم تول بأن ظل محرماً — فهنا قرينة .

على أن الأمر للحظر ، وهو بمعنى ( النهي ) .. والآية صريحة وحرم عليكم صيد البر مادتم محرماً .

مادة ٢٩٢ : ( الأمر : حقيقة في القول ، مجاز في الفعل ) (٢) .

ذلك لأن الفعل لم يوضع أصلاً لطلب شيء فاحتاج إلى قرينة .  
وتلك علامة المجاز ..

ولذلك لما خلع النبي ﷺ ، نعله ، في الصلاة ، وخلع الصحابة ، أنكر عليهم بعد الصلاة خلع نعالهم ، لأن م حالة خاصة .. وهذا لم يمنع أن يطلب بالفعل كما سبق في السنة .

مادة ٢٩٣ : ( صيغة الأمر من حيث الزمان مترددة بين الفور والتراخي .. ومن حيث المقدار — يعد بمثابة من أدى الأمر به مرة ، والزيادة على ذلك ، وتحديد الفور أو التراخي يعول فيه على القرائن ) (٣) .

فالأمر بالصلاة على الفور إن ضاق الوقت ، وعلى التراخي — إن اتسع الوقت ودل الدليل على تكرارها بتكرار أسبابها وشروطها وانقضاء مواعيدها — لم يكن هذا خارج عن الصيغة .

(٢) مسلم الثبوت ١

(١) المصدر السابق

(٣) المستقصى ٢

## الباب العاشر

### الأمر بالنهي

وفيه مجموعتان :

١ — الأمر . ٢ — النهي .

### المجموعة الأولى

مادة ٢٨٩ : ( الأمر : قول يقتضى طاعة المأمور .. ويدل الأمر على المأمور به إن كان المأمور به مراداً . وهو عنه في الأمر بصيغة تدل على المأمور به ) (١) .

وهو أولى من تعريفه بأنه طلب الأعلى شيئاً من الأدنى . فإن مسألة العلو نسبية . فقد يتعالى الخسيس ، ولا يتقيد الأمر بصيغة . فقد يطلب بالخير مثل قوله : « كتب عليكم الصيام » .

وربما كان أبلغ في المراد من صيغة الطالب .

وإرادة المأمور به لإخراج ما يتظاهر به السيد في أمر عبده ليظهر عصيانه . فهو لا يزيد المأمور به ومع ذلك يأمر . ولفظ بين الإرادة والأمر .  
وكون الصيغة دليلاً على المأمور به لإخراج التجوز في الأمر في نحو التهديد كقوله تعالى : « اعملوا ما شئتم » .

مادة ٢٩٠ : ( صيغة الأمر تدل على الاقتضاء والطلب . وتخصيص أحد المعاني بالصيغة ترجيح بلا مرجع ) (٢) .

كون الأمر للإباحة لا يتناسب إلا بقرينة ، والمباح غير مطلوب كما سبق في الحكم .

(٢) المصدر السابق

(١) المستقصى ١

مادة ٢٩٤ : (لنفي المطلق يدل على التكرار بخلاف الوجود المطلق ، المعبر عنه بالأمر . فسكراه . بالقرائن) (١) .

أدعى قوم اقتضاء الأمر التكرار ، لأن قولنا : لا تصم - نهي ، يراد منه نفى الصوم ، وهو يقتضى التكرار . فنقيضه الأمر وهو قولنا : صم - يقتضى التكرار ، وهذا خطأ ، لأن هناك فرقا بين لنفي المطلق . فطبيعة النهي تقتضى التكرار

مادة ٢٩٥ : (المطلق من الأحكام يفيد الصحة ومطلق الجوار ، فليس أمرا بصحة صورة معينة من الصور التي تندرج تحته . فإن استلزم المطلق بعض القيود - كان عاما لها عن طريق البديل ، لا عن طريق الجمع ، فالقيود لا تنافي الأمر المطلق ولا تستلزمه . وإن استلزم بعضها عقليا فليست تستلزمه شرعا) (٢) .

فمثلا حديث أبي هريرة وأبي سعيد .

(بع الجمع بالدرهم ، ثم ابتع بالدرهم جنيباً) .

أى بع القر الرديء بالدرهم ، واشتر تمرا جيذا .

فقوله : (بع مطلق لا عام .

والأمر المطلق بالابتع يقتضى البيع الصحيح ، والأمر المطلق بالحقيقة المطلقة ليس أمرا بشيء من صورها .

فإذا قلنا : بع هذا الثوب : لا يقتضى الأمر بعينه لزيد أو عمرو : وبعض الناس يعتقد أن عدم الأمر بالقيود يستلزم عدم الإجزاء إذا أتى بها إلا بقرينة وهو خطأ .

وليس في الحديث أمره أن يبيع النمر لبائع النوع الآخر ولا غيره ولا بمحل ولا تأجيل .

(١) المصدر السابق ،

(٢) بداية المجتهد ج ١

فإذا جاء إنسان يجوز أن أبيع لك قدحين من النمر الرديء بدرهمين ، ثم اشترى منك قدحا من النمر الجيد بالدرهمين استدلالا بهذا الحديث ، قلنا : هذا خطأ لما تضمنته المادة ، وأنه تحايل وربا .

مادة ٢٩٦ : القىء المأمور به على الإطلاق لا يجب أن يكون شرطا في صحة شيء ما آخر مأمور به وإن وقع فيه إلا بأمر آخر ، وكذلك النهي (١) :

فمثلا : الطهارة من الخبث - أى طهارة الثوب من النجاسة هل هي واجبة أو سنة ؟ . إذ النصوص محتملة كقوله : « وثيابك فطهر » .

فن حملها على الحقيقة - أوجب التطهير . ومن حملها على المجاز وهو كناية عن طهارة القلب - صرفها عن الوجوب .

وعلى كلتا الحالتين - فالطهارة مأمور بها على الإطلاق ، فهل تجب الطهارة من النجاسة في الصلاة بهذا الأمر السابق المطلق ؟

إنها لا تجب إلا بأمر جديد ، : فن ادعى وجوب تطهير الثوب في الصلاة - فعليه الدليل ، إذ تطهير الثوب خارج الصلاة معقول المعنى ، والصلاة عبادة غير معقولة المعنى على التفصيل ، والأمر وارد لملة معقولة ، ويمكن أن تكون هذه الملة قرينة لنقل الأمر من الوجوب إلى الذنب ،

وعليه : فالأمر يختلف في الصلاة عند خارجها .. فلا تعتمد العدد من عبادة معقولة إلى غير معقولة ،

مادة ٢٩٧ : (إذا علق الأمر على الشرط ، لم يتكرر الأمر بتكرار الشرط إلا بقرائن ، وكذلك إن علق على الصفة) (٢)

قال تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع » .. ولا تكرار في فرضية الحج مع الاستطاعة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المستصفى ج ٢ ،



ومثال ما خص بالوصف قوله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » .

ذلك إما لوم من تجدد السبب المقتضى لتجدد المسبب ، لامن مطلق الأمر أو المعلن بالشرط ، أو المقيد بالوصف ، إذ لا يلزم تكرار المشروط بتكرار الشرط ، لأن وجود الشرط لا يقتضى وجود المشروط بخلاف السبب .

مادة ٢٩٨ : ( إذا وقعت العبادة بوقت ، كان الوقت صفة لها ، ومن أداها مع خلل فيها - فالمعول على اعتباره متمثلاً عمده وخطؤه ) (١) .

فمثلاً صلاة العصر تقيد بالمأمور بصفة ، فالوقت صار وصفاً للواجب ومن وجب عليه شيء بصفة لم يكن متمثلاً إن جاء به على غير صفته .

مادة ٢٩٩ : ( الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ ) (٢) :

فقد أمر الشارع ولاية الأمور أن يأمروا أولادهم بالصلاة ، ومع ذلك ليس بين الشارع والأطباء خطاب .

مادة ٣٠٠ : ( الأمر يتصور ولو لم يتممكن المأمور من الفعل ، لكن يقتصر على التنفيذ التام ) (٣) :

فمثلاً : صم غدأ - فإنه أمر - وإن كما في ليلة غد . فهذا أمر صدر ولم يتممكن المأمور من التنفيذ ، ويقال له بالليل : إنه مأمور بالصوم في الغد .

## المجموعة الثانية

### النهي

مادة ٣٠١ : ( النهي متردد بين معان ، وهو مقتضى لتكرار طلب الكف ) (١)  
صيغة النهي تستعمل للتحريم والكراهة ، وهو مشترك بينهما ويخرج إلى معان أخرى مجازية - كالأمر . ويقتضى طلب التكرار .  
فإذا قلنا : لا تسافر - اقتضى طلب الكف ما لم يقيد الناهي نهيه بمدة - فليتزم بها المنهى .

مادة ٣٠٢ : ( النهي عن التصرفات المفيدة للأحكام قيل : لا يقتضى بطلانها ، إلا إن كان النهي لصفة ذاتية في الفعل ) (٢) .

فمثلاً : إذا قال الشارع لا تطلق في الحيض - فهذا نهى عن تصرف مفيد للحكم - هو تحريم المرأة .

فإذا طلق إنسان في الحيض - فإن ذلك لا يلغى وقوع الطلاق ولا لإبطال آثاره ، وإذا كان الطلاق لا يقع في الحيض - فأى شيء وقع فيه المطلق من الحرام ؟  
وكم من يبيع نهي عنه وكان سبباً لإفادة الملك - كالبيع وقت النداء .

أما إن كان النهي لصفة ذاتية - كبيع الحر - فباعه إنسان ، فلا ترتب عليه آثار .

ومن العلماء من يرى أن نهى الشارع عن التصرفات يقتضى بطلان ما نهى عنه لقوله ﷺ : ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) .  
ويلحقون كل ما نهى عنه الشارع بالمنهى عنه لذاته .  
ونحن إلى هذا أميل .

ومسألة ترتب الملك على البيع في وقت النداء فيها نزاع - كسألة الطلاق في الحيض ، وتفصيل ذلك في الفقه

مادة ٣٠٣ : ( قد يرد النهي بمعنى النهي فيكون مجازاً - كالنهي عن بيع الحر ) (١) .

وللفرق بينهما أن النهي لإعدام شرعي ، يفتى عليه الامتناع ، فكأنه قال : الحر لا يبيع ، فامتنعوا عن بيعه .

أما النهي - فطالب امتناع يفتى عليه العدم ، فالنهي ليس مشروطاً

وفي حالة النهي كأنه قال : لا تبيعوا الحر ، وأى بيع له كعدمه ، والنتيجة واحدة وهي عدم ترتب الآثار

إلا أن النهي بمعنى النهي على المراد من وجوبين :

« أ » بيع الحر لغيره

« ب » امتنعوا عن بيعه ، بخلاف ما لو كان النهي على معناه فقد ينهى ويتربط عليه الأحكام كافي المادة السابقة

مادة ٣٠٤ : ( النهي يقتضي قبض المنهى عنه لحكمة الناهي ، والقبيح : إما لعينه أو لغيره ، وكل منهما نوهان ) (٢)

الناهي : هو الشارع الذي لا تنهاه حكمته

وينقسم المنهى عنه باعتبار النهي المطلق المتعلق بأفعال المكلفين دون اعتقادهم إلى : قبيح لعينه ، أو لغيره

ولا نغنى بالقبيح لعينه أن ذلك الفعل قبيح من حيث ذاته ، لما عرف أن حسن الفعل وقبحه ، إنما يكون بجهات يقع عليها بل المراد : أن عين الفعل الذي أضيف إليه النهي عنه قبيح .

(١) منظومة الشكوكي

(٢) المصدر العاقبي

وإن كان ذلك لمعنى زائد على ذاته - كالكفر والظلم والعبث فإن عينها قبيحة باعتبار كفران النعمة ، ووضع الشيء في غير محله ، وخلوه عن الفائدة

ثم القبيح لعينه قسمان :

قبيح بمعرفة العقل ، وقبيح بتقرير الشرع ، وإثباته له ابتداء ، بخلاف الأول ، فإن الشرع مقر لمعرفة العقل ، مثل : كفر الكافر

ومثال ما أثبتته الشرع النهي عن بيع الحر

أما القبيح لغيره قسمان أيضاً :

١ - قبيح من جهة الوصف : وهو ما يكون لازماً للمنهى منه بحيث لا يقبل الانفكاك

٢ - قبيح من جهة الوصف : وهو ما يكون مصاحباً للمنهى عنه ، وقابلًا للانفكاك عنه في الجملة

ومثال القبيح للوصف : صوم يوم النحر ، فإن الصوم فيه إمعان على قصد القرية ، وقهر للنفس ، وتمرين لها على مواساة الفقراء

والنهي في هذه الاوقات لأنها أيام أكل وشرب على ما ورد به الحديث والوقت معيار للصوم يتقدر به ، فكان بمنزلة لازم خارج ، وهو حرام واجب الترك قطعاً ، ولا يلزم القضاء بالإفساد بخلاف الصلاة المنهى عنها ، فإن أفعالها من القيام والركوع والسجود - لا تسمى صلاة

ومثال ما قبح من جهة المجاور : البيع في وقت النداء للجمعة ، فإنه قابل للانفكاك

مادة ٣٠٥ : ( المنهى عنه إما أفعال حسية - كالزنا - وهذا يلتحق بالقبيح لعينه ، وإما أفعال شرعية ويلتحق بالقبيح لغيره - كالبيع المنهى عنه ) (١)

الحسيات : ما لا يتوقف تحققها على الشرع ، وعلامته صحة إطلاق الغوى عليه

(١) المصدر العاقبي



والضمنية : ما ريد في حقيقتها ، وأركانها أشياء شرعا كانت غير معتبرة لغة .  
 وكانت الحسيات ملحقة بالقبيح لعينه . والشرعيات ملحقة بالقبيح لغيره .  
 لأن الأصل أن يشهد القبح في اقتضاء النهي فيما يتعلق به النهي لا فيما لم يتعلق به .  
 والحسيات - يمكن تحققها مع صفة القبح ، فتحمل على القبح لعينها -  
 وإلا إذا دل الدليل على خلافه - كالوطء في الحيض .  
 والقبيح لعينه باطل ، فلا يكون معتبر شرعا ، والنهي شرعا لا يتعلق بما  
 لا مشروعية له أصلا .  
 كما أنه يمتنع في الحسن أن تقول للأعمى : لا تهصر فكذلك يمتنع أن يتعلق  
 النهي شرعا بما هو باطل أصلا .  
 فالنهي عن الزنا نهى شرعي ، والزنا عمل حسي ، ملتحق بالقبيح لعينه  
 فلو التحق بالقبيح لغيره لالغى النهي عنه ، إذ القبيح لغيره مشروع بأصله  
 كالصوم والبيع .  
 وليس كذلك الزنا ، لم فإنه منهي عنه لذاته

## الباب الحادي عشر

العام . والخاص . والمطلق . والمقيد

وفيه مجموعتان :

أ - العموم والتخصيص . ب - الإطلاق والتقييد .

### المجموعة الأولى

مادة ٣٠٦ : العموم والتخصيص من عوارض اللفظ أصلا . . والمعنى تبعاً .  
 واللفظ : إما خاص أو عام . والعام : إما مطلق أو مقيد (١) .  
 العام لفظ يشمل أفراداً متوافقة الحدود اتحاداً . أي لا بد له من معنى  
 مشترك فيه أفراداً ، ليصبح شموله إياها ، كاللفظ (الناس) فإنه شامل للبشر باعتباره  
 اشتراكهم في الإنسانية .  
 واللفظ الخاص - كزيد .  
 واللفظ المطلق : كالمذكور .  
 والعام المقيد - كالمؤمنين - في طائفة معينة .  
 والعموم : إما في اللفظ والمعنى - كاللفظ رجال .  
 أو في المعنى فقط - كقوم . . فإن لفظه مفرد .  
 وكان العموم والتخصيص من عوارض اللفظ أصلا ، لأنه يرجع إلى الصيغة واللفظ  
 مادة ٣٠٧ : ( يعرف العموم إما بصيغته ، أو ، اسم الجمع ، أو اسم جنس  
 الجمع ، أو ألفاظ أخرى ) (٢) .

صريح العموم :

( أ ) الجمع المحلى بالألف واللام - نحو : الرجال . .

(ب) أسماء الشرط والاستفهام .

(ج) كل وجميع .

(د) « أل » الاستغراقية الداخلة على المفرد .

(هـ) النكرة في سياق النفي .

(و) اسم الجمع - وهو الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء - كالنمر - النمرة .

(ز) اسم الجنس الجمع : وهو الذي لا واحد له من لفظه - كالفظ (أبائيل) .

وهناك الفاظ تدل على العموم : مثل : النكرة الموصوفة ، قال تعالى :  
« ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم » ،

والنكرة بعد فعل أو مصدر ، والفعل ينظر وقوعه نحو : أعتق رقبة ،  
وتحرير رقبة .

والمصدر المضاف ، قال تعالى « فليحذر الذين يخافون من أمره » ،

أما اسم الموصول - فقد يدل على العموم والخصوص ، والغالب فيه العموم .

مادة ٣٠٨ : ( العام لا دلالة له على الخاص ، والنكرة في سياق النفي تتناول  
أفرادا عن طريق البدل لا عن طريق الشمول ، بإطلاق "عام عليها مجاز" (١)

فمثلا : لفظ ( الرجال ) لفظ مستغرق لجميع أفرادها ،

فالملاحظ فيه الاستغراق ، وليس زيدا أو محمدا .

وإذا قلنا : لا رجل في الدار ، فإنه شامل لنفي جميع الرجال ، إلا أن رجل

مفرد ، فهو ينفي الجميع واحدا فواحدا ، حتى ينتهي الأمر إلى نفيهم جميعا ،  
وليس ينفيهم دفعة واحدة ،

وهذا هو الفرق بين العموم عن طريق البدل ، والعموم عن طريق الشمول .

(١) المصدر الهابط ، ومسلم الثبوت .

مادة ٣٠٩ : ( العام دليل فيه شبهة ، فيفيد وجوب العمل دون الاستناد ) (١)

قال ابن عباس : ما من عام إلا وقد خص منه البعض ، ومن هنا كانت الشبهة ،

أما الخاص : فدليل لا شبهة فيه ، واحتاله المجاز مستبعد .

مادة ٣١٠ : ( الألف واللام إذا دخلتا على الجمع أو المفرد غير العهد أو جبتا

الاستغراق ، لا أنه يصير للجنس ، ويقع الأدنى ) (٢) .

فمثلا : قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . فإنه متناول

لكل سارق . لأن هنا ( أل ) الاستغراقية الداخلة على المفرد غير المأمور .

وأما ( آل ) العهدية فتجوز للعهد الذكري كما في قوله تعالى عن امرأة عمران :

« رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت ، وليس الذكر كالأُنثى » .

أو العهد الذهني كما في قوله تعالى عن نبيه ﷺ : « إذ أخرجه الذين كفروا

ثاني اثنين ، إذ هما في الغار ، فالغار مأمور في الذهن .

أو العهد الحضورى كما في قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » .

ومثال ( آل ) . الاستغراقية الداخلة على الجمع قوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون » .

وتصرف ( آل ) إلى الجنس إذا لم يكن هناك دليل على أنها العهد أو الاستغراق .

ومثال ( آل ) الجنسية قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » .

ومن المعلوم أن « آل » الجنسية تصدق ولو على فرد واحد ، بخلاف ( آل )

الاستغراقية ، فإنها لا تصدق إلا على الجميع .

وقد يكون الاستغراق للأفراد كما في قوله تعالى : « والعصر . إن الإنسان

لئى خسر » .

أو للخصائص كما في قوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

(١) مسلم الثبوت .

(٢) المصدر السابق ومنظومة الكواكب .



( وفي هذه الحالة تدخل على المفرد ويكون الشمول للخصائص .

وقد تكون ( أل ) لازمة كما في اسم الموصول ( الذى ) و ( التى ) وأخواتها

وقد تكون ( أل ) لتعريف الماهية والحقيقة ، نحو : وجعلنا من الماء

كل شيء حتى ،

والفرق بين هذه وبين اسم جنس النكرة نحو : الرجل - فإنه مطلق وسيجيء

بتعريفه ، وهذا مقيد .

وقد تكون ( أل ) زائدة غير لازمة وذلك في الإسم المعرب للواقع حالا

مثل قوله تعالى : وليخرجن الآخر منها الأذل .

مادة ٣١١ ( المشترك لا عموم له ولا يستعمل إلا في أحد معانيه ) ( ١ ) :

فاللفظ ( القرء ) لا عموم له على الحيض والطمهر ، فهو إما للحيض فقط ، أو

للطمهر فقط .

وكذلك اللفظ المتردد بين الحقيقة والجاز ، فإنه لا عموم له أيضاً - كلفظ

النكاح - حقيقة في العقد ، مجاز في الوطء .

ولا يجوز أن يقصد المعنيان معاً في لفظ النكاح ، فليس ذلك بثابت عند أهل

اللغة . ولا في كلامهم ما يسوغه .

مادة ٣١٢ : ( المشترك يدل بنفسه على أحد معنييه ، والقرينة فيه لدفع

المراد ، بخلاف الجاز ، فهو لا يدل على المعنى بنفسه بل بقرينته ، وقرينة

الجاز لازمة له وهي من مقتضاه ) ( ٢ ) .

هذا هو الفرق بينهما - فلا مجاز بغير قرينة ، ويوجد المشترك بدونها وإنما

القرينة في المشترك تكون لتحديد المراد منه .

( ١ ) منظومة السكواكي .

( ٢ ) المصدر السابق

مادة ٣١٣ : ( المتكلم داخل في عموم متعلق الخطاب إن كان داخلاً في

الصيغة ) ( ١ ) .

فمثلاً . إذ قال النبي ﷺ ، بناء على تكليف الله له : يا أيها الناس اتقوا ربكم ،

فهو مخاطب بهذا الخطاب لأنه داخل في الناس .

مادة ٣١٤ : ( إذ قيل بالجمع بالجمع - كان لكل فرد ما يخصه :

وقد يكون كله لمفرد ) ( ٢ ) .

فقوله تعالى : وحرمت عليكم أمهاتكم ، وقوله : وخذ من أموالهم صدقة ،

فإن كل فرد يختص بأمه وأمواله .

وقد يكون كله لمفرد كقوله : فاجلدوهم ثمانين جلدة ، فإن الثمانين لكل

قاذف منفرد .

أما إذا قيل للمفرد بالجمع - فقد يعم نحو : وعلى الذين يطيقونه فدية ،

فإن على كل واحد مما أطاق الصوم - فدية .

مادة ٣١٥ : ( الفعل لا يدل على العموم ، ولادلالة فيه على بعض الأفراد ) ( ٣ )

فإذا قيل صلى رسول الله في الكعبة : فإن هذا لا يدل على جواز صلاة فرض

أو نفل فيها ، استدلالاً بالحديث ما لم تعلم نوعية الصلاة التي صلاحها من فرض أو نفل .

والفعل من نحو : لا آكل - لا يصح فيه التخصيص ، لأن الفعل للحقيقة من

حيث هي ، من غير دلالة على الفردية . فتفسيره ببعض الأفراد دون بعض

( ١ ) مسلم الثبوت ١٠٠

( ٢ ) الإتيان .

( ٣ ) مسلم الثبوت ١٠٠ ، والمستقصى ٢٠٠

( ١١٢ - الفكر الإسلامى )

لا يقبل بخلاف ما لو قال : لا آكل أكلا — إذ المصدر المنون يدل على فرد منتشر ، فيصح تخصيصه بفرد معين .

مادة ٣١٦ : ( العام حجة إن خص بمنصل غير مستقل ، فإن خص بمنصل مستقل فليس بحجة ) (١)

مثاله : « والذين يؤمنون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم »

فإنه خص بالاستثناء وهو متصل به غير مستقل ، فكان حجة .

أما لو خص بمنصل مستقل — فليس بحجة ، لأن استقلال المتصل قوى احتمال الشك في العام ، أن يكون له مخصص آخر لما بقي منه .

ومن المعلوم أنهم اتفقوا على أن العام بعد للتخصيص دلالة ظنية . ومثاله : « وأحل الله البيع وحرم الربا » خص بمستقل هو الحديث في الأصناف الستة .

فكانت دلالة الربا في الآية ليست بحجة فيها وراء الأصناف الستة ، ويجوز أن يحرم ما عدا الستة بدليل آخر .

مادة ٣١٧ : ( العام بعد للتخصيص حقيقة في الباقي إن كان الباقي جمعاً أما القدر المخصوص فمجاز ) (٢)

ذلك لأن لفظ ( الرجال ) مثلاً — إن اختص بزيد ونحوه وبكر — لدليل آخر ، فقد صار الدليل قرينة .

على أن المراد بالرجال : هؤلاء ، الأفراد . فإطلاقه عليهم وتخصيصه بهم يحتاج إلى دليل : والاحتياج من علامات المجاز .

(١) مسلم الثبوت ١

(٢) المصدر السابق

أما الباقي منه — فإن كان جمعاً — فهو عليه حقيقة ، وإلا فمجاز . كعشرة رجال . خص منهم سبعة ، فالرجال في السبعة مجاز ، وفي الثلاثة حقيقة وإن خص منهم تسعة — فالرجال في التسعة مجاز وفي الواحد مجاز .

مادة ٣١٨ : التخصيص : قصر المقام على بعض أفراده بمستقل أولاً ، مقارن أولاً ، ( بعمله أو بهم ) (١)

فمثال التخصيص بمستقل : تخصيص الربا بالأصناف الستة .

والتخصيص غير المستقل : استثناء القاذف التائب من الفسق .

ومثال المبهوم : اقتلوا المشركين إلا رجلاً .

ومثال المعلوم : اقتلوا المشركين إلا زيدا .

ويلحق بالتخصيص غير المستقل التخصيص بالشرط والصفة والغاية

والتخصصات المستقلة : إما العقل — كقوله تعالى : « خالق كل شيء » خرجت ذاته

وإما الحس كقوله تعالى : « تدمر كل شيء بأمر ربها » خرجت السموات

أو الإجماع : كنعق الرقوق من الميراث .

أو النص الخاص : ( وورثة أبواه ) . خرج الكافر للحديث .

أو المفهوم بالفحوى كتحريم الضرب في قوله : « فلا تقل لها ف » ، فإنه يدل

بمفهومه على تحريم الضرب من باب أولى .

ولا يقصر النهي على تحريم التأنيف فقط ، أو فعل النبي — ﷺ — سواء كان

خاصاً به — كنهي عن الوصال في الصوم ، وصيامه هو . أم كان لمسارض :

كاستقباله القبلة عند قضاء الحاجة ، أم كان لعذر : كنهيه عن هذه ﷺ ،

لما رأى هتمان .

(١) المستعنى ٢



أو يسكوته : كما في زكاة الخيل .

أو بالعرف : كتخصيص اللحم بما عدا السمك . مع أنه لحم طري

والقياس وخبر الواحد - يخصص متى ثبتت صحتهما .

والسبب الخاص قد يخصص .

أما مذهب الراوى إن خالف العموم من الرويات - فليس يخصص

مادة ٣١٩ : الاستثناء موضوع لتخصيص المستثنى منه .

والاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات مسكوت عنه ، وإذا ورد

الاستثناء بعد جمل ، فالتختار التوقف حتى تظهر قرينة (١)

فإذا قلنا : قاله الرجال إلا خالدا ، فإن خالدا مسكوت عنه .

ومثال ما ظهر العود إلى الأخير قوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير

رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » أى بالدية .

مادة ٣٢٠ : ( سلب العموم يغير عموم السلب ، ونفى الدوام يغير دوام

النفي ) (٢) .

فمثلاً : قوله : « لا تدركه الأبصار » سلب للعموم ، فلا يتنافى أن بعض الأبصار

تراه سبحانه .

وقوله : « لا خوف عليهم » لدوام النفي وليس لنفي الدوام وإن تقدم النفي ،

لأن السياق يأبى أن تكون الآية لنفي الدوام ، إذ يترتب عليه أنهم يخافون

في بعض الأوقات وهذا باطل

مادة ٣٢١ : ( العام : منه ما بقى على عمومته ، ومنه العام المخصوص ، ومنه

(١) مسلم الثبوت - ٢

(٢) المستصفي - ٢ ، والإتقان

العام المراد به المخصوص ، فتدبر على أى وجه تحمل العموم من النصوص ) (١) .

فمثال ما بقى على العموم . « حرمت عليكم أمهاتكم »

ومثال العام المخصوص : « خالق كل شيء »

ومثال العام المراد به المخصوص : « أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من

فضله » يريد سيدنا محمداً ﷺ .

والفرق بين العام المخصوص والعام المراد به المخصوص أن العام المخصوص

عمومه مراد في اللفظ دون الحكم .

ولا يصح إرادة الواحد منه ، بخلاف العام الذى أريد به المخصوص . فإن

عمومه غير مراد لا في اللفظ ولا في الحكم ، ويصح إرادة الواحد منه .

مادة ٣٢٢ : ( ما ورد من ألفاظ عمومها الشرع يحمل على العموم ، وكذا

كل سؤال عام وجوابه عام .

أما السؤال الخاص والجواب الخاص - فدعوى العموم فيه تهسف ) (٢) .

مثل : ما روى البخارى : طلق ابن عمر زوجته ، قال النبي ﷺ : ( مره فليراجعها )

فلا يؤمر كل مطلق بالرجعة لإحتمال أن يعلم النبي أن لابن عمر ظرفاً خاصة به .

مادة ٣٢٣ : ( لا عموم في قول الصحابي : نهى النبي عن كذا ، أو قضى النبي

بكذا ، لأن الحجة في المحكي لا في الحكاية ) (٣) .

فمثلاً : قضى بالشفعة للجار ، لا يعم القضاء بالكل جار ، فقد يكون جار سوء

مادة ٣٢٤ : ( إذا ورد الحكم في واقعة وارتبط بعلة ، دأر مع علته

عموماً أو خصوصاً ) (٤) .

(١) الإتقان

(٢) المصدر السابق

(٣) المستصفي ج ٢

(٤) المصدر السابق .

فمثلا : من سقط في سبيل الله وقال عنه النبي ﷺ : ( لا تخمروا رأسه )  
فن ادعى أن العلة هي الجهاد في سبيل الله - قال : كل مجاهد لا يخمر رأسه .  
ومن ادعى أن العلة هي الإخلاص - جعل الحكم خاصا بالمقول فيه .

مادة ٣٢٥ : ( اللفظ إما عام لعلم ، أو عام لخاص ، أو خاص لعلم ، أو  
دليل الخطاب ، وهو مفهوم المخالفة ، والمفهوم لا عموم له ) (١) .  
فمثال العام للعام : المؤمنون ، لأفراد المؤمنين .  
والخاص للخاص : الناس - للنبي .

والخاص للعام : التأنيف - للنبي عن الضرب .  
والخاص للخاص : محمد رسول الله .

ومثال مفهوم المخالفة : في السائمة زكاة - فلا حكم غير السائمة .  
وكان المفهوم لا عموم له لأنه من المعنى ، والعموم من عوارض اللفظ أصلا  
والمعنى تبعا ، فهو ضعيف . أي مفهوم المخالفة .

والمتمسك بالمفهوم واللفظ - ليس متمسكا بلفظ ، بل بسكوت .

الحديث : ( في سائمة الغنم زكاة ) ، الذي مفهومه نفى الزكاة في غير السائمة ..  
ذلك المفهوم ليس بلفظ حتى يعمم أو يخص .

مادة ٣٢٦ : ( عموم الأشخاص في الراجح لا يستلزم عموم الأزمان  
والأحوال ) (٢)

فمثلا : « اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » لا يستلزم أن تقتل المعجزة منهم  
ومن أعلنوا المسالمة .

(١) بداية المجتهد ج ١

(٢) علوم القرآن لأحمد بن ..

## المجموعة الثانية

( في الإطلاق والتقييد )

مادة ٣٢٧ : ( المطلق : ما دل على بعض من الأفراد ، شائع من غير قيد ) (١)  
كقوله تعالى : « فتحرير رقبة » فبين المطلق والنكرة خصوص وعموم من  
وجه مجتمعان في مثل قولك : اضرب رجلا ، وتنفرد النكرة عنه في قولك :  
كل رجل ولا رجل ، لأنها عامة هنا .

والمطلق يدل على بعض الأفراد . وينفرد المطلق عن النكرة في قولك :  
ادخل السوق واشتر اللحم ، فإن ( أل ) للمعهد الأدنى ومما : معرفتان .

مادة ٣٢٨ : ( إذا قيد المطلق بقى ، وإذا خصص العام ، خرج عن معناه ) (٢) .  
فمثلا : تحرير رقبة - إذا قيدت بالإيمان بقيت الرقبة كما كانت .  
أما إذا خصصنا العام كقوله تعالى في القاذفين .

« وأولئك هم الفاسقون » إلا الذين تابوا ، صار الحكم العام لا يشمل التائبين .  
وإذا قلت : « اقتلوا المشركين الحربيين » تغير للعام عن تناول كل مشرك  
وصار لا يتناول إلا الحربي .

والمطلق من أقسام الخاص ، وإذا أطلق انصرف إلى التكامل .

مادة ٣٢٩ : ( المقيد ما أخرج عن الانتشار بوجه ما ، وكان القيد مستقلا ) (٣)

فمثلا : ( مؤمنة ) في قوله تعالى : « تحرير رقبة مؤمنة » هو قيد ، وقد ضيق  
في مدلول رقبة وحصرها في المؤمنات .

(١) منظومة الكواكب

(٢) مسلم الثبوت ج ٢

(٣) مسلم الثبوت ج ٢



ولا بد من أن يكون القيد مستقلاً لإخراج المعارف ، فإن العلم مثلاً مانع من الانتشار بقيد العالمية : لكنه غير مستقل .

مادة ٣٣٠ : ( المطلق يدل على الماهية من حيث هي ، أما العام فيدل على الشخصيات ، والتخصيص : تحديد بعض الأشخاص ، أما المطلق : فيدل على القدر المشترك ) (١) .

فتلا قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تنضحوا بقرة » مطلق ، والبقرة تدل على حقيقتها وعلى القدر المشترك في كل بقرة .

أما العام ؛ فإنه يدل على الشخصيات : ف ( المؤمنون ) يدل على كل الأشخاص الموصوفين بالإيمان .

مادة ٣٣١ : ( لا يحمل المطلق على المقيد ، ولا يحمل المقيد على المطلق إلا بمسوخ ) (٢) .

المطلق والمقيد أنواع :

١ - ما يكونان في حكمين مختلفين مثل : أطعم فقيراً واكس فقيراً مصرياً . والحكم في هذا ، الاستقلال وعدم الحمل ، لأن الحكم مختلف بين إطعام وكساء .

٢ - ما يكونان في حكم واحد مع اتحاد السبب ، ويكونان منفيين بالنهي ، والحكم : العمل بهما ، فلا تعارض بينهما ، ومثاله : لا تعتن في الظهار مكاتباً ، ولا تعتن في الظهار مكاتباً كافراً فيمكن العمل بهما معاً بترك عتق المكاتب .

٣ - إذا وردا مثبتين في حكم واحد مع اتحاد السبب مثل : أطعم فقيراً ، وأطعم فقيراً مصرياً ، والحكم هنا ، أن يعمل بالتأخر إن علم التاريخ . فإن كان المتأخر هو المطلق - مسخ القيد ، وإن كان المتأخر هو المقيد - حمل المطلق عليه .

(١) المصدر السابق .

(٢) مسلم الشبوت ج ٢ .

والتقييد مخرج لبعض أفراد البدي ، أما التخصيص - فنخرج لبعض أفراد العام المشمولة جميعاً .

٤ - اتحاد الحكم مع اختلاف السبب ، مثل : أعتق من أجل الظهار رقبة ، واعتق من أجل القتل الخطأ رقبة مؤمنة ، فإن الحكم واحد - وهو التحرير ، والسبب مختلف .

ففي الأول الظهار . وفي الثاني القتل الخطأ ، وفي هذه الحالة لا يجوز الحمل لأن الحكم يدور على السبب هنا مختلف بين الظهار أو القتل الخطأ .

٥ - الاختلاف تقييداً وإطلاقاً في سبب الحكم الواحد : ( كأدوا عن كل حر وعبد زكاة الفطر ) : وفي رواية : أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين .

فهنا الحكم واحد وهو أداء زكاة الفطر .

ولما الاختلاف في سببها .

فالرواية الأولى السبب مطلق - وهو الحياة .

والرواية الثانية السبب مقيد - وهو الحياة بشرط الإسلام .

وفي هذه الحالة يحمل المقيد على المطلق ، لا بمعنى إلغاء القيد ، ولكن بمعنى اعتبار القيد هو السبب الحقيقي .

واعتبار المطلق سبب عام ، فتؤدي زكاة الفطر عن العبيد ، والخدم المسلمين . وغير المسلمين .

ومثال مفهوم الموافقة - لحن الخطاب « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً »  
 فيحرم إحراق أموالهم ، أو إغلافها أو تبديلها ، كل ذلك يتساوى مع الأكل .  
 ومثال لحوى الخطاب : تهريم ضرب الوالدين بقوله « فلا تقل لها أف » .  
 ومثال مفهوم المخالفة : « قل لا أجد فيما أوصى إلى محرماً على طاهم يطعمه  
 إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً » .

فإن مفهومه المخالف - أن الدم غير المسفوح لا يكون مجزئاً ، ويسمى  
 لحوى الخطاب بدلالة النص .

مادة ٣٣٣ : ( المقتبس من الألفاظ لا يعود إلى الصيغة ، بل إلى الفحوى  
 والإشارة ، وهو خمسة :

١ - دلالة الاقتضاء . ٢ - الإشارة

٣ - الإيحاء ٤ - لحوى الخطاب أو لحنه .

٥ - مفهوم المخالفة (١) ،

منطوق اللفظ وهو المسعى بالعبارة ، يعتبر فيه السياق المعنى المفهوم في الجملة  
 بالذات أو بالتبع .

والاقتضاء : سبق في المادة السابقة .

والإشارة : دلالة التزامية . لا تقصد أصلاً لا بالذات ولا بالتبع ، وألا  
 تكون لتصحيح الكلام . كإباحة صوم الجنب .

والتحقيق أن الدلالة الالتزامية إن قصدت للتكلم - فهي داخلة في منطوق  
 اللفظ . وتكون من دلالة العبارة .

وإن لم تقصد أصلاً ولا تبعاً . لكن فهمها خاصة مخاطبين - صارت من  
 دلالة الإشارة .

## الباب الثاني عشر

### الاقتباس والقياس

ويدور على مجموعتين :

١ - ما يعود إلى الفحوى والمفهوم .

٢ - ما يعود إلى المعنى والمعقول .

### المجموعة الأولى

#### في الاقتباس

مادة ٣٣٢ ( المنطوق : ما دل عليه اللفظ في محل النطق ، فإن لم يفهم إلا  
 بتقدير حذف - فدلالة اقتضاء ، وإن فهم من اللفظ خلاف المقصود منه - فدلالة  
 إشارة ، والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق ، فإن وافق الحكم - مفهوم  
 الموافقة ، فإن دل عن طريق الأولى - سمى لحوى الخطاب ، وإن كان مساوياً  
 سمى لحن الخطاب ، وإن خالف الحكم - سمى مفهوم المخالفة (١) .

مثال المنطوق : « اجتنبوا قول الزور » ، وقد يسمى بدلالة العبارة .

ومثال الاقتضاء : « رفع عن أمتي الخطأ » أي الإنم ، إذ الواقع لا يرتفع .

ومثال الإشارة : إباحة صوم الجنب بقوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى  
 يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » .

فمنى هذا إباحة مواصلة الجناح إلى الفجر ثم ينزع ويكون قد دخل وقت الصوم  
 وهو جنب ، فإذا ذهب يغتسل فوراً لئلا يحال أن يكون صائماً وهو جنب .



وإن توقف عليها صدق الكلام — صارت من دلالة الاقتضاء ،  
أما دلالة الإيمان — فمعناها أن المشتق يؤذن بما أخذ الاشتقاق حلة له — كالقسط :  
(سارق) الدال على السرقة ، و (الزاني) الدال على الزنا .  
أما دلالة النص والمعنى بالفحوى : وهو ثبوت حكم المنطوق للسكرت .  
فالدلالة على هذا الثبوت لفهم مناط الحكم لغة ، لا قياساً كما يظن .  
فإن تحريم الضرب مفهوم لغة من النوى عن التأنيف . . ومفهوم المخالفة —  
تقيض ما دل عليه اللفظ في محل للنطق .  
مادة ٣٤٣ . الاقتضاء — دلالة المنطوق على ما يتوقف معناه عليه والمقتضى  
ليس مأخوذاً بالمتكلم ، وإنما يعتبر لتصحيح مراده (١) .  
فيمكن لضرورة تصحيح الكلام مثل : « رفع عن أمي الخطأ » .  
فهما اقتضاء ومقتضى .

فالأقتضاء ما يستدعيه صدق الكلام .  
والمقتضى هو نفس المقدر كالإثم في الحديث .  
وعلى هذا — فالمقتضى إن أريد به دلالة اللفظ على لازمه فلا عموم فيه . . بمعنى  
عدم ترتب الأحكام من نحو التخصيص ، ولا يراد نفى الاستغراق أو الشمول .  
وإن أريد بالمقتضى ما استدعاه صدق الكلام أو معناه ، والمعبر عنه سالفاً  
بالاقتضاء ، وهو غير مذكور . فيفيد العموم ، لأن المقدر كالملفوظ — والعموم  
من هو ارض المعنى تبعاً .

وإذا كان في المقتضى تقديرات — يصح كل واحد بدلاً — فيكتفى بتقدير واحد . .  
فتقدير الزائد من غير ضرورة لا داعي لها ، والضرورة تقدر بقدرها .  
فتلا حديث : « رفع عن أمي الخطأ » يشير إلى رفع الإثم ، لكن بقي  
أمران لا يجتمعان وما . الضمان عن الخطأ ، أو براءة الذمة .

فلا يصح إلا تقدير واحد — هو براءة الذمة من الإثم .  
أما الضمان : فتأيت غير مرفوع .  
وتفسد الصلاة بالكلام فيها خطأ ، لأن الحديث لا يقدر فيه إلا رفع الإثم  
مادة ٣٣٥ : مفهوم المخالفة إما بالصفة ، أو الحال ، أو ظرف الزمان ، أو  
المكان ، أو العدد . أو الشرط . أو الغاية ، أو الحصر ، والمختار الاحتجاج به  
لأن لم يخرج منخرج الغالب ، ولا يتعارض المفهوم مع دليل آخر (١) .  
فمفهوم الصفة نحو : « إن جاءكم فاسق بغيأ فتبينوا »  
والحال نحو : « ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد » .  
والزمان نحو : « الحج أشهر معلومات » ، أى لا يصح الإحرام به في غيرها .  
والمكان نحو : « عند المشعر الحرام » ، فالذكر عند غيره ليس محصلاً للمطلوب  
والعدد : « فأجلدوهم ثمانين جلدة » ، لا أقل ولا زيادة .  
والشرط نحو : « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن »  
فغير الحوامل لا يجب الاتفاق عليهن .  
وللغاية نحو : « فلا تحمل له من بعد حق تنكح زوجها غيره » أى فإذا نكحته  
وطلقها الزوج الثاني — تحمل الأول بشرطه .  
والحصر نحو : « لا إله إلا الله » فغيره ليس بإله .  
ومثال ما خرج منخرج الغالب الذي لا يحتج به قوله تعالى : « ووبأئبكم  
اللاتي في جحوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » .  
ولا مفهوم مخالف لقول الله « ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به »  
لأنه موافق للواقع ، فكل من يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان معه .  
وإن جاء بشبهة فهي معارضة بالأدلة البقونية .

مادة ٣٣٦ ، ( درجات دلائل الخطاب : اللقب ، والإسم المشتق ، والعدد ، والصفة ، والشرط ، والغاية ، والحصر ) (١) .

دلائل الخطاب : هو مفهوم المخالفة .

وبعض هذه الأشياء لا مفهوم لها وهي :

اللقب ، والإسم المشتق ، والعدد في الراجع .

فلو أثبتنا لها مفهوماً - يترتب عليها ما لا يستصيه العقل .

فمثلاً : ( محمد رسول الله ) لو أثبتنا له مفهوماً مخالفاً لكان معناه إنكار كل الرسالات .

وتخصيص الأشياء الستة بالربا - نفى الربا فيما عداها .

ومثال الإسم المشتق الدال على جنس كقوله : ولا تبيعوا الطعام بالطعام ، وهذا يلحق باللقب ، لأن الطعام لقب لنفسه ، وكذلك الشأن في العدد .

أما باقي المذكورات فلها مفهوم .

مادة ٣٣٧ : مفهوم الغاية معناه مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والمستثنى المجهول مبطل لما قبله (٢) .

فمثلاً : فلا تقرّبوا من حق بطون . يفيد أن الحكم بعد الطهر على حالته قبل النوى عنه أثناء الحيض .

ومثال المستثنى المجهول المبطل لما قبله ، قولك المشتري : بعثك العبيد إلا عبداً . فإن هذا العقد لا يتعقد ، إذ لو كانوا عشرة فسلم المشتري تسعة ، احتمل كل واحد من التسعة أن يكون هو ذلك البعد المستثنى ، فكان الاستثناء بالمجهول باطلاً ، ومبطل لما قبله .

(١) المحتصفي ج ٧ .

(٢) مسلم للثبوت ج ٢ .

## المجموعة الثانية

### القياس

مادة ٢٣٨ : ( القياس : حل معلوم على معلوم لجامع بينهما في العلة والحكم ، ويعمل به شرعاً إن استوفى شروطه وأركانه ) (١)

القياس مظهر للحكم لا منير له ،

وهو ظني في الأصل ، وقطعيته لعارض - كالعلة المنصوص عليها .

ومثال : القياس قولنا : النبيذ كالخمر في التحريم لعله الاسكان الموجودة فيهما وأركان القياس أربعة :

١ - الأصل : وهو المقيس عليه : مثل : الخمر في المثال السابق .

٢ - الفرع : كالنبيذ .

٣ - الحكم : وهو التحريم .

٤ - العلة : وهي الإسكان .

وأما الشروط : فلا كل ركن شروط خاصة به .

مادة ٢٣٩ : ( شروط الأصل أن يكون حكمه شرعياً ، ثابت بالشرع ، صالحة للقياس عليه ، غير متغير ) (٢) .

هذه شروط أربعة ، فإذا طبقنا هذه الشروط على المقيس عليه في المثال السابق ، بين لنا أن تحريم الخمر حكم شرعي ، ثابت بالأدلة الشرعية ، لا يتغير هذا الحكم في الأصل ، صالح للقياس عليه .

فإذا كان الأصل مستثنى من قاعدة عامة - كزواج النبي ﷺ ، بأكثر من أربعة ، أو مستفاداً به ، خارجاً عن قواعد الأصول ، غير معقول

(١) المحتصفي ج ٢ .

(٢) المصدر السابق .



المعنى - كعدد ركعات الصلاة، أو كان الحكم للرخصة - كقصر المعافرة - فإن ذلك لا يقاس عليه لأن حكم الأصل في هذه الأشياء غير صالح للقياس عليه .

وكذا لا يصلح القياس إذا كان الحكم في الأصل عقلياً، أو لغوي، أو ثابتاً بغير الشرع - كالأحكام العقلية واللغوية، أم كان الأصل متغيراً - فكل هذا لا يصلح للقياس عليه . ومتى استوفت شروط الأصل - صلح للقياس عليه . وإلا فلا .

مادة ٣٤٠ : ( شروط الفرع :

١ - وجود علة الأصل فيه ،

٢ - ألا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل .

٣ - ألا يفارق الأصل في جسمية ولا في زيادة ولا نقصان .

٤ - ألا يكون حكم الفرع منصوباً عليه ) (١) .

فإذا لم توجد علة الأصل في الفرع ، لم يلتحق الفرع بالأصل .

ومثال ما تقدم الفرع على الأصل - الوضوء - يقاس على التيمم والأصل

العكس . . فالتيمم هو الفرع وقد تقدم هنا .

ومثال ما فارق الفرع الأصل قول القائل : بلغ رأس المال أقصى مراتب

الأعيان ، فليبلغ المسلم فيه أقصى مراتب الديون - قياس لأحد العوضين على

الآخر ، لأن هذا إلحاق فرع بأصل في إثبات خلاف حكمه .

أو تقول : النبيذ كالخمر في النجاسة - فهذا إلحاق فرع بأصل في خلاف حكمه

عند من يرى أن الخمر طاهرة .

وإذا كان حكم الفرع منصوباً عليه فهو غنى عن القياس - كتحريم شرب

الدم المسفوح قياساً على تحريم شرب الخمر - فإن الدم المسفوح منصوب عليه

(١) المصدر السابق .

في قوله تعالى : « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم بطعمه ، إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً » .

مادة ٣٤١ : ( شروط الحكم : أن يكون شرعياً ، لم يتعبد فيه بالعلم ) (١) .

فالحكم العقلي والإسم اللغوي - لا يثبت أحدهما بالقياس . فلا يجوز إثبات إسم الخمر للنبيذ ، ولا الزنا للواط - بالقياس في الراجع .

وكذلك لا يعرف كون المكره قاتلاً ، والشاهد قاتلاً ، والشريك قاتلاً - بالقياس .

بل يتعرف حد القتل بالبحث العقلي .

وتلك صناعة الجدل .

وما تعبد فيه بالعلم لا يجوز إثباته بالقياس لكن يرد إثبات خبر الواحد بالقياس على قبول الشهادة .

والنقي الأصل لا تجرى فيه العلة ولا يدخله القياس .

مادة ٣٤٢ : ( العلة الشرعية أمانة يظهر عندها الحكم لا بها . وشروطها :

١ - أن تكون وصفاً ظاهراً بحيث تكون أمراً يجرى عليه الإثبات .

٢ - أن تكون منضبطة .

٣ - أن تكون ثم مناسبة أو ملائمة بين الحكم والوصف الذي اعتبره علة .

٤ - أن تكون متعدية .

٥ - ألا يكون الوصف قد قام الدليل على عدم اعتباره بأن كان مخالفاً

لنص ديني ) (٢)

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(م ١٢ - الفكر الإسلامي)

فمثلاً : النبيذ كالحمر في الحكم لعله الإسكار . فإن الإسكار يمكن أن يجري عليه الإتيان وهو منضبط ، وهو ملائم ومناسب للحكم بالتحريم ، ويمكن أن يتعدى إلى النبيذ ولم يوجد من الأدلة ما ينافية .

ومثال ما قام الدليل على ما ينافي اعتباره حلة - أخذ المال في السرقة ، فليس حلة للقطع حتى يتعدى إلى المغتصب : فإن المغتصب قام الدليل الشرعي على عدم قطع يده وعليه ، فإن العلة في القطع هي السرقة لا أخذ المال .

مادة ٣٤٣ : الفرق بين للقياس وبين اللفظ الخاص المراد به العام - أى خوى الخطاب - أن في دلالة اللفظ تنبيهاً على العام من جهة اللفظ . أما القياس فالحاق المسكوت بالمنطوق ، لا من حيث دلالة اللفظ (١) .

فقوله تعالى : « فلا تقل لها أف » يدل على تحريم الضرب بلفظ ( أف ) . أما إلحاق النبيذ بالحمر فليس ، لأن الحمر تشملها ، إذا لاسمها اللغوية لا تثبت بالقياس . مادة ٣٤٤ : ( ليس في الشريعة ما يخالف القياس الصحيح ، وما يظن مخالفته فهو إما فساد في القياس ، أو لأن النص غير شرعي ) (٢) .

قال تعالى : « الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان » ، والميزان : هو القياس الصحيح .

ويرى البعض من متأخري أتباع الأئمة أن في الشريعة ما يخالف القياس . ومثاله عندهم : المضى في الحج الفاسد ، والصيام الفاسد - مخالف للقياس ، فإن المضى في الصلاة الفاسدة بمنوع وعليه قطعها ، فكان المضى في الحج والصوم على خلاف القياس على الصلاة .

(١) أهلام الموقعين ، والمواقفات .

(٢) أهلام الموقعين ؛

وجوابهم : أن الوقت في الصوم والحج - معيار لا يتسع لغيرهما . أما وقت الصلاة - فيقتصر لها ولغيرها .

فالفرق واضح ، فأين المخالفة ؟

ولقد غالى البعض فأنكر القياس أصلاً ، واضطروا إليه عن طريق ملتوى - كأهل الظاهر .

والعجيب أن قوماً من معاصرينا ، مفتونون ببعض أقوال الإمام ابن حزم ؛ وغرائب داود . ولو سئلوا : هل يرتضون الأصول التي قام عليها المذهب الظاهري في الشرق والغرب ، لرفضوا تلك الأصول . وكأنهم يعرفون الحق بمن قال حتى عرضت على أحدهم قولاً فقال قبل أن يحال عن دليله : من قال به ؟ . هل هو ابن حزم ؟

مادة ٣٤٥ : ( لا تثبت العلة في القياس عليه ولا تعتبر إلا بالدليل الشرعي تصريحاً أو تنبيهاً أو الإجماع - وتلك العلة النصية ) (٢) .

تثبت العلة ، إما بالإجماع ، أو بالنص تصريحاً ، على مراتب ،

١ - وهو أعلاها - من أجل ولاجل .

٢ - اللام مثل ( لئلا يكون للناس على الله حجة ) .

٣ - إن وأن - مثل : ( إن كنتم مؤمنين ) ومثل : ( أن تقولوا : ما جاءنا من بشير ولا نذير ) .

٤ - الفاء مثل ( كفنهم بدمائهم فإنهم يحشرون يوم القيامة ) .

(١) أهلام الموقعين ؛

(٢) المحتضى ٢ ، ومسلم للثبوت ٢



ومثال ما ثبت تنزيهاً سؤال النبي ﷺ ، عن قبلة الصائم ، فنجبها بالمضمضة .  
ومثال ما ثبت بالإجماع : تقديم الأخ للشقيق على الأخ من الأب ، في ولاية  
النكاح . . . حيث قدم في الميراث .

مادة ٣٤٩ : ( قد ثبتت العلة عن طريق الإيماء ، أو عن طريق استنباط  
المناسبة ) (١) .

الإيماء : هو افتتان الوصف بالحكم ، مثل : « والسارق والسارقة فاقطعوا » .  
ومثل : ( لا يقضى للقاضي وهو غضبان ) .

فقد اقترن في المثال الأول الحكم - وهو القطع ، بالوصف - وهو السرقة ،  
وفي المثال الثاني : اقترن النهي عن القضاء - وهو الحكم بالوصف - وهو  
حالة الغضب ، فإن الحال وصف .

فإن ذكر الوصف فقط أو الحكم فقط - كان إيماء أيضاً .

وبيان ذلك أن قوله تعالى : « أحل الله البيع » ، فإن الحل له الصحة ، والحل  
وصف ، والصحة حكم .

أو ذكر الحكم دون الوصف - مثل « حرمت الخمر » ، فالنهي عن الخمر حكم ولم يذكر وصفاً  
فهذان القسمان من الإيماء :

ومن الإيماء - التفريق بين وصفين في الحكم - مثل : « للراجل سهم وللفارص سهمان » .

ومن الإيماء - تعليق الحكم بالوصف - مثل : ( لا يوثق القاتل ) .

ومن الإيماء إلى لعل الغائية . قوله : « حتى يطهرن » ، فالعلة : الأذى .

ومن الإيماء - الاستثناء - كقوله : « فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون » .

(١) المصدران السابقان .

والشرط - مثل حديث : ( إذا اختلف المثلف فيه وكيف شئتم ) . فإنه  
إيماء إلى علية المماثلة .

ومنه : الاستدراك - كقوله : « ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان » .

ومثال استنباط العلة المناسبة للحكم - الاسكار في تحریم الخمر .

وهذا هو المناسب المؤثر .

والمناسب الملائم - كاستنباط علة رفع الحرج عن المرأة للحكم بأنها لا تقضى  
الصلاة المقرورة أيام الحيض .

وقد يكون المناسب غريباً في الظاهر - كتوريث المطلقة في مرض الموت  
أثناء العدة ، معاملة بتقيض قصده وهو يبدو غريباً ، لكنه عين الصواب .

مادة ٣٤٧ : ( قياس الأولى لا بد أن ينسجج الأصل تحت المسكوت عنه ،  
ويزيد عليه المسكوت عنه ) (١) .

فمثلاً : قبل الشارع شهادة الاثنين : فقبول شهادة الثلاثة قياس أولى . إذ  
تندرج الاثنين في الثلاثة . . وعليه ، فلا يصح إيجاب الكفارة على القاتل عمداً ،  
قياس على أنها ثبتت في القاتل خطأ . . فهي في العمد بقياس الأولى ، لأن الخطأ  
لم يندرج تحت العمد

مادة ٣٤٨ : ( الحكم الشرعي يدور على سببه ، وأحياناً يدور على حكمته ) (٢)

واسننا نعتي بالحكمة إلا المصلحة الخيالة المناسبة ، كقولنا في قوله عليه السلام :  
( لا يقضى للقاضي وهو غضبان ) أنه إنما جعل الغضب سبب المنع ، لأنه يدهش  
العقل ، ويمنع من استيفاء الفكر .

وذلك موجود في الجوع المفرط ، والاعطاش المفرط المبرح ، والألم -  
فتقيمه عليه .

(١) المستصفى ٢

(٢) المصدر السابق ،

فالغضب هو السبب ، وإدماش للعقل هو الحكم — فيقاس على الحكمة لا على السبب .

والصبي يولى عليه لجهزه — فالصبا سبب ، والمعجز حكمة . فتقاس الولاية على المجنون على الولاية على الصبي — للمعجز ،

مادة ٣٤٩ : ( لا يمنع تواردها على مغلول واحد في الشرعيات ) (١)

فتلا : الرضوء ينقض بالبول والغائط والمذي وغير ذلك .

هذه هلل تواردها على مغلول واحد هو نقض الرضوء .

لكن إذا هلل الحكم بعلة واحدة — اشترط لإنتفائه انتفاؤها .

وإذا هلل بأكثر — اشترط لإنتفائه انتفاء جميع علة كل في الرضوء .

مادة ٣٥٠ : ( موانع العلة خمسة :

١ — ما يمنع انعقادها .

٢ — ما يمنع تمامها وتأثيرها بالفعل في إيجاب الحكم .

٣ — ما يمنع ابتداء الحكم .

٤ — ما يمنع تمامه .

٥ — ما يمنع لزوم الحكم ) (٢) .

فتال الأول : بيع الحر — فإنه لا ينمقد البيع علة ولا سبب ، لأنه يصبح للحر مملوكا .

ومثال ما يمنع تمامها وتأثيرها بالفعل في إيجاب الحكم : بيع عبد الغير — فإن بيع العبد جائز . لكن كونه مملوكا للغير يمنع ترتب الأثار على هذا البيع .

(١) المصدر السابق ، ومسلم : الشبوت ج ٤

(٢) مسلم : الشبوت ج ٢ .

ومثال ما يمنع ابتداء الحكم — خيار الشرط للبائع — فإنه يمنع الملك المشتري مع كونه مؤثرا حقيقة ، لكن تأثيره يتوقف على انتفاء الخيار .

ومثال ما يمنع تمام الحكم — خيار الرؤية — فإنه لا يمنع الملك نفسه ، لكن لا يتم الملك بالقبض معه . . بل يجوز له الرد بلا قضاء ولا رضا .

وهذا آية عدم تمام الملك .

ومثال ما يمنع لزوم الحكم — خيار العيب المانع من لزوم الملك فقط .

مادة ٣٥١ : ( ما سكت عنه الشارع فطريق معرفته القياس ، وللعقل حكم فيه أنه مسكوب عنه ) (١) .

فتلا : لم يترض الشارع للسفر في القطار أو الطائرة ، وطريقة معرفة أحكام المسافرين يعرف بالقياس ، هي أحكام المسافرين على الدواب . . والعقل يعرف أن الشارع لم يتعرض لهذه الأشياء .



## الباب الثالث عشر

### النسخ

وفيه مجموعة واحدة :

مادة ٣٥٣ : (النسخ : هو الخطاب الشرعى الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب الشرعى المتقدم على وجهه ، لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه) (١) .  
فلولا النسخ لبقى المنسوخ ، ورفع البراءة الأصلية بحكم الشارع لا يعد نصحاً ، لأن البراءة الأصلية ليست بحكم شرعى - كإيجاب الصلاة على المسلم الرافع لبراءة ذمته قبل الشرع .

ورفع الحكم الشرعى بالموت أو بالجنون - لا يعد فسحاً ، لأنه لا يكليف أصلاً على ميت أو مجنون .

ولا يند في النسخ من التراخى . وقد يلتقى النسخ مع التخصيص فى بعض الصور . إلا أن النسخ : رفع الحكم كان معمولاً به . والتخصيص : قصر للعام على بعض أفراد . والاستثناء : رفع لشيء كان سيدخل فى الحكم لولا الاستثناء .

مادة ٣٥٣ : (الحكم المنسوخ كان حقاً وقت العمل به . وصار لا يعمل به بعد نسخه . والنسخ جائز عقلاً ، وواقع شرعاً) (٢) .

قال تعالى : « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل » وهى ظاهرة فى آيات التنزيل لا فى الآيات الكونية كما يرى البعض من زاعمى الدفاع عن الإسلام .

والنسخ مبدأ هام لا بحث فيه ولا بداء كما ظن اليهود وأتباعهم

فالتشريع تعليم للناس كيف يعالجون مشاكلهم

(١) الاتقان

(٢) المصدر السابق

وإذا كانت الأحكام تسير على المصالح وهى متغيرة - فإن التشريع السامى أراد أن يعلننا ترك الجود ، اقتداء به ، وليس فى علم الله تغيير ، فوضع الحكم المنسوخ معلوم عند الله أنه إلى وقت ما ، والمنسوخ والناسخ بالنسبة لنا ، وإذا سددنا هذا الباب - فكيف ندعو غيرنا إلى الإسلام ؟

والمفروض أنه لا نسخ فيثبتون على ما هم عليه ، وصحيح أنهم أدخلوا فى النسخ ما ليس منه حتى ضج البعض ، وهذا لا يحمل على إطلاقه . ويكفى للإقرار به وجودة ولو مرة .

ومن المعلوم أن المسلمين تحولوا من بيت المقدس إلى الكعبة - وهذا نسخ .  
مادة ٣٥٤ : (لأنسخ فى العقائد . وأصول العبادات ، والفضائل ، والأحكام المؤبدة ، والأخبار) (١) .

مثال الأحكام المؤبدة - قول النبي ﷺ : (الجهاد ماض إلى يوم القيامة) .  
ولا نسخ فى هذه الأمور ، لأن الحق واحد فى العقائد . ونسخ العبادات قطع الصلة بالله ، ونسخ الباقى - كذب - وهو محال .

مادة ٣٥٥ : (لا خلاف فى نسخ الأقوى للأضعف ، وعدم جواز نسخ الأضعف بمجرد أن القرآن ، لما هو أقوى منه . والخلاف فى جواز نسخ المتساويين لامن كل وجه - كالسنة المتواترة ، والقرآن ، والراجح عدم الجواز) (٢) .

ذلك لأن السنة المتواترة وإن توافر فيها ما فى القرآن من تواتر ، إلا أنها مجال لظعن البعض فى عدم تواترها . وما أجراًهم على هذا وأكثر . فسددنا ذلك الباب بترجيح المنع .

مادة ٣٥٦ : (لا يقال بالنسخ لإيهام وجود التعارض ، فلا يقال باختلاف النصوص إلا بعد التحقق من وجود التعارض ومعرفة التاريخ) (٣) .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

كثيراً ما يوجد التعارض في ذهن الناظر فقط ، ويكون الامر جلياً واضحاً ، ويظن أن هناك تعارضاً .

وقد يوجد التعارض بالفعل مع بعض الاحاديث ، وهو مع هذا قليل جداً . وكثير منها لا يعرف له تاريخ ، فالاول أن يقال فيه بالجمع .

والمنسخ لا يقال به إلا عن دليل ، مثله : « من ذكره فليتوضأ » . وقوله : « هل هو إلا بضعة منك » فإذا لم يعلم التاريخ — فليحمل الاول على الشاب ، أو على الذي تتحرك شهوته . ويحمل الثاني على خلافه .

ومثال ما وقع فيه التعارض وعلم التاريخ : حديث : ( إنما الماء من الماء ) .

منسوخ بحديث : ( إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة — وجب الغسل ) .

مادة ٣٥٧ : ( المختار أن الزيادة إن غير شرعاً حكم المزيّد عليه — كانت نسخاً . وإلا فلا تعد نسخاً ) (١) .

فزيادة التغريب في الزنا بالحديث ، ليس نسخاً للآية التي تختصر على الجلد ، لأن الحديث قرر الجلد وزاد التغريب ،

أما جعل الصبح ثلاث ركعات مثلاً — فتلك الزيادة نسخ لا مزين :

١ — أنها غيرت حكم المنسوخ فصار لا تجزئ ركعتان .

٢ — إن مراتب الأعداد أنواع مستقلة ، فليست الثلاثة اثنين وواحد .

مادة ٣٥٨ : ( إذا تأخر العموم عن الخصوص فلا يكون العموم نسخاً ) (٢) .

ذلك لأن العموم يدخل فيه الخصوص ، فليس موبلاً لحكم ، بل زائد

عليه ، بخلاف إذا تقدم المقيد وتأخر المطلق — فإن المنسخ واقع للتقيد فقط ، لأن القيد لم يندوح في المطلق . فتنبه .

مادة ٣٥٩ : ( التدرج : هو تشريع الحكم شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي على جميعه بخلاف المنسخ ، فإنه رفع التشريع سابق . أما التدرج — ففيه إبقاء على الحكم السابق زيادة عليه . وكلاهما عما تقتضيه مصلحة الخلق ، وهما موجودان في الإسلام ) (١) .

فمثال التدرج : تحريم الخمر عند الصلاة . ثم تحريمها في كل الأوقات ، فليس في الثاني إلغاء للأول .

ولله تعالى حكم معين في كل مسألة .. وما وصل إليه المجتهد فهو مراد الله في حقه ، ويؤجر عليه أصاب أو أخطأ .. وبقدر الإخلاص والعلم - يكون الصواب والخطأ ، ومن اجتهد وهو غير أهل فهو آثم - أصاب أو أخطأ .

وإن نظرنا إلى وصول المجتهد فعلاً لحكم الله في المسألة - فالمصيب واحد من المجتهدين المختلفين .. وإن نظرنا إلى الحرم حول الوصول - فكل مجتهد مصيب .

مادة ٣٦٣ : (مراتب المجتهدين :

١ - المجتهدون الشرع ٢ - المجتهدون المنتسبون

٣ - المجتهدون في المذهب ٤ - المجتهدون المرجحون

٥ - الموازنون بين الأقوال والروايات

٦ - الحافظون ٧ - المقلدون (١)

فأعلام منزلة هم الذين لا يتقيدون إلا بالحق من غير استمساك إلا بقول المعصوم .

ويليهم المنتسبون : وهم الذين اختاروا أقوال الإمام في الأصل ، وغالفوه في الفرع ..

ويليهم المجتهدون في المذهب : وهم يتبعون الإمام في الأصول ، والفرع ، وعلمهم في استنباط أحكام المسائل التي لا رواية فيها عن الإمام .

ويليهم المجتهدون المرجحون : وهؤلاء لا يستنبطون أحكام فروع لم يجتهد فيها السابقون ولم يعرفوا حكمها .. كما أنهم لا يستنبطون أحكام مسائل لا يعرف حكمها ، وهؤلاء مرجحون وليسوا مجتهدين .

ومن بعد المرجحين - الموازنون بين الروايات والأقوال ، فيقررون مثلاً أن هذا القول أقيس من ذلك .

وهؤلاء موازنون فقط .

ثم الحافظون المقلدون الذين يكونون حجة في العلم ، بترجيحات السابقين ،

(١) أصول الفقه لأبي زهرة

## الباب الرابع عشر

### الاجتهاد

مادة ٣٦٠ : (الاجتهاد : بذل الطاقة للحصول على مدارك الشيء ، وأركانه :

(١) الاجتهاد . (ب) المجتهد . (ج) المجتهد فيه (١) .

إذا كان هذا هو التعريف الاصطلاحي ، فعليه ، لا يكون الرسول ﷺ ، مجتهداً ، لأن بذل الطاقة نتيجة التردد ، وليس أمام النبي حكماً مظهرناً ، فكله قطعي بالنسبة له ، يدرك الحق فيه .

ومن الناس من استعظم نفى الاجتهاد عنه ، لأنه تعطيل للفكر ، وليس الاجتهاد كذلك ، فجرد التفكير ليس بالاجتهاد .

مادة ٣٦١ : (شروط المجتهد : أن يعرف مصادر الإسلام ، وأن يكون عالماً باللغة ، والنحو ، والناسخ . والمنسوخ ، والمنطق ، وعلوم الحديث . مستوعباً لأصول الفقه ، واقفاً على أحيات الأحكام وآياتها ، عدلاً في قبول فتواه (٢) ، هذه الشروط لا يرتاب أحد فيها .. ولعلها توقف الذين يتهمون على النصوص الإسلامية بالتخبط فيها لاعتق علم ، ولكن من حماقة وجمل .

مادة ٣٦٢ : (المجتهد فيه : هو الحكم الشرعي الظني ، فلا اجتهاد في العقليات ولا في القطعيات من الشرع) (٢) .

لا اجتهاد في مقابلة النص .

ولأنما الاجتهاد في الأمر الذي يحتمل أكثر من معنى .

والعقليات والقواطع - من الشرع ، الحق فيهما واحد متعين ، فليس الاجتهاد فيها سائغاً .

أما الأمور المظنونة الشرعية - فالحق فيها خفي بالنسبة لنا .

(١) المستصفى ج ٢ (٢) المصدر السابق (٣) المصدر السابق .



وعملهم معرفة ما رجح . وهؤلاء لهم حق الإفتاء . لكن في دائرة ضيقة ،  
وأخيراً . المقلدون — وهم الذين يستطيعون فهم الكتب ، ولا يستطيعون  
الترجيح بين الأقوال أو الروايات ، ولم يؤثروا علماً بترجيح المرجحين ، والويل  
لمن قلدنهم .

ولست أدري من أي طبقة من هذه الطبقات أكثر الأدعياء من مجتهدى عصرنا  
مادة ٣٩٤ : ( على المجتهد إذا رجح أن يستصحب النفي الأصلي ، وأن يعلم  
مواضع الإجماع ، وأن يبحث في الكتاب والسنة المتواترة ، وأن يعرف المقيدات  
والخصصات من أخبار الآحاد والأقيسة ، وسائر النصوص ) (١) .

النفي الأصل : هو البراهة الأصلية ، والا يرجح قولاً ثبت الإجماع على خلافه .  
وعلم الكتاب : أي آيات الأحكام ، والسنة المتواترة التي سبقت والتي ينكرها  
بعض الجملة : أو يقلل من وجودها .  
وجود الحديث في أكثر من كتاب — خير شاهد على وجود المتواتر  
من السنة ،

والمقيدات والخصصات من أخبار الآحاد — كنع فاطمة من الميراث لما  
رواه الصديق :

( نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة ) .

وكقوله : ( لا ميراث لقاتل ) ، وغير ذلك كثير .

ومثال القياسخصص قوله تعالى : ( أحل الله البيع وحرم الربا ) عام .  
وقوله عليه السلام : ( لا تبيعوا البر بالبر ) خاص بالنهي عن بيع البر .  
فقياس النهي عن بيع الأرض بالأرض على هذا النص الخاص — يدل على تحريم  
بيع الأرض بالأرض ، وهو مخصص لقوله : ( وأحل الله البيع ) .

فالخلاصة أن الآية بعمومها — دلت على حل بيع الأرض بالأرض ، فكان قياس  
الأرض على البر في الحديث مخصص لعموم الآية . ويدل على تحريم بيع الأرض بالأرض .

(١) المستصحب ج ٢ .

مادة ٣٩٥ : ( حقيقة الرأي ما يراه المجتهد بقلبه ، مستعملاً فكره عند  
تعارض الأمارات ) (١) .

فليس من الرأي ما يراه الجاهل أو الملحد الذي لا قلب له ، أو المتعصب الذي  
سيطر عليه الهوى والجور على التقليد والنفع الدنيوى .

مادة ٣٩٦ : ( لا تستقيم الفتوى إلا بفهم الواقع ، ثم فهم الواجب ) (٢) .  
يجب على المفتي أن يكون بصيراً بالرأى ، ملماً بالآثر ، عارفاً لمعادات الناس ،  
مستفسراً عن مرادهم ، باحثاً لهم عن الجواب من مصادر الإسلام الصحيحة .  
قال تعالى . ( وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً ) ، صدقاً في فهم الواقع عدلاً  
في تقدير الواجب .

مادة ٣٩٧ : ( الفقه : فهم مراد المتكلم . أما الفهم : فهو معرفة معنى اللفظ ،  
والعلم بالمراد قد يفهم من عموم اللفظ أو من عموم العلة ) (٣) .  
فالفقه أخص من الفهم .

ومثال ما فهم من عموم العلة : قياس كل مكيل وموزون في الربويات على  
البر — لعموم العلة — وهي الكيل والوزن مثلاً .

مادة ٣٩٨ : ( الصواب اتباع الالفاظ في العبادات ، والمقاصد في العقود  
والمعاملات ) (٤) .

كل ما لا منفعة فيه عاجلة للعبد ، فهو التعبدى . . والعبادات غير معقولة المعنى  
على التفصيل ، فينبغى الوقوف عند ألفاظها .

أما المعاملات : فتابعة لمصالح الناس ، ولذلك يعول على التقصد فيها .

مادة ٣٩٩ : ( النصوص الشرعية وإن كانت محدودة — فهي كافية لشمولها  
حوادث غير محدودة . إذ يمكن ردها إلى أنواع محدودة تدخل تحت النصوص

(١) أعلام الموقعين (٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، وإحياء علوم الدين ، (٤) أعلام الموقعين

والقياس الصحيح ما وافق هذه النصوص (١).

سبق أن المصادر الإسلامية تتفاوت في الإجمال والتفصيل .. وبعضها لا يخرج في مدلوله العام عن السابق عليه من المصادر ، كالحنة والقرآن . ومن تدبر النصوص - علم ما فيها من شمول .. بيد أن الناس يتفاوتون في إدراك هذا الشمول .

وفي حديث معاذ بن جبل : « بم تقتضى ؟ » .. قال : بكتاب الله ، ثم بسنة رسوله ، ثم اجتهد رأيي ولا آل .

فأقره النبي ﷺ ، على ذلك ، وأثنى عليه .

مادة ٣٧٠ : ( التماثل في العقلية لا يوجب التساوى في الشرعيات ) (٢) .

وذلك : كصوم الأخير من رمضان ، وتحريم صوم الأول من شوال . فإن اليومين متماثلان عند العقل ، وفرق بينهما الشرع .

مادة ٣٧١ : ( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - يشترط للقيام بهما القدرة وتجويز فائدة ، ولا يترتب ضرر أكثر ) (٣) .

الفاصل بين المعروف والمنكر هو أمر الشارع ونهيه .. ولكل منهما أسلوبية . فالمعروف « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى أحسن » .

وسبيل النهي عن المنكر « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

ولا بد من مراعاة شروطهما ، فربما ينهى عن منكر يترتب عليه أضعاف أضعاف ما كان من المنكر .

مادة ٣٧٢ : ( الأقوال التى أقرها الشارع أسباب شرعية ، لما يقرب عليها من أحكام ، فليس لأحد أن يلغىها ، ففى قصد السبب ترتبت الآثار ) (٤) .

(١) المصدر السابق	(٢) المصدر السابق
(٣) المصدر السابق	(٤) المصدر السابق

فمثلاً : ( أنت طالق ) سبب لطلاق المرأة . ففى قصد - طلقت .

وإذا لم يقصد السبب - فلا طلاق ؛ وقد جاء فى الحديث :

( لا طلاق فى إغلاق ) .

والغضب - إغلاق ، لأن الغضبان قد أغلق عليه باب القصد بشدة غضبه .

فإن الغضب غول العقول ، يغتالها كما يغتالها الخمر ، بل أشد ، ولا يشك فقيه النفس فى أن هذا لا يقع طلاقه .

مادة ٣٧٣ : ( الداخلة تحت مرتبة العفو أربعة أشياء :

١ - الوقوف مع الدليل المعارض ..

٢ - الخروج عن مقتضى الدليل بغير قصد ..

٣ - الخروج عن مقتضى الدليل بالتأويل ..

٤ - ما سكك الشرع عن تفصيله ) (١) .

فمثال الأول : الفعل بالرخص فإنها معارضة بالعمل بالعوائم ..

ومثال الثانى : عثرة العالم وغفلة المجتهد ، وفى الحديث :

( أقبيلوا ذوى الهيات عثراتهم ) .

ومثال الثالث : تأويل عاتشة لقوله تعالى : ( إن الصفا والمروة من شعائر

الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) أولئك النص برفع الخرج عن تارك السعى ، وأنكر عليها النبي ذلك .

ومثال الرابع : ذبائح أهل الكتاب التى تذبح لأعيادهم . فإنها مسكوت عنها

فى شرعنا تفصيلاً ، وإن كانت تدخل إجمالاً فى قوله : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ) .

وسئل مكحول عن ذلك فقال : ( كله ، قد علم الله ما يقولون ، وأحل ذبائحهم

(١) الموافقات .

( م ١٢ - الف - الفكر الإسلامى )

ومثال كثرة الأصول : ترجيح إلحاق النبيذ بالحر في الإسكار لا في النجاسة ، فإن الإسكار يشهد له العقل والشرع ، بخلاف النجاسة .

ومثال العكس : مسح الرأس ، لا يتكرر ، فلا يقال بتكراره لأنه وكن ، إذ المضغنة تتكرر وليست بركن ، وهذا من أضعف القراحيب .

مادة ٣٧٣ : ( المختار في ترتيب الدلالات على النحو الآتي :

( أ ) المنطوق . ( ب ) فحوى الخطاب .

( ح ) الإشارة . ( د ) الافتضاء ( ١ ) .

فمثلاً : إذا تعارضت العبارة مع دلالة النص — قدمت العبارة .

وإذا تعارضت دلالة النص مع الإشارة — قدمت دلالة النص .

وإذا تعارضت الإشارة مع دلالة الافتضاء — قدمت الإشارة .

وكذلك تقدم كل دلالة أوضح من غيرها في بيان المراد . فمثلاً قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » فإنه ظاهر في حل الزائد على الأربع ، لأن ما فوق الأربع — داخل فيما وراء ( ذلكم ) .

وقد عورض بقوله : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى » فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، .

فقدّم لانه أكثر وضوحاً في المراد ، وهو نص في المسألة ، والنص مقدم على الظاهر

مادة ٣٧٧ : ( إذ تعارض المعقول مع المنقول وتساوت دلالتهما — قدم المنقول إن كان في مسألة لامجال للعقل فيها ، وقدم الأقوى عند عدم التساوي ، ويقول المنقول إن كان هناك مسوغ ) ( ٢ ) .

المعقول والمنقول — إما أن يكونا قطعيين أو ظنيين ، أو المنقول ظني بآني كان خبر واحد ، أو كان يحتمل أكثر من معنى .

## الباب الخامس عشر

### الترجيح والتعارض

مادة ٣٧٤ : ( الترجيح . إظهار أحد المتماثلين المتعارضين على الآخر ، بما لا يستقل حجة أو انفرد ) ( ١ ) .

فلا ترجيح بكثرة الأدلة ، لأننا لو فرضنا مثلاً أن حكماً يثبت بدليل واحد ، وأن معارضه يثبت بثلاثة أدلة ، والدليل الواحد يتساوى مع كل دليل من الأدلة الثلاثة من كل وجه — للزم أن يكون الزائد من الأدلة لاجديده فيه حتى يرجح به . وعليه ، فلا ترجيح بكثرة الأدلة المتساوية .

وما يقال من أن الأدلة يقوى بعضها بعضاً — كالتواتر — فغلط في مسألتنا . لأن أخبار الآحاد التي يتكون منها المتواتر ظنية ، وباجتماعها صارت قطعية ، ولا كذلك الأدلة الثلاثة التي هي في مسألتنا .

إذ المفروض أن كل واحد منها متساوى مع الآخر ، فصارت كالدليل الواحد

مادة ٣٧٥ : ( يرجح القياس : —

١ — بقوة الأثر . ٢ — للثبات على الحكم .

٣ — كثرة الأصول . ٤ — العكس ) ( ٢ ) .

فمثال ما رجح بقوة الأثر : فسكاح الحر أمة مع قدرته على زواج الحررة قياساً على جوازه للعبد من باب أولى ، فإن الحر أوسع في باب الحل .

فإذا جاز للعبد ذلك — فليجوز للحر من باب أولى .

ومثال الثبات على الحكم : أي كثرة اعتبار الشارع للوصف فيه — أي في الحكم — المسح . فإنه مؤثر في التخفيف عند كل تطهير غير معقول .



فإن كان المنقول قطعياً في ثبوته ودلالته - أى لا يحتفل إلا معنى واحداً  
فبإستحليل أن يعارضه العقل ؛

ومن المعلوم أن القطعى لا يعارض القطعى ، وأن لفظى لا يقوى على  
معارضة القطعى ؛

مادة ٣٧٨ : ( كل لفظ احتمال معنيين فصاعداً - فهو الذى لا يجوز لغير العلماء  
الاجتهاد فيه ، وعلمهم الدلائل دون مجرد الرأى عند الترجيح ، فإن كان أحد  
المعنيين أوضح - وجب الحمل عليه . إلا أن يقوم الدليل على إرادة غيره ، فإن  
تساويا والاستعمال فيهما حقيقة - قدمت الحقيقة الشرعية ، ثم العرفية ،  
ثم اللغوية ، ما لم يدل الدليل على المراد (١) ،

فمثال ما قام الدليل على خلاف ظاهره - لفظ ( اليد ) في قوله تعالى :  
« يد الله فوق أيديهم » ، إذ قد قام الدليل العقلى على تنزيهه عن ثبوت الجارحة  
له سبحانه . وقام الدليل السمعى على أنه ( ليس كذلك ) ، وهذا دليل بنى أن  
يكون المراد الجارحة - والاسلم لإثبات هذه الاشياء على نحو ما أثبتنا لنفسه من  
غير تهديد لسكيفية .

مادة ٣٧٩ : حقيقة التعارض : التساوى بين المتعارضين من كل وجه ، فاقبل  
بفسخه أو ترجيحه أو إمكان الجمع فيه - فليس بمعارض على الحقيقة (٢) .

لا وجود للتعارض الحقيقى فى الشرع الاسلامى ، وإن وجد - فهو تعارض  
صورى ، يزول بالتأمل فيه ، والمتعارضان فى الصورة إن كان التفاوت بينهما  
يسيراً - فالجمع مقدم على الترجيح ، وإلا فالترجيح مقدم على الجمع - مثلى :  
نقض الضوء بمس الذكر فى الحديثين « من مس ذكره فليتوضأ » وحديث :  
( هل هو إلا بضعة منك ؟ ) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

فن لاح له أن الفرق يسير - جمع ، وإلا رجح .

مادة ٣٨٠ : ( إذا تعارض الإعراب مع المعنى - قام المعنى ، وحمل  
عليها الإعراب ) (١) .

ينبغي فهم المعنى أولاً حتى يكون على أساسها الإعراب ، وأخطأ من أعرب أوائل  
السور قبل أن يفهم معناها ، فإن جعلت من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه - فلا تعرب .  
وقد زلت أقدام كثيرة من المربين واعوا فى الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا فى  
موجب المعنى ، من ذلك قوله تعالى : « أصلوا تك تأمرك أن تترك ما يعبد أبائنا أو أن  
نفعل فى أموالنا ما نشاء » ، فيتبادر إلى الذهن عطف ( أن نفعل ) على ( أن تترك )  
وذلك باطل ، لأن شعبياً لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاءون .  
وإنما هو عطف على « ما » المفعول لأن تترك .

والمعنى : أن تترك أن تفعل ، أى : أصلاتك تأمرك أن تترك تصرفاتنا فى أموالنا  
حسب ما نشاء ، وتقيد حريتنا - ذلك لا يليق بك - إنك لانت الحليم الرشيد .

مادة ٣٨١ : ( إذا تعارضت الوسيلة مع الغاية ، بأن كانت الوسيلة مباحة ، والغاية  
مفسدة - تحولت الوسيلة عن أصل وضعها - تصبح الوسيلة مفسدة وتحرم ) (٢) .

مثال ذلك : قوله تعالى : « ولا تعبوا الذين بدعون من ذون الله ، فبفسخوا الله  
هدواً بغير علم » ، فمب المشركين لا جناح فيه ، لكن ربما إذا سببناهم ردوا  
هائنا فى أقدس المقدسات عندنا ، فيمنع السبب ويكون حراماً .

وتلك قاعدة سد الذرائع المشار إليها سابقاً فى باب : « الإجماع » .

مادة ٣٨٢ : ( إذا تعارض الفارق الأخص مع الجامع الأعم - قدم الفارق  
الأخص ) (٣) .

مثلاً : من خالف الصحابة فى خصوص الحكم فلم يتبعهم فى ذلك الحكم ، ولا فيما  
استدلوا به على ذلك الحكم ، فلا يكون متبعاً لهم بمجرد مهاركتهم فى صفة

(١) المصدر السابق (٢) أهلام الموقعين (٣) المصدر السابق

عامة - وهي مطلق الاستدلال والاجتهاد ، قال تعالى : « والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه » . وعليه - فإن ذلك المخالف مجمعه مع الصحابة صفة عامة - هي : مطلق الاستدلال . ويوجد فرق خاص بالمخالف هو عدم اتباعه ما قالوا به في خصوص الحكم المختلف عليه ، فيقدم الفارق ولا يكون المخالف متبعاً لهم ، لأن نافي كونه متبعاً أخص بما يشبه كونه متبعاً .

مادة ٣٨٣ : ( التوقف في التعارض أولى من الإسقاط ، ويتخير المتوقف ) (١) . إذ المتوقف محترم للتعارضين ، والإسقاط حكم لا دليل عليه ، وليس عدم العلم بالدليل دليل . . فالتوقف أولى ، لعل غيره يكشف المرجح .

مادة ٣٨٤ : ( إذا تعارض القول مع الفعل - قدم الأقوى ) (٢) .

فمثلاً : في الحديث : ( أكل النبي صلى الله عليه وسلم ، مع مجزوم ) .

وقال في حديث آخر : ( فر من المجزوم فرارك من الاسد ) فيقدم القول . إذ الفعل يحتمل الخصوصية بحفظ الله له .

مادة ٣٨٥ : ( من ترجحات الحديث : سلامته من الاضطراب والعلل ، وكون راويه أوثق ، وقوة صيغة راويه ، وتعضده بغيره ، وكثرة روايته ، ووجوده في الصحاح ) (٣) .

سبقت الامثلة في حديثنا عن السنة ، وهذه الترجيحات أغلبها خاص بالسند .

مادة ٣٨٦ : يرجح الخبر باستعماله في محله وتعظيمه للصحابة والمنازع على خصوصه أولى من المتفق على خصوصه . . كما يرجح الخبر إن بين بخبر آخر . . وأيضاً يرجح الخبر المثبت لما ظهر تأثيره في الحكم على غيره . . كذلك أيضاً يرجح ما قصد به بيان الحكم المتنازع فيه ) (٤) .

(١) المصدر السابق . (٢) بداية المجتهد ومعلم الثبوت .

(٣) المستعنى ٢٠٠ (٤) المصدر السابق .

هذه المادة خاصة بمن الخبر .

ومثال الترجيح باستعمال الخبر في محله قوله : « لا نكاح إلا بولي » . مع قوله : « الايم أحق بنفسها من وليها » لا تنا حمل ذلك على أنها أحق بنفسها في الاذن لافي العقد ، واللفظ يعبر الاذن والعقد ، على أن يكون محل الخبرين واحداً - وهي الكبيرة . واستواء الحديثين في مرتبة الصحة .

ومثال ما ترجح بدلالته على تعظيم الصحابة - خبر الوضوء من القمقمية يرجح عليه الخبر الذي لم تذكر فيه قمقمية . . لان القمقمية في الصلاة لا تليق بالصحابي . أما المتفق على خصوصه - فلا يتعدى محله مثل : ذبح الاضحية قبل صلاة العبد . ومثال : ( أيما إهاب دبغ فقد طهر ) . . لم يفرق فيه بين ما يؤكل وبين ما لا يؤكل . فدلالة عمومته على جملتها لا يؤكل أقوى من دلالة نهيها عن افتراش جلود السباع ، لانه ما سبق لبيان النجاسة والطهارة .

بل ربما انتهى عن الافتراض للخيل . أو لخاصية لا نعقلها .

فهذا قصد به بيان الحكم المتنازع فيه .

ومثال ما تضمن للتأخير في الحكم خبر : ( إن بربرة أعتقت وهي تحت عبد ) . فتقدم هذه الرواية على ما روى أنها ( أعتقت تحت حر ) لان ضرر الرق في الخيار قد ظهر أثره ، ولا يجرى ذلك في الحر .

ومثال المبين بخبر آخر ويترجح - الاسرار بالتسمية ، فإنه مبين بعمل أهل المدينة ، فكان أرجح من خبر الجهر بها .

وأنبه على أن هذه أمثلة فقط ، وإلا فقد يرجح الحديث بأمور أخرى ، تكون تبيحها أن ما رجحناه يصبح مرجوحاً .

مادة ٣٨٧ : ( ترتب طرق الشارع هكذا : القول ، فالفعل ، فالافترار بالعكوت فالقياس . . وعند التعارض يقدم القول على الفعل ، والإقرار والقياس . . ويقدم الفعل على التقرير . والقياس . . ويقدم التقرير على القياس ) (١) .

(١) بداية المجتهد -

مرت الأمثلة في السنة ، ولأن الطلب بالقول هو الأصل ، والطلب بالفعل غير معهود كثيراً ، والسكوت محتمل للشبهات ، والقياس أكثر احتمالاً لها .  
مادة ٣٨٨ : ( إذا تعارض نصان أحدهما يوافق البراءة الأصلية والآخر فيه جديد — فيقدم ما فيه جديد ) (١) .

فمثلاً حديث أبي أيوب الأنصاري ، أنه قال عليه الصلاة والسلام : ( إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا ) .  
والحديث الثاني : حديث عبد الله بن عمر أنه قال : ( ارتقيت على بيت أختي حفصة ، فرأيت رسول الله ﷺ ، قاعداً لحاجته على لبنتين ، مستقبل الشام ، مستدير القبلة ) .

فالحديث الثاني موافق للبراءة الأصلية ، وحديث أبي أيوب جاء بجديد فيقدم : على أنه يمكن توجيهه أيضاً بأنه قولي ، وحديث ابن عمر فعلى .  
مادة ٣٨٩ : ( إذا تعارض خبر الواحد مع عمل أهل المدينة — فإن استند أحدهما إلى نقل صحيح معضد له — قدم ، وإلا فإن العمل أولى من اتباع الخبر المخالف لعمل أهل المدينة ) (٢) .

المدينة دار الهجرة — وعمل أهلها أثبت من خبر غايته إن صح — إفادة الظن .

(١) المصدر السابق :

(٢) أعلام الموقعين .

## الباب السادس عشر

### اجتماعات

مادة ٣٩٠ : ( الإسلام قوة روحية ، وعقلية ، وعاطفية ، ومادية حضارية ) (١) .

يمحس جوهر الروح بما شرعه من عبادة تصلحها بالملا الأعلى . ويقترض على العقل توحيد الله بالحجة ، وتصحيح ما يدعى شرعيته بالدليل ، وتوسيع النص بالتدبر ، وتعميق الإيمان بالتفكير — البلاغة معجزة — وهي قوة في الفكر والعاطفة والعبارة ويدعو أصحابه لإقرار الحق بالرحمة والحكمة والعدل ، والقوة فيه مزدوجة — قوة تدافع البغي والعدوان من الناس ، وتدافع الآثمة والطغيان في النفس .

مادة ٣٩١ : ( الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل — فربما لا يؤمن فيها العثور ، وهزلة القدم ، والحيدة عن جادة الصدق ) (٢) .

ما أكثر الأخبار المنسوبة إلى الإسلام ، وهو يبرأ منها ، والنفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر — أعطته حقه من التحجيص والنظر ، حتى تدبين صدقه من كذبه .

وإذا كان مضمون الخبر مستحيلاً ، فلا قيمة لتعديل أو تجريح الرواة وإنما قيمة ذلك فيما هو إنشائي أو جب الشارح العمل به . . أما الأخبار عن الوقائع ، فلا بد فيها من مراعاة حسن المطابقة ، مع أصول العادة وقواعد السياسة وطبائع العمران ، وأن يقاس فيها الغائب بالحاضر ، والشاهد على الزاهب .

مادة ٣٩٢ : ( الألفاظ موضوعة للصور الذهنية ، لا الأعيان الخارجية ومعاجم اللغة موضوعة لضبط الألفاظ لا لتحديد المعاني ، ولتشقيف اللسان لا لتقويم الجنان ، والقواميس معاجم المفردات ، والقرآن والسنة معجم التراكيب — لا معجم لها سواهما ) (٣) .

(١) وحى الرسالة للزيات . (٢) مقدمة ابن خلدون .

(٣) تاريخ الأديان لمحمد عبد الله دراز .



كم فيما وراء السماء من معان تملأ الأبدولعلمها لا تملأ سطوراً أو سطرين من معاجم اللغة ، وفي الحديث: ( أعطيت جوامع الكلام ) (الإناني أو تيت القرآن ومثله معه) ، واعتبار اللغة كلها توفيقية يحرم الفصحى من المعاني الجديدة ، والكلمات المولدة ، ويطنى العامة عليها . ووسائل وضع الألفاظ الجديدة : الإرتجال ، والاشتقاق ، والتجوز ، وتطبيق القياس ، وتعميم السماع ، وبذلك ندفع معرة العجم والعقم عن اللغة السكرية .

مادة ٢٩٣ : إذا لم نتطور كما يتطور الآخرون ، عشنا من عصرنا غرباء بالقل أجناب في الشعوب ، وحشي الثقافة ) (١) .

متى نفخ الله من روحه في خمود الحى - صيره على سنن الوجود ، وبصره بغاية الحياة . . وليس في تطورنا خطورة على الاسلام . فقوته فيه ودفاعه منه ، ولا يزال كتابه في أيدينا يعمر القلوب بالقوة ، ويغمر النفوس بالحياة . والقوة قوة الايمان والحياة حياة الروح ، وتأمل قوله بدون ذكر المفعول ليتناول كل شئ . ( هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ إنما يتذكر أولو الالباب ) .

وإن أرواح الشعوب لا تنتقل إلى الأعقاب إلا في نتاج العقول والقرائح والحامل لا يلد حركة ، والجامد لا يبعث حياة . وأقبح أنواع الجهل ما نجمله ونفسب جهلنا به إلى الاسلام .

مادة ٣٩٤ : ( العقول البشرية كالآذواق ، قد تنكر الشئ في وضع ، وترضاه في وضع آخر ) (٢) ،

كل ما تفتحه العقول البشرية محدود ، يعبر عن كيان محدود ببيئته ، ووراثته . وثقافته ، وغير ذلك .

وليس من المنطق أن يكون أثر الفكر دائماً من الخير المحض مادام مصدره الانسان . وهو يفسد ويصلح تبعاً لوحى غريزته ، وخضوعاً لطوى لهوى ونفثته . ولا يكون الخلاف في الشئ المختلف فيه ، بل في الأنفس المختلفة عليه والأرواح والعقول جنود مجتدة : ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف .

(١) وحى الرسالة للزيات .

(٢) مقدمة إشارات ابن سينا لسليمان دنيا .

مادة ٣٩٥ : ( لا تسمو حياة الفرد حتى يكون جزءاً من كل ، ولا يجتمع الكل حتى يكون تاماً فيما هو كل به وفكرة الكل هذه لا يصورها ولا يستوفى معانيها إلا الدين الصحيح ) (١) .

في الحديث « مثل المؤمنين في توادهم وتعارفهم وترحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له بالسهر والحصى » .

وإن العضوية في الجماعة تسبب الانمط السكامة للسلوك المتبادل ، وإن تمثيل الأفراد لقيم الجماعة جزء من المشكلة الكبرى الخاصة بالأساس الفردى الذى يبدأ منه التغيير ، وإذا خضعت البيئة للانانية الفردية لم تصلح أن تكون مأوى لحياة روحية سليمة .

مادة ٣٩٦ : ( ليس المصلح من فكر وكتب أو وعظ وخطب ، لكنه الحى العظيم الذى تلبسه الفكرة العظيمة فتحيا فيه وتجعل له عمراً ذهنياً يكون متصرفاً على حكمها ، فيكون تاريخه ووصفه هو وصف هذه الفكرة وتاريخها ) (٢) ، من تعاليم الاسلام قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فبمقتضى عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) .

ولقد علم النبي ﷺ أتباعه أن يفتقروا القول بالعمل ، وأن يكون المسلم صورة مجسدة للإسلام ( من سن سنة حسنة فله أجرها ، ومن عمل بها ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ) ووزر من عمل بها ) وعلى الناس أن يكون اهتمامهم بالتعالم أكثر من اهتمامهم بالمعلين .

مادة ٣٩٧ : ( معرفة النتائج تعاهد على التعلم متى بصّر المتعلم بمواضع خطئه ) (٣) .

فمن ترك لم يبصر بمواضع خطئه ، فالأمل في اعتدائه ضئيل .

ونتيجة التعليم يجب أن نستفيد بها في كل ما نحتاج إليه . فإن نسبت بسرعة فلا فائدة من التعليم ، وكلما اقترب المنهج من الواقع : كان أثبت في الذاكرة .

مادة ٣٩٨ : ( لكل مجتمع موارده وهيكله وحياته وصورته ، وعلى المصلحين دراسة كل الاحوال والظروف ) (٤) .

(١) مصطفى صادق الرافعى في كتاب المساكين ،

(٢) وحى القاج ٢ للرافعى (٣) مبادئ علم النفس (٤) علم الاجتماع



إن الإصلاح مهمة لا يقوم بها إلا من وثقه الله وأمدته بعونه ، ولا يقوم  
بالإصلاح المطلوب دينياً إلا ذو المروءة السوي . وعليه أن يكون ملأً بها الم الإسلام ،  
وأن يدرس نفسية الأفراد ، وطبيعة المجتمع ، وروابط الأفراد بعضهم ببعض  
والنظم التي توجه سلوكهم ونشاطهم . فلا غنى للمصلح عن علم النفس والاجتماع  
والاقتصاد والنظم ، فإن هذه حياتهم . والنظم صورة صادقة لها .

مادة ٣٩٩ : لا تسعوا النفس عن ذاتها حتى يرتفع نظرها إلى الأشياء .

والنظر الانساني لا يسمى بشيء إلا إذا ألبسه معناه الالهي (١) .

الخلق جميعاً عباد الله وعبيده ، لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى فإن  
نظرت إلى الحياة مجردة عن رحمة الله ، فما فيها إلا غبار يشور على غبار وإن نظرت  
إليها ، على أنها أثر تتجلى فيه رحمة الله - كانت جنة ، اتسقت في ظلالها الخفض  
واضطرد في مياهها النعيم ، وانبلج في أجوائها الأناس وانتشر فيها السلام  
( وكأين من آية في السموات والأرض يرون عليها وهم عنها معرضون ) .

مادة ٤٠٠ : ( تعتبر هذه المواد وحدة متكاملة يتمم بعضها بعضاً ) .

هذا الكتاب كتبه وأنا أرجو أن يكون عند فقهاء الإسلام ذكره ، وعند  
الخواص منهم شكره ، وعند الله أجره .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والمهتدين به .  
والحمد لله رب العالمين .

د/ محمد عبد المنعم القمحي

الأستاذ بكلية أصول الدين - القاهرة - جامعة الأزهر

(١) أوراق الورد للرافعي .

## ( المراجع )

كتبتها للخاصة ولاختلاف الطبقات . . . اكتفيت بذكر الجوه دون الصفحة ،  
وربما كان ما ذكرته في الجزء الاول يكون في الثاني . وهذا لا يخفى على المتخصصين  
وهذه هي المراجع حسب ذكرها في الكتاب :

(١) بداية المجتهد (٢) مقدمة ابن خلدون

(٣) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه

(٤) أعلام الموقعين « أربعة أجزاء » ..

(٥) المستصفى « جزآن » (٦) الإيقان « جزآن »

(٧) شذور الذهب

(٨) شرح منظومة الكواكب في أصول الأحناف لمن المنار « جزآن »

(٩) مسلم الثبوت « جزآن » (١٠) المواقف « ثمانية أجزاء »

(١١) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم . .

(١٢) شرح السلم في المنطق . (١٣) أدب البحث والمناظرة .

(١٤) رسالة التوحيد . (١٥) التفسير فريضة إسلامية .

(١٦) بدائع الفوائد . (١٧) العقائد النفسية .

(١٨) درء تعارض العقل والنقل (١٩) شرح العقيدة الواسطية .

( ٢٠ - ٢١ ) الصحيحان ( البخاري ومسلم ) .

(٢٢) مقالات الأشعريين . (٢٣) التصوير الفني

(٢٤) الإسلام والأوضاع الاقتصادية (٢٥) تقويم الفكر الديني .

(٢٦) عقائد المفكرين . (٢٧) النبوات

(٢٨) المنقذ من الضلال (٢٩) الإسلام دين الفطرة

(٣٠) أصول الفقه (٣١) المدخل لدراسة القانون .

(٣٢) الجريمة في الفقه الإسلامي (٣٣) التشريع الجنائي



(٣٤) إحياء علوم الدين	(٣٥) الموافقات (أربعة أجزاء)
(٣٦) قانون العقوبات العام	(٣٧) مناهل العرفان
(٣٨) قصص الأنبياء	(٣٩) تدريب الراوى
(٤٠) علوم الحديث	(٤١) مقدمة ابن الصلاح
(٤٢) علوم الحديث - لأبي زهر	(٤٣) علوم الحديث - للسماحى
(٤٤) نخبة الفكر	(٤٥) نيل الاوطار
(٤٦) الاقتراح فى معانى الإصلاح	(٤٧) هدى السارى
(٤٨) الإبداع فى مضار الابتداع	(٤٩) القطب على الشمسية
(٥٠) علوم القرآن	(٥١) وحى الرسالة
(٥٢) تاريخ الأديان	(٥٣) مقدمة إشارات ابن سينا
(٥٤) المساكين	(٥٥) وحى القلم
(٥٦) ميادين علم النفس	(٥٧) علم الاجتماع
(٥٨) أوراق الورد	

## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٦	الباب الاول : (عموميات) من م ١ إلى ٢٠
١٥	الباب الثانى : المنطق والمناظرة . من م ٢١ إلى م ٣٥
٢٣	الباب الثالث : أبحاث كلامية : ويتكون من خمس مجموعات
٣٧	المجموعة الاولى : فلسفة علم الكلام : من م ٣٦ إلى م ٧١
٤٨	المجموعة الثانية : الله ، وصفاته ، وأفعاله : من م ٧٢ إلى م ٩٩
٥٢	المجموعة الثالثة : النبوات : من م ١٠٠ إلى م ١٠٩
٥٤	المجموعة الرابعة : الحياة الآخرة : من م ١١٠ إلى م ١١٣
٥٩	المجموعة الخامسة : ملحقات علم الكلام : من م ١١٤ إلى م ١١٩
٦٧	الباب الرابع : الحكم : وفيه خمس مجموعات : المجموعة الاولى :
٨٤	مبادئ عامة : من م ١٢٠ إلى م ١٢٨
٨٦	المجموعة الثانية : أقسام الحكم من م ١٢٩ إلى م ١٧٤
٨٨	المجموعة الثالثة : المحكوم عليه : من م ١٧٥ إلى م ١٧٨
٨٩	المجموعة الرابعة : المحكوم فيه أو به من م ١٧٩ إلى م ١٨٣
١٠٢	المجموعة الخامسة : الحاكم : م ١٨٤
١١٠	الباب الخامس : القرآن : من م ١٨٥ إلى م ٢٠٢
١١٣	الباب السادس : السنة : وفيه أربع مجموعات
١١٤	المجموعة الاولى : فى المتن : من م ٢٠٣ إلى م ٢٢١
١١٦	المجموعة الثانية : روايتها : من م ٢٢٢ إلى م ٢٢٨
	المجموعة الثالثة : فى سلسلة الرواة : من م ٢٢٩ إلى م ٢٣٢
	المجموعة الرابعة : فى كتبها ومؤلفيها : من م ٢٣٣ إلى م ٢٣٥
	الباب السابع : الإجماع وما يستأنس به وما لا يستأنس به : وفيه مجموعتان
	المجموعة الاولى : من م ٢٣٦ إلى م ٢٥٥



رقم الصفحة	الموضوع
١٢٢	المجموعة الثانية : فيما لا يستأنس به على الإطلاق : م ٢٥٦
١٢٣	الباب الثامن : الألفاظ : من م ٢٥٧ إلى م ٢٧٢
	الباب التاسع : المجمل والمبين والظاهر والمؤول : وفيه مجموعتان :
١٣٩	المجموعة الأولى : المجمل والظاهر والمؤول : من م ٢٧٣ إلى م ٢٨٤
١٤٥	المجموعة الثانية : البيان : من م ٢٨٥ إلى م ٢٨٨
	الباب العاشر : الأمر والنهي : وفيه مجموعتان :
١٤٨	المجموعة الأولى : الأمر : من م ٢٨٩ إلى م ٣٠٠
١٥٣	المجموعة الثانية : النهي ، من م ٣٠١ إلى م ٣٠٥
	الباب الحادي عشر : العام والخاص والمطلق والمقيد : وفيه مجموعتان
١٥٧	المجموعة الأولى : العموم والتخصيص : من م ٣٠٦ إلى م ٣٢٦
١٦٧	المجموعة الثانية : الإطلاق والتقيد : من م ٣٢٧ إلى م ٣٣١
	الباب الثاني عشر : الاقتباس والقياس : وفيه مجموعتان :
١٧٠	المجموعة الأولى : الاقتباس : من م ٣٣٢ إلى م ٣٣٧
١٧٥	المجموعة الثانية : القياس : من م ٣٣٨ إلى م ٣٥١
١٨٤	الباب الثالث عشر : النسخ : من م ٣٥٢ إلى م ٣٥٩
١٨٨	الباب الرابع عشر : الاجتهاد : من م ٣٦٠ إلى م ٣٧٣
١٩٤	الباب الخامس عشر : الترجيح والتعارض : من م ٣٧٤ إلى م ٣٨٩
٢٠١	الباب السادس عشر : اجتماعيات : من م ٣٩٠ إلى م ٤٠٠
	تم الفهرس